مجلة سنن

فصلية علمية محكمة

- [illegible]
  - [illegible]
- [illegible]
  - [illegible]
- [illegible]
  - [illegible]
- [illegible]
  - [illegible]

العدد الثاني [illegible]

مجلة سنن

العدد الثاني - رجب ١٤٣١هـ

ردمك

بسم الله الرحمن الرحيم

المشـــرف العام على المجلة

الدكتور عبدالعزيز بن محمد السعيد

رئيـــس التحـــريـــر

الأستاذ الدكتور محمد بن عمر بازمول

أعضـاء هيــئة التحرير

أ.د إبراهيم بن محمد الصبيحي

الأستـــاذ بجـامعة الإمـام محمـد بن سعـود الإسلامـية

أ.د عبدالعزيز بن محمد الفريح

الأستاذ بكليـة الحـديث بالجـامعـة الإســلامـية

د. عبدالله بن ناصر الشقاري

الأستاذ المشارك بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

د. عاصم بن عبد الله الخليلي

الأستاذ المشارك بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

سكرتير التحرير

بندر بن عايش المطيري

ضوابط النشر في مجلة [سَنن]

١) أن يكون البحث لم يسبق نشره.

٢) أن يتصف البحث بالجدة والأصالة.

٣) إذا كان البحث تحقيقاً لمخطوط سبق نشره فيذكر الباحث الإضافة الجديدة في تحقيقه.

٤) أن يلتزم الباحث بالمنهجية العلمية لكتابة البحوث وتحقيق المخطوطات.

٥) أن لا يتجاوز عدد الصفحات (٧٠ صفحة)، ولهيئة التحرير الاستثناء من ذلك.

٦) أن يرفق الباحث ملخصاً للبحث باللغتين (العربية والإنجليزية) بما لا يزيد عن مائتي كلمة.

٧) أن يرفق الباحث نسخة من البحث على (قرص مدمج – CD) يحتوي على البحث بكاملة على برنامج وورد، عند إجازته للنشر.

٨) أن يكون خط الأصل (١٨) وخط الهامش (١٤)، ونوع الخط (Traditional Arabic).

٩) أن يرفق أربع نسخ مطبوعة على مقاس (A4).

١٠) إن للمجلة الحق في نشر البحث على الموقع الإلكتروني للجمعية بعد إجازته للنشر.

١١) ترسل الأبحاث عبر البريد أو تسلم مناولة لأمانة هيئة التحرير.

١٢) لا تلتزم المجلة برد النسخ عند عدم إجازة البحث للنشر.

١٣) لا يحق للباحث نشر البحث قبل مضي ستة أشهر من تاريخ نشرة في المجلة.

١٤) يزود الباحث بنسختين من المجلة مع عشر مستلات.

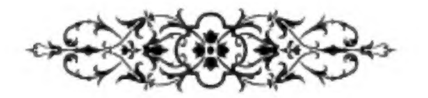

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير للمجلة

على العنوان التالي:

الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها

ص.ب. ٤٦٨١١ الرياض ١١٥١٤٢

ت: ٢٥٨٢٧٤٩ / ٠٠٩٦٦١ ف: ٢٥٨٢٧٤٣ / ٠٠٩٦٦١

sunnah@sunnah.org.sa

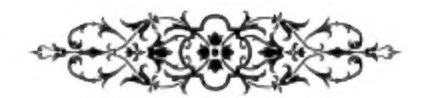

محتويات العدد

كلمة رئيس التحرير ٩

أ. د. محمد بن عمر بازمول

مفهوم الحديث المضطرب عند الإمام الترمذي ١٥

د. عبدالعزيز بن عبدالله بن عثمان الهليل

الحديث التحليلي - دراسة تأصيلية ١١٧

د. عاصم بن عبد الله الخليلي القريوتي

قصر الإسناد وأثره في الحديث المختلف فيه ٢٠٣

د. عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد الشايع

التراكيب المروية عن رسول الله ﷺ مما لم تعرفها العرب قبله ٢٩٣

د. محمد بن علي بن صالح الغامدي

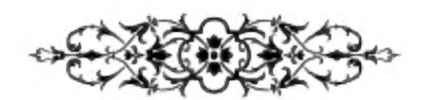

مفهوم الحديث المضطرب
عند الإمام الترمذي

أعدَّه

عبد العزيز بن عبد الله بن عثمان الهليل

أستاذ مشارك بقسم السنة وعلومها

المقدمة

إن الحمد لله؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أن نبينا مُحمدًا عبده ورسوله، وصلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن اتَّبع سُنَّته، واهتدى بهداه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن علوم الحديث النبويِّ كثيرةٌ ومُتعدِّدةٌ، وقد تتبَّع أئمة وعلماء السُّنَّة النبويَّة الأحاديث المرويَّة عن نبينا محمد ﷺ، فجمعوها، ثم أودعوها في تلك المُصنفات المَعروفة على اختلاف فنون التصنيف فيها، فمنهم من صنَّفها على المسانيد، ومنهم من صنَّفها على الأبواب، ومنهم من صنَّف الجوامع والسُّنَن، وكثيرٌ منها على الأجزاء والفوائد، وجملةٌ منها مفردةٌ في بابٍ واحدٍ من أبواب العلم.

وبعضهم التزم في تصنيفه جمع الصحيح كصاحبي الصحيحين ومن نحا نحوهما ممن جاء بعدهما، وبعضهم أراد جمعها وحفظها من الضياع حتى ينظر فيها من يدرسها ويستثير علمها.

فترك هؤلاء الأئمة للأُمَّة تراثًا عظيمًا، وخلَّفوا ثروةً كبيرةً، حفظوا بها سُنَّة النبي ﷺ، وأدَّوْها إلى من بعدهم صافيةً نقيةً، محفوظةً من الخطأ والوهم وما ليس منها.

فرحمهم الله تعالى ورضي عنهم، وجزاهم خير ما جزى به عباده المُتقين والأئمة المَهديِّين.

وعكف علماء السُّنَّة وطلابها على دراسة تلك الأحاديث وبيان ما فيها؛ في أسانيدها ومتونها، من الفوائد والفرائد واللطائف الإسناديَّة والمَتْنِيَّة.

ومن هؤلاء الأئمَّة الإمام أبو عيسى؛ محمد بن سورة الترمذي، أحد علماء السُّنَّة الأفذاذ، ومن له في تقعيد علومها حظٌّ وافرٌ، ونصيبٌ كبيرٌ، وأثر عظيم.

فتكلَّم الإمام أبو عيسى على الأحاديث النبويَّة التي أوردها في كتابه «الجامع» وبيَّن مكنوناتها المَصونة، وكشف عن خفاياها، وبيَّن فوائدها وفِقهها، وغير ذلك من علومها.

وكتابه «الجامع» أحد الكتب التي عليها مُعوَّل أهل السُّنَّة في جمعها للأحاديث النبويَّة، واشتمالها على المُصطلحات الحديثيَّة.

فملأ الإمام أبو عيسى كتابه «الجامع» بما بهر الناظرين له، وزينه بفرائد الفوائد التي لم يسبق إليها.

ومن المُصطلحات الحديثية التي أوردها في كتابه مُصطلح «المُضطرب».

وهو أحد علوم الحديث المُهمَّة، التي وصف بها بعض الأئمة كثيرًا من الأحاديث النبويَّة.

إلا أن هذا المُصطلح بحاجة كغيره من مُصطلحات علوم الحديث إلى دراسة متأنية، يكشف فيها عن بيان كل إمام لمراده من إطلاقه، بعد جمع كلامه، ودراسة ألفاظه، ومقارنته بغيره من أقرانه في العلم والإمامة.

ولَمَّا رأيت أن أحدًا لم يتصدَّ لبيان مُراد الإمام الترمذيِّ بالمضطرب؛ بيان

دراسة وتتبُّع، رأيتُ أن أقوم بذلك مُحاولاً تجلية مراد الإمام به، مستعيناً بالله تعالى ومتوكلاً عليه، سالكا طريق التتبُّع والدراسة، للأحاديث التي وصفها الإمام أبو عيسى بالاضطراب، وقد أسميت هذا البحث: مفهوم الحديث المضطرب عند الإمام الترمذي.

أهميَّة الموضوع وأسباب اختياره:

١- الضرورة المُلحة إلى دراسة مُصطلحات أئمَّة الحديث ونُقَّاده، دراسة تحليليَّة؛ لمعرفة مُرادهم من هذه المُصطلحات.

٢- أهميَّة مُصطلح «المُضطرب» بين علوم الحديث، والحاجة إلى تجلية جوانبه، وبيانه.

٣- منزلة الإمام الترمذيِّ بين أئمة الحديث، وكونه أحد الأئمَّة الذين أسَّسوا لعلوم الحديث من حيث نقده، وتمحيصه للأحاديث في جامعه.

٤- منزلة الإمام الترمذيِّ بين نُقَّاد الحديث وحفاظه العارفين بعِلله، كون الاضطراب دليلاً على العِلَّة.

٥- منزلة مُصنَّفات الإمام الترمذي، ومكانتها بين مُصنفات الحديث النبويِّ.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى مقدمة، وقسمين، وخاتمة:

المُقدِّمة: وفيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وهدف الموضوع، والدراسات السابقة، وخُطَّة البحث، ومنهجه.

القسم الأول: الدراسة النظريَّة، وتشمل:

أولا: تعريف المُضطرب في اللُّغة.

ثانيا: تعريف المُضطرب في الاصطلاح.

ثالثا: بيان أنواع الاضطراب في الحديث.

القسم الثاني: وفيه جمع، وتخريج، ودراسة، الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالاضطراب.

الخاتمة: وفيها أهمُّ نتائج البحث.

مصادر البحث ومراجعه.

فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

سرت في هذا البحث، على المَنهج الاستقرائيّ والتحليليّ، وفق الآتي:

١- جمعتُ الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالاضطراب.

٢- أوردت كلام الإمام الترمذي في الأحاديث موضوع الدراسة، تامًّا.

٣- أقوم بتحديد الاضطراب الذي ذكره الإمام الترمذي.

٤- أخرج الحديث على وَفْق الأوجه التي رُوِي بها، مُراعيًا في ذلك ما نص عليه الإمام الترمذي من موضع الاضطراب.

٥- خرجتُ الأحاديث من مصادرها الحديثيّة، مُراعيًا المُتابعات التامّة، فالقاصرة لإسناد الإمام الترمذي.

٦- عند وجود اختلافات إسناديّة فرعيّة في وجه من الوجوه، أقوم بدراستها أثناء تخريج الوجه.

٧- أترجم لرواة الإسناد؛ مُبتدئًا بالمَدار، ثم بأصحاب الوجوه المُختلفين عليه، مُراعيًا في ذلك منهج الترجمة عند المُتخصّصين في الحديث:

فإن كان الراوي مُتفقًا عليه جرحًا أو تعديلاً، فإني أذكر اسمه، ورموز من أخرج له من أصحاب السِّتَّة إن كان فيهم، ثم أُورد كلمةً مما قيل فيه تُبيِّن حاله.

وإن كان مختلفًا فيه فإني أقوم بذكر اسمه كما سبق، ثم أذكر أقوال المُعدِّلين، فالمُجرِّحين، وأختم بما أنتهي له في بيان حاله، وقد أختم بكلام الحافظ ابن حجر معتمدًا عليه في الحكم على الراوي.

٨ - أقوم بدراسة الاختلاف، مُبتدئًا بذكر كلام الإمام الترمذي فيه، ناقلاً لكلام أئمة الحديث ونُقَّاده في بيان الاضطراب فيه، سواءٌ كان مُوافقًا لما ذهب إليه الإمام الترمذي، أو مُخالفًا له، خاتمًا ذلك بما أتوصَّل له من نتائج.

٩ - أختم ببيان الحكم على الحديث.

والله تعالى أسأل أن يُوفِّقني في القول والعمل، وأن يجعل عملي لوجهه خالصًا، ولجنته مُقرِّبًا، وأن يسلُكني في طلاب العلم بكتابه وسُنَّة نبيِّه ﷺ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

القسم الأول: الدراسة النظرية

تعريف المُضطرب في اللغة والاصطلاح
وبيان أنواع الاضطراب في الحديث

تعريف المضطرب في اللغة:

قال الراغب الأصبهاني في المُفردات (٢٩٤): الضرب: إيقاع شيءٍ على شيءٍ.

وفي لسان العرب لابن منظورٍ (٨/ ٣٥): الاضطراب: كثرة الذهاب في الجهات، من الضرب في الأرض.

والمَوْج يضطرب: أي يضرب بعضه بعضاً، وتضرَّب الشيءُ، واضطرب: تحرَّك وماج.

والاضطراب يدل على عدم ثبات الشيء، وعدم انضباطه.

وفي تهذيب اللغة للأزهري (١٢/ ١٧): اضطرب الحبل بين القوم، إذا اختلفت كلمتهم.

وفي مختار الصحاح للرازي (١٠٣): والاضطراب الحركة، واضطرب أمره: اختلَّ.

وفي القاموس المحيط (١/ ٩٩): اضطرب: تحرَّك وماج.

وأخرج البخاريُّ في صحيحه (٧٦٠) من حديث خبَّاب بن الأرتِّ رضي الله عنه لَّما سُئل عن قراءة النبي ﷺ في الظهر والعصر، كيف تعرفونها؟

قال: باضطراب لحيته. أي بتحرُّكها، وعدم ثباتها[١].

ويجوز فتح الراء وكسرها في (مضطرِب)، إلا أن الأكثر في استعمال المُحدِّثين كسر الراء[٢].

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٨٠).
(٢) انظر: فتح المغيث (١/ ٢٧٤)، وقواعد التحديث للقاسمي (١٣٢).

تعريف المضطرب في الاصطلاح:

قال ابن الصلاح: المُضطرب من الحديث، هو الذي تختلف الرواية فيه؛ فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر. مخالف له، وإنما نُسمِّيه مُضطربًا إذا تساوت الروايتان[١].

فتبيَّن من هذا، أن الحديث المُضطرب هو الذي تختلف الرُّواة فيه، فيرويه بعضهم على وجه، ويرويه بعضهم على وجه آخر مخالف له، إذا تساوت الروايتان؛ كأن يُروَى مُرسلاً، وموصولاً، أو بزيـادة راوٍ في إسناده لا يذكره الآخرون، أو بالاختلاف في تسمية أحد الرُّواة، ونحو ذلك من أنواع الاختلافات التي تقع في الأسانيد[٢].

ولو نظرنا إلى الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالاضطراب، لوجدناها مُشتملة على أنواعٍ متعدِّدةٍ من الاختلافات في الأسانيد؛ ومن تلك الأنواع:

١ - ما اختلف الرُّواة فيه على مدار الإسناد، بزيادة راوٍ أو نقصه، ومثاله الحديث الأول، والثالث، والرابع، والخامس، والثامن، والعاشر، والثالث عشر، والخامس عشر، والسادس عشر.

٢ - ما اختلف الرواة فيه على مدار الإسناد، في تحديد شيخ المَدار، فيذكر بعضهم أنه فلانٌ، وبعضهم يذكر آخر غيره، ومثاله الحديث الأول، والثاني، والخامس، والسابع، والثالث عشر، والخامس عشر، والسادس عشر.

٣ - ما اختلف الرُّواة فيه على مَدار الإسناد، في تحديد راوي الحديث من

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (٢٦٩).
(٢) انظر: فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٧٤).

الصحابة، ومثاله الحديث الأوَّل، والثالث، والثامن، والحادي عشر، والثاني عشر، والخامس عشر.

٤ - ما اختلف الرُّواة فيه على مَدار الإسناد، في تسمية أحد الرُّواة في أثناء السند، ومثاله الحديث الرابع.

٥ - ما اختلف الرُّواة فيه على مَدار الإسناد، فبعضهم رواه مُتَّصلاً، وبعضهم رواه مُرسلاً، ومثاله الحديث السادس، والثامن، والثاني عشر، والرابع عشر.

أنواع الاضطراب في الحديث:

قال ابن الصلاح: يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راوٍ واحد، ويقع بين رُواة له جماعة(١).

والاضطراب يقع في الإسناد غالبًا، وقد يقع في المَتْن، لكن قلَّ أن يحكم المُحدِّث على الحديث بالاضطراب بالنسبة إلى اختلاف في المَتْن دون الإسناد(٢).

وإذا تقرَّر هذا، فقد تناول الإمام الترمذي ما كان مضطربًا في السند، وهو الأكثر وقوعًا في الحديث، كما سبق، وما كان مُضطربًا في المَتْن، وهو قليلٌ؛ فمن أمثلة المُضطرب في السند، جميع الأحاديث في هذا البحث سوى الحديث التاسع.

ومن أمثلة المُضطرب في المَتْن، الحديث التاسع.

وسوف تأتي دراسةٌ مُفَصَّلةٌ لكل حديثٍ منها إن شاء الله تعالى.

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (٢٧٠).
(٢) انظر: نزهة النظر (١٢٧).

القسم الثاني: جمع وتخريج ودراسة الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالاضطراب

الحديث الأول:

قال الإمام الترمذي (في الطهارة: باب ما يقول إذا دخل الخلاء):

(١) ٥ - حَدَّثَنا قُتَيْبَةُ، وَهَنَّادٌ، قَالا: حَدَّثنا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلاءَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ.

قَالَ شُعْبَةُ: وَقَدْ قَالَ مَرَّةً أُخْرَى: أَعُوذُ بِكَ مِن الْخُبْثِ وَالْخَبِيثِ، أَو: الْخُبُثِ، وَالْخَبائِث.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَأَحْسَنُ.

وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ.

رَوَى هِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ. فَقَالَ سَعِيدٌ: عَن الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ.

وَقَالَ هِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ.

وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَمَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ.

فَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ. وَقَالَ مَعْمَرٌ: عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَقَالَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَتَادَةُ رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعًا.

أولاً: تخريج حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

روى هذا الحديث قتادة بن دعامة. واختلف عليه على خمسة أوجه:

الأول: من رواه عن قتادة، عن القاسم بن عوف، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه.

الثاني: من رواه عن قتادة، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه.

الثالث: من رواه عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه.

الرابع: من رواه عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أبيه: أنس بن مالك رضي الله عنه.

الخامس: من رواه عن قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

وفيما يأتي تخريج لهذه الأوجه الخمسة:

أ - تخريج الوجه الأول:

أشار إلى هذا الوجه الإمام الترمذي ههنا.

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٩٨٢٣) بنحوه أطول منه.

وابن ماجه في «سننه» عَقِب (٢٩٦) في الطهارة: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء. بنحوه أطول منه.

كلاهما: (النسائي، وابن ماجه) عن هارون بن إسحاق.

وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ١) - ومن طريقه: الطبراني في «الكبير» (٥١١٥) بنحوه أطول منه.

والطبراني في «الكبير» (٥١١٥) من طريق يحيى الحماني. بنحوه أطول منه.

ثلاثتهم: (هارون بن إسحاق، وابن أبي شيبة، ويحيى الحماني) عن عبدة ابن سليمان.

وابن ماجه في «سُننه» عَقِب (٢٩٦) في الطهارة: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء. من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى. بنحوه أطول منه.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٩٣٣١) عن أسباط بن محمد، وعبدالوهاب الخفَّاف.

والحاكم في «مستدركه» (١/ ١٨٧) من طريق يحيى بن أبي طالب. بنحوه أطول منه.

وقال الحاكم عقبه: وهذا الحديث مُختَلَفٌ فيه على قتادة.

والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٠١) من طريق الحسن بن مكرَّم. بنحوه أطول منه.

كلاهما: (يحيى بن أبي طالب، والحسن بن مكرم) عن عبدالوهاب بن عطاء الخفَّاف.

والبزَّار في «مسنده» (٤٣١٣، ٤٣١٤) من طريق يزيد بن زريع. بنحوه أطول منه.

وقال البزار عقبه: وهذا الحديث قد اختُلف في إسناده عن قتادة، فقال شعبة: عن قتادة، عن النضر، عن زيد، وقال معمرٌ: عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أبيه، وقال ابن أبي عروبة: عن قتادة، عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد، وقال حسام بن مصمك: عن قتادة، عن القاسم بن ربيعة، عن زيد بن أرقم.

والنسائي في «الكبرى» (٩٨٢٢) عن إسماعيل بن مسعودٍ. بنحوه أطول منه.

والطبراني في «الكبير» (٥١١٥) وفي الدعاء (٣٦٣) من طريق محمد ابن المنهال، والعباس بن الوليد النرسي. بنحوه أطول منه.

والحاكم في «مستدركه» (١/ ١٨٧) من طريق أبي المُثنى. بنحوه أطول منه.

أربعتهم: (إسماعيل بن مسعود، محمد بن المنهال، والعباس بن الوليد، وأبو المثنى) عن يزيد بن زريعٍ.

وأبو يعلى في «مسنده» (٧٢١٨) من طريق محمد بن بكر البرساني. بنحوه أطول منه.

والخطيب في «تاريخه» (١٣/ ٣٠١) من طريق علي بن عاصم. بنحوه أطول منه.

سبعتهم: (عبدة بن سليمان، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى، وأسباط بن محمد، وعبدالوهاب بن عطاءٍ، ويزيد بن زريعٍ، ومحمد بن بكرٍ، وعلي بن عاصمٍ) عن سعيد بن أبي عروبة.

ورواه الطبراني في «الكبير» (٥١١٤) وفي «مسند الشاميين» (٢٦٩٤)، و«الدعاء» (٣٦٤) عن الحسن بن جريرٍ الصوريِّ، عن أبي الجماهر التنوخيِّ، عن سعيد بن بشيرٍ. بنحوه أطول منه.

ورواه ابن حبان في صحيحه (١٤٠٦) عن محمد بن إسحاق السعدي، عن علي بن خشرم، عن عيسى بن يونس، عن شعبة. بنحوه.

وقال ابن حبان عقبه: الحديث مشهورٌ عن شعبة، وسعيدٍ جميعًا، وهو ما تفرَّد به قتادة.

ثلاثتهم : (سعيد بن أبي عروبة، وسعيد بن بشير، وشعبة بن الحجاج) عن قتادة، عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه.

ب - تخريج الوجه الثاني:

أشار الإمام الترمذي إلى هذا الوجه ههنا من رواية هشام الدستوائي، عن قتادة، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه.

ج - تخريج الوجه الثالث:

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٧١٤) - ومن طريقه: ابن خزيمة في صحيحه (٦٩)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١٥٥) - بنحوه أطول منه.

وقال البيهقي عقبه: وهكذا رواه معمر، عن قتادة، وكذلك رواه ابن عليّة، وأبو الجماهر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، ورواه يزيد ابن زريع، وجماعة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن القاسم بن عوف الشيباني، عن زيد بن أرقم... وقيل: عن معمر، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أنس، وهو وهم.

وأبو داود في «سُنَنه» (٦) في الطهارة: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء. عن عمرو بن مرزوق. بنحوه أطول منه.

والطبراني في «الكبير» (٥٠٩٩)، و«الدعاء» (٣٦١) عن محمد بن محمد التمار، وعثمان بن عمر الضبي. بنحوه أطول منه.

وقال الطبراني في «الدعاء» عقبه: «هكذا رواه شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم.

ووافقه سعيد بن أبي عروبة، من رواية إسماعيل بن عليّة.

ورواه يزيد بن زريع وغيره، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن القاسم الشيبانيّ، عن زيد بن أرقم.

وكذلك رواه سعيد بن بشير، عن قتادة».

ثلاثتهم: (أبو داود، ومحمد بن محمد التمّار، وعثمان بن عمر الضبي) عن عمرو بن مرزوق.

والترمذي في «العلل الكبير» (٢٢) بنحوه أطول منه.

وابن ماجه في «سُنَنه» (٢٩٦) في الطهارة: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء. بنحوه أطول منه.

وابن خزيمة في «صحيحه» (٦٩) بنحوه أطول منه.

ثلاثتهم: (الترمذي، وابن ماجه، وابن خزيمة) عن محمد بن بشار.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٩٣٣٢) بنحوه أطول منه.

والنسائي في «الكبرى» (٩٨٢٠) عن محمد بن المُثنى. بنحوه أطول منه.

ثلاثتهم: (محمد بن بشار، والإمام أحمد، ومحمد بن المُثنى) عن عبدالرحمن بن مهدي.

والترمذي في «العلل الكبير» (٢٢) بنحوه أطول منه.

وابن ماجه في «سُنَنه» (٢٩٦) في الطهارة: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء. بنحوه أطول منه.

وابن خزيمة في «صحيحه» (٦٩) بنحوه أطول منه.

ثلاثتهم: (الترمذي، وابن ماجه، وابن خزيمة) عن محمد بن بشار.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٩٢٨٦) بنحوه أطول منه.

والبزار في «مسنده» (٤٣١٢) بنحوه أطول منه.

والنسائي في «الكبرى» (٩٨٢٠) عن محمد بن المُثنى. بنحوه أطول منه.

ثلاثتهم: (محمد بن بشار، والإمام أحمد، ومحمد بن المثنى) عن محمد ابن جعفر.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٩٢٨٦) عن حجاج بن محمد المصيصي. بنحوه أطول منه.

وابن خزيمة في «صحيحه» (٦٩) عن محمد بن عبدالأعلى الصنعاني. بنحوه أطول منه.

كلاهما: (حجاج المصيصي، ومحمد بن عبدالأعلى) عن خالد بن الحارث.

وابن خزيمة في «صحيحه» (٦٩) من طريق ابن أبي عدي. بنحوه أطول منه.

خمستهم: (الطيالسي، وعبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن جعفر، وخالد ابن الحارث، وابن أبي عدي) عن شعبة.

والنسائي في «الكبرى» (٩٨٢١) بنحوه أطول منه.

والطبراني في «الدعاء» (٣٦٢) عن بكر بن محمد القزاز. بنحوه أطول منه.

كلاهما: (النسائي، وبكر بن محمد) عن مؤمل بن هشام، عن إسماعيل ابن علية، عن سعيد بن أبي عروبة.

كلاهما: (شعبة بن الحجاج، وسعيد بن أبي عروبة) عن قتادة، عن النضر ابن أنس، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه.

د - تخريج الوجه الرابع:

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٣٥٥) عن إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبدالرزاق، عن معمرٍ، عن قتادة، عن النضر بن أنسٍ، عن أبيه؛ أنس بن مالكٍ رضي الله عنه.

هـ - تخريج الوجه الخامس:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٣٧١) عن محمد بن زكريا. بنحوه أطول منه.

وقال العقيلي في ترجمة عدي بن أبي عمارة: «في حديثه اضطرابٌ»... وتابعه إسماعيل بن مسلم على هذه الرواية، وإسماعيل دونه.

والطبراني في «الأوسط» (٢٨٢٤)، وفي «الدعاء» (٣٥٦) عن إبراهيم ابن هاشم البغوي. بنحوه أطول منه.

وقال الطبراني في «الأوسط» عَقِبه: لم يرو هذا الحديث عن قتادة، عن أنس، إلا عدي، تفرَّد به قطن.

وقال الطبراني في «الدعاء» عَقِبه: لم يقل أحدٌ ممن روى هذا الحديث عن قتادة في متنه: (بسم الله) إلا عدي بن أبي عمارة.

وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٠) عن أبي يعلى، وعبدالله بن أحمد. بنحوه أطول منه.

أربعتهم: (محمد بن زكريا، وإبراهيم بن هاشم، وأبو يعلى، وعبدالله ابن أحمد) عن قطن بن نسيرٍ، عن عدي بن أبي عمارة.

وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٨) من طريق إسماعيل بن مسلمٍ. بنحوه.

كلاهما: (عدي بن أبي عمارة، وإسماعيل بن مسلمٍ) عن قتادة، عن أنس ابن مالكٍ رضي الله عنه.

ثانيا: دراسة أحوال الرُّواة:

أ - دراسة حال مَدار الإسناد:

ب - دراسة أحوال رُواة الوجه الأول:

١ - سعيد بن أبي عروبة - واسمه مهران - العدوي، البصري (ع).

وثَّقه ابن معينٍ، والعجلي، وأبو زرعة، وزاد: مأمونٌ، والنسائي.

وذكر ابن معينٍ، والطيالسي، وأبو حاتم، وأبو زرعة أنه أثبت الناس في قتادة.

وقال ابن حجرٍ: ثقةٌ، حافظٌ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة.

انظر: «ثقات العجلي» (١/ ٤٠٣)، و«الجرح والتعديل» (٤/ ٦٥)، و«تهذيب الكمال» (١١/ ٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١١٠)، و«التقريب» (٢٣٩)، و«تعريف أهل التقديس» (١١٢).

٢ - سعيد بن بشير الأزدي، أبو عبدالرحمن، الشامي (٤).

قال البخاري: «يتكلَّمون في حفظه، وهو يُحتَمل».

وضعَّفه ابن معينٍ، وعلي بن المديني، والنسائي، وغيرهم.

وقال ابن حجرٍ: ضعيفٌ.

انظـر: «تـاريخ الدوري» (٢/ ١٩٦)، و«التـاريخ الكبير» (٣/ ٤٦٠)، و«ضعفاء النسائي» (٢٦٨)، و«الجرح والتعديل» (٤/ ٦)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٨)، و«التقريب» (٢٣٤).

٣ - شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، أبو بسطام الواسطي (ع).

إمامٌ حافظٌ كبير الشأن، حتى لقَّبوه بأمير المؤمنين في الحديث.

وقال الإمام أحمد: «كان شعبة أُمَّةً وحده في هذا الشأن».

انظـر: «طبـقات ابن سـعد» (٧/ ٢٨٠)، و«التهـذيب» (٤/ ٢٣٨)، و«التقريب» (٢٦٦).

ج - دراسة حال راوي الوجه الثاني:

هشام بن أبي عبدالله الدستوائي، أبو بكر البصري (ع).

ثقةٌ، ثبتٌ، متفقٌ عليه.

وقال ابن حجر: «ثقةٌ، ثَبتٌ، وقد رُمِيَ بالقَدَر».

وهو كما قال، وأما رميه بالقدر، فقد قال الذهبي: رجع عنه.

انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٥٩) و«الكاشف» (٣/ ٢٢٢)، و«الميزان» (٤/ ٣٠٠)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٤٣)، و«التقريب» (٥٧٣).

د - دراسة حال راويي الوجه الثالث:

١ - شعبة بن الحجاج، وسعيد بن أبي عروبة، سبقت الترجمة لهما قريبًا، حيث إنهما من رواة الوجه الأول أيضًا.

هـ - دراسة حال راوي الوجه الرابع:

معمر بن راشدٍ الأزديُّ، أبو عروة البصري (ع).

أحـد الأعـلام، ثقةٌ ثبتٌ، عدَّه ابن المديني من السِّتَّة الذين تدور عليهم الأسانيد.

إلا أن في روايته عن ثابتٍ، والأعمش، وقتادة، وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدَّث به بالبصرة.

انظر: «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٠٣)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٤٣)، و«التقريب» (٥٤١).

و - دراسة حال راويي الوجه الخامس:

١ - عدي بن أبي عمارة البصري الذارع، قد أورده ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٩٢)، ونقل ابن شاهين في «الثقات» (١٠١٧) عن ابن معينٍ: ليس به بأس.

٢ - إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق (ت، ق).

ضعيف الحديث؛ مُتفقٌ على ضعفه.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ١٦٧)، و«التقريب» (١١٠).

ثالثا: دراسة الاختلاف:

أورد الإمام الترمذي هذا الحديث من رواية أنس بن مالكٍ رضي الله عنه، ثم أشار إلى أحاديث الباب، ووصَف حديث أنسٍ رضي الله عنه بأنه أصحُّ شيءٍ في الباب وأحسن.

ثم حكم الإمام الترمذي على حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه بأن في إسناده اضطرابًا.

ثـم ذكـر الإمام الترمذي أوجـه الاختلاف التي رُوِي بها حديث زيد ابن أرقم رضي الله عنه.

وسأل الإمامُ الترمذيُّ الإمامَ البخاريَّ عن رواية قتادة هذا الحديث: مرَّةً عن القاسم بن عوفٍ الشيباني، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه.

ومرَّةً عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه.

فقال الإمام البخاري: يُحتَمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعًا.

ثم أعاد الإمام الترمذي في كتابه «العِلَل الكبير»، جواب الإمام البخاري عن سؤاله عن رواية قتادة، السابق ذكره، ثم عقب الترمذي على ذلك بأن البخاري لم يقض في هذا بشيءٍ.

قال الترمذي في «العِلَل الكبير» (٢٢): «سألت محمدًا عن هذا الحديث، وقلت له: روى هشامٌ الدستوائي مثل رواية سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن القاسم بن عوفٍ الشيباني، عن زيد بن أرقم: أن النبي ﷺ قال: «إن هذه الحشوشَ مُحتضَرَةٌ».

ورواه معمرٌ مثل ما روى شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنسٍ، عن زيد ابن أرقم.

قلتُ لمحمد: فأي الروايات عندك أصح؟ قال: لعلَّ قتادة سمع منهما جميعًا، عن زيد بن أرقم. ولم يقض في هذا بشيءٍ».

وقال ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (١٣): «وسمعتُ أبا زرعة، يقول: حديث زيد بن أرقم، عن النبي ﷺ في دخول الخلاء، قد اختلفوا فيه: فأمَّا سعيد بن أبي عروبة، فإنه يقول: عن قتادة، عن القاسم بن عوف، عن زيد، عن النبي ﷺ.

وحديث عبدالعزيز بن صهيب، عن أنسٍ أشبه عندي اهـ .

وقد تقدَّم في التخريج أنه قد اختُلِف علىٰ قتادة في روايته هٰذا الحديث على نحو خمسة أوجه.

وبالنظر في هــذه الأوجه يتبيَّن أن الوجه الأول رواه عن قتادة: سعيد ابن أبي عروبة، وسعيد بن بشير، وشعبة بن الحجاج.

وأمَّا الوجه الثاني فرواه: هشامٌ الدستوائي.

وأما الوجه الثالث فرواه: شعبة بن الحجاج، وسعيد بن أبي عروبة.

وأما الوجه الرابع فرواه: معمر بن راشدٍ.

وأمَّا الوجه الخامس فرواه: عدي بن أبي عمارة، وإسماعيل بن مسلم.

والإمام الترمذي حكم على هذه الأوجه بالاضطراب، ولم يُرَجِّح منها شيئًا.

وبالنظر في أحوال الرُّواة المُختلفين على قتادة يظهر أن مراتبهم مُتقاربةٌ، بل إن بعضهم قد رَوَى وجهين من هذه الأوجه عن قتادة.

فلعلَّ هذا هو ما دعا الإمام الترمذيَّ على الحكم على هذا الحديث بالاضطراب.

وأمَّا الإمام البخاريُّ، فقد مال إلى تصحيح الوجهين الأول، والرابع منها، اللَّذَين سأله عنهما الإمام الترمذي، بقوله: «لعلَّ قتادة سمع منهما جميعًا».

وقد وافق الحافظُ الحاكمُ الإمامَ البخاريَّ، فقال عَقِب تخريجه للحديث من هذين الوجهين: كلا الإسنادين من شرط الصحيح.

وأمَّا الحافظ الدارقطنيُّ، فقد سُئِل عن هذا الحديث في «العِلَل» (٢٥٢٠) فحكم على رواية عدي بن أبي عمارة، وإسماعيل بن مسلم بالوَهْم منهما، ورجَّح

رواية شعبة، وسعيد بن بشير، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه.

وأمّا الحافظ ابن حجر، فإنه قال عند ترجمة عدي بن أبي عمارة في «التهذيب» (٥/ ٤٢٢): ومن أغلاطه أنه روى عن قتادة، عن أنس في القول عند دخول الخلاء، وإنما رواه قتادة، عن النضر بن أنس، عن زيد بن أرقم، وقيل: عن النضر بن أنس، عن أبيه، والأوَّل أصحُّ.

فالحافظ يرى رُجْحان الوجه الثالث، عن قتادة.

وما ذكره الإمام البخاري مُتَّجِهٌ وقويٌّ، فإن غايته رواية قتادة هذا الحديث مرَّةً عن القاسم بن عوف، ومرَّةً عن النضر بن أنس، كلاهما عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، فلا يبعد أن يكون قتادة قد رواه عنهما جميعًا، فحدَّث به عن القاسم مرَّةً، وحدَّث به عن النضر أخرى.

ولذا قال الشيخ الألباني رحمه الله في «الصحيحة» (١٠٧٠): وهذا الذي ذكره البخاري رحمه الله هو الذي نجزم به مُطمئنين... وذلك لأن قتادة ثقةٌ حافظٌ ثَبْتٌ، فمثله جائزٌ أن يكون له في الحديث إسنادان فأكثر، فإذا كان الأمر كذلك، فلا نرى إعلال الحديث بأمر جائز الوقوع، بل هو واقع في كثيرٍ من الأحاديث... كما أننا لا نُسَلِّم الحكم على الحديث بالاضطراب لِمُجرَّد الاختلاف المذكور... فإذا ترجَّح لدينا إحدى الروايات على الأخرى فالحكم لها...إلخ.

ثالثا: الحُكم على الحديث:

حديث زيد بن أرقم من رواية شعبة بن الحجاج، عن قتادة، إسنادُه صحيحٌ.

والله تعالى أعلم.

الحديث الثاني:

قال الإمام الترمذي (في الطهارة: باب ما جاء في الاستنجاء بالحجرين):

(٢) ١٧/ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، وَقُتَيْبَةُ، قَالا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ، فَقَالَ: الْتَمِسْ لِي ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ بِحَجَرَيْنِ، وَرَوْثَةٍ، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ، وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ: «إِنَّهَا رِكْسٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَكَذَا رَوَى قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، نَحْوَ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ.

وَرَوَى مَعْمَرٌ، وَعَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وَرَوَى زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ؛ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وَرَوَى زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: هَلْ تَذْكُرُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَيُّ الرِّوَايَاتِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَصَحُّ؟ فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا: عَنْ هَذَا، فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَكَأَنَّهُ رَأَى حَدِيثَ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

بْنِ الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَشْبَهَ، وَوَضَعَهُ فِي كِتَابِ الْجَامِعِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: «وَأَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا عِنْدِي حَدِيثُ إِسْرَائِيلَ، وَقَيْسٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ لأَنَّ إِسْرَائِيلَ أَثْبَتُ، وَأَحْفَظُ لِحَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ مِنْ هَؤُلاءِ».

وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: «وَسَمِعْت أَبَا مُوسَى؛ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَـنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: مَا فَاتَنِي الَّذِي فَاتَنِي مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، إِلا لِمَا اتَّكَلْتُ بِهِ عَلَى إِسْرَائِيلَ؛ لأَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِهِ أَتَمَّ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: «وَزُهَيْرٌ فِي أَبِي إِسْحَاقَ لَيْسَ بِذَاكَ؛ لأَنَّ سَمَاعَهُ مِنْهُ بِآخِرَةٍ».

قَالَ: «وَسَمِعْت أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ التِّرْمِذِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: إِذَا سَمِعْتَ الْحَدِيثَ عَنْ زَائِدَةَ، وَزُهَيْرٍ، فَلا تُبَالِي أَنْ لا تَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِهِمَا، إِلاَّ حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ.

وَأَبُو إِسْحَاقَ اسْمُهُ: عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّبِيعِيُّ الْهَمْدَانِيُّ.

وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، وَلا يُعْرَفُ اسْمُهُ».

أولاً: تخريج الحديث:

روى هذا الحديث أبو إسحاق السبيعيُّ، واختلف عليه على أربعة أوجه:

الأوّل: من رواه عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة بن عبدالله، عن عبدالله ابن مسعود رضي الله عنه.

الثاني: من رواه عن أبي إسحاق، عن علقمة بن قيس، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

الثالث: من رواه عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه؛ الأسود بن يزيد، عن عبدالله بن مسعودٍ رضي الله عنه.

الرابع: مـن رواه عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن الأسود ابن يزيد، عن عبدالله رضي الله عنه.

وفيما يأتي تخريج لهذه الأوجه:

١ - تخريج الوجه الأوَّل:

أخرجه الإمام الترمذي ههنا عن هنَّاد بن السري، وقتيبة بن سعيدٍ.

وابن أبي شية في «مُصنَّفه» (١٤/ ٢٢٣) بمثله.

والإمام أحمد في «مسنده» (٣٦٨٥) بمثله.

والدارقطني في «العِلَل» (٥/ ٣٣) من طريق يوسف بن موسى. بنحوه.

خمستهم: (هناد بن السري، وقتيبة بن سعيد، وابن أبي شيبة، والإمام أحمد، ويوسف بن موسى) عن وكيع بن الجرَّاح.

والإمام أحمد في «مسنده» (٤٤٣٥) عن حسين بن محمد. بنحوه.

والشاشي في «مسنده» (٩٢١) عن الحسن بن علي بن عفَّان. بنحوه.

والدارقطني في «العِلَل» (٥/ ٣٣) من طريق شعيب بن أيوب. بنحوه.

كلاهما: (الحسن بن علي، وشعيب بن أيوب) عن عبيدالله بن موسى.

والطبراني في «الكبير» (٩٩٥٢) من طريق عبدالله بن رجاء. بنحوه.

والدارقطني في «العِلل» (٥/ ٣٣) من طريق عيسى بن جعفر، وأبي أحمد الزُّبيري. بنحوه.

ستَّتهم: (وكيع بن الجراح، وحسين بن محمد، وعبيدالله بن موسى، وعبدالله

بن رجاء، وعيسى بن جعفر، وأبو أحمد الزبيري) عن إسرائيل بن يونس.

وأشار الترمذي إلى رواية قيس بن الربيع من هذا الوجه.

كلاهما: (إسرائيل بن يونس، وقيس بن الربيع) عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي عبيدة بن عبدالله، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

٢ - تخريج الوجه الثاني:

أشار الإمام الترمذي ههنا إلى رواية معمر، وعمار بن رزيق.

ورواه الإمام أحمد في «مسنده» (٤٢٩٩) بنحوه.

والطبراني في «الكبير» (٩٩٥١) بنحوه.

والدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٩) عن محمد بن إسماعيل الفارسي، بنحوه.

والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١٠٣) من طريق عبدالله بن شيرويه. بنحوه.

ثلاثتهم: (الطبراني، ومحمد بن إسماعيل الفارسي، وعبدالله بن شيرويه) عن إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري.

كلاهما: (الإمام أحمد، وإسحاق بن إبراهيم الدَّبَري) عن عبدالرزاق، عن معمر.

ورواه الدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٩) من طريق يحيى بن آدم، عن عمار بن رزيق.

والدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٩، ٣٠، ٣١) من طريق ورقاء بن عمر، وسليمان بن قرم، وإبراهيم بن ميمون الصائغ، وعبدالكريم بن دينار، ومحمد ابن جابر، وصباح المزني، وروح بن مُسافر، وشعبة، وشريك.

كلهم: (معمرٌ، وعمار بن رزيق، وورقاء بن عمر، وسليمان بن قرم، وإبراهيم بن ميمونٍ الصائغ، وعبدالكريم بن دينار، ومحمد بن جابر، وصباح المزني، وروح بن مسافرٍ، وشعبة، وشريكٌ) عن أبي إسحاق، عن علقمة بن قيس، عن عبدالله بن مسعودٍ رضي الله عنه.

٣ - تخريج الوجه الثالث:

أشار الإمام الترمذي ههنا إلى رواية زهير بن معاوية.

ورواه البخاري في «صحيحه» (١٥٦) في الوضوء: بابٌ لا يستنجى بروث. عن أبي نعيم. بنحوه.

والنسائي في «المجتبى» (٤٢) في الطهارة: الرخصة في الاستطابة بحجرين. وكذا في «الكبرى» (٤٣) عن أحمد بن سليمان. بنحوه.

كلاهما: (البخاري، وأحمد بن سليمان) عن أبي نعيم.

وابن ماجه في «سُنَنه» (٣١٤) في الطهارة: باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرِّمَّة. عن أبي بكر بن خلادٍ الباهلي. بنحوه.

وأبو يعلى في «مسنده» (٥١٢٧) عن محمد بن أبي بكر. بنحوه.

كلاهما: (أبو بكر الباهلي، ومحمد بن أبي بكر) عن يحيى بن سعيد القطان.

والإمام أحمد في «مسنده» (٣٩٦٦) عن يحيى بن آدم. بنحوه.

والإمام أحمد في «مسنده» (٤٠٥٦) عن سليمان بن داود. بنحوه.

والطبراني في «الكبير» (٩٩٥٣) من طريق عمرو بن مرزوق. بنحوه.

ثلاثتهم: (أبو نعيم، ويحيى بن سعيد، ويحيى بن آدم، وسليمان بن داود، وعمرو بن مرزوقٍ) عن زهير بن معاوية.

ورواه الطبراني في «الكبير» (٩٩٥٥) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة. بنحوه.

والدارقطني في «العلل» (٥/ ٣٥) من طريق إسماعيل بن أبان الغنوي. بنحوه.

كلاهما: (يحيى بن زكريا، وإسماعيل بن أبان) عن زكريا بن أبي زائدة.

ورواه الطبراني في «الكبير» (٩٩٥٤) من طريق شريك. بنحوه.

ثلاثتهم: (زهير بن معاوية، وزكريا بن أبي زائدة، وشريكٌ) عن أبي إسحاق.

وتابع أبا إسحاق: ليث بن أبي سُليم، ومحمد بن خالد الضبي:

فرواه الطبراني في «الكبير» (٩٩٥٨) من طريق معاوية بن عمرو. بنحوه.

والدارقطني في «العلل» (٥/ ١٩) من طريق عبدالرحيم بن سليمان. بنحوه.

كلاهما: (معاوية بن عمرو، وعبدالرحيم بن سليمان) عن ليث بن أبي سُلَيم.

والدارقطني في «العلل» (٥/ ١٩) من طريق محمد بن خالد الضبي. بنحوه.

ثلاثتُهم: (أبو إسحاق، وليث بن أبي سُليم، ومحمد بن خالد الضبي) عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه؛ الأسود بن يزيد، عن عبدالله بن مسعودٍ رضي الله عنه.

٤ - تخريج الوجه الرابع:

أشار الإمام الترمذي ههنا إلى رواية زكريا بن أبي زائدة.

ورواه الداقطني في «العِلَل» (٥/ ٣٥) من طُرُقٍ عن زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن الأسود بن يزيد، عن عبدالله ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

ثانيا: دراسة أحوال الرُّواة:

١ - دراسة حال مَدار الإسناد:

أبو إسحاق؛ عمرو بن عبدالله بن عبيد الهمداني، السبيعي (ع).

وهو ثقةٌ، لكنه مُدَلِّسٌ، وقد اختلط في آخر عمره.

وقد وثَّقه الإمام أحمد، وابن معينٍ، والنسائي، والعجلي، وأبو حاتم.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان مُدَلِّسا. ووصَفه بالتدليس: النسائي، والذهبي، والعلائي، وغيرهم.

وعدَّه ابن حجرٍ في أصحاب المَرتبة الثالثة من مراتب المُدلِّسين.

انظر: «ثقات العجلي» (٢/ ١٧٩)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٢٤٢)، و«ثقات ابن حبان» (٥/ ١٧٧)، و«الميزان» (٣/ ٢٧٠)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٦٣)، و«التقريب» (٤٢٣)، و«تعريف أهل التقديس» (١٤٦).

٢ - دراسة حال صاحبي الوجه الأوّل:

١ - إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي، أبو يوسف الكوفي (ع).

وثَّقه الإمام أحمد، وابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، وزاد: مُتقنٌ، من أتقن أصحاب أبي إسحاق، وضَّعفه ابن المديني، وردَّه الذهبي بقوله: «إسرائيل اعتمده البخاري ومسلمٌ في الأصول، وهو في الثَّبت كالاسطوانة، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعَّفه»، وقال ابن حجر: «ثقةٌ تُكلِّم فيه بلا حُجَّة».

انظر: «تاريخ الدوري» (٢/ ٢٨)، و«ثقات العجلي» (١/ ٢٢٢)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣٠)، و«تهذيب الكمال» (٢/ ٥١٥)، و«الميزان» (١/ ٢٠٩)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٦٣)، و«التقريب» (١٠٤).

٢ - قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي (د، ت، ق).

وثَّقه الثوري، وشعبة، وعفَّان بن مسلم.

وقال أبو زرعة: فيه لينٌ.

وضعَّفه ابن المديني، ووكيعٌ، وابن معين، والداقطني.

وقال الإمام أحمد: روى أحاديث مُنكرةً.

وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أيضًا: متروكٌ.

وقال ابن حجر: صدوقٌ تغيَّر لَما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدَّث به.

ويتبيَّن مما سبق أنه ضعيفٌ؛ لروايته أحاديث مُنكرةٍ بسبب سوء حفظه لَما كبرت سِنُّه، وبسبب ما أدخله ابنه عليه مما ليس من حديثه.

انظر: «تاريخ الدوري» (٢/ ٤٩٠)، و«الدارمي» (٧٠٧)، و«ضعفاء النسائي» (٤٩٩)، و«الجرح والتعديل» (٧/ ٩٦)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٩١)، و«التقريب» (٤٥٧).

٣ - دراسة أحوال رواة الوجه الثاني:

ورَوَى هذا الوجه عن أبي إسحاق أحد عشر راويًا كما تقدَّم في التخريج، وأقتصر ههنا على دراسة أحوال بعضهم:

١ - معمر بن راشدٍ الأزدي، أبو عروة البصري (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث الأول، وأنه: أحد الأعلام، ثقةٌ ثَبْتٌ، عدَّه ابن المديني من الستة الذين تدور عليهم الأسانيد.

إلا أن في روايته عن ثابتٍ، والأعمش، وقتادة، وهشام بن عروة شيئًا، وكذا فيما حدَّث به بالبصرة.

٢ - شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، أبو بسطام الواسطي (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث الأول، وأنه: إمامٌ حافظٌ كبير الشأن، حتى لقَّبوه بأمير المؤمنين في الحديث.

٣ - دراسة أحوال رواة الوجه الثالث:

١ - زهير بن معاوية بن حديج بن الرحيل الجعفي، أبو خيثمة الكوفي (ع).

وثَّقه ابن معينٍ، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتمٍ، والنسائي، والبزار، وابن حبان، وابن شاهين.

وليَّنوا روايته عن أبي إسحاق؛ لأنه إنما سمع منه بعد اختلاطه.

قال الذهبي: لينٌ روايته عن أبي إسحاق من قِبَلِ أبي إسحاق لا من قِبَلِه.

وقال ابن حجر: ثقةٌ ثَبْتٌ، إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخرة.

انظر: «تاريخ الدارمي» (٤٨، ٨٤)، و«ثقات العجلي» (١/ ٣٧١)،

و«الجرح والتعديل» (٣/ ٥٨٨)، و«ثقات ابن شاهين» (٣٧٧)، و«تهذيب الكمال» (٩/ ٤٢٠)، و«الميزان» (٢/ ٨٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٥١)، و«التقريب» (٢١٨).

٢ - زكريا بن أبي زائدة بن ميمون بن فيروز الهمداني، أبو يحيى الكوفي (ع).

وثَّقه الإمام أحمد، وزاد: حُلو الحديث، ما أقربه من إسماعيل بن أبي خالد، والعجليُّ، وزاد: إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخرةٍ بعدما كَبِر أبو إسحاق، وأبو داود، وزاد: ولكنه يُدَلِّس، والنسائيُّ، والبزار، ويعقوب بن سفيان.

وذكره ابن حبان، وابن شاهين في «الثقات».

وقال أبو زرعة: صويلح، يُدَلِّس كثيرًا عن الشعبي.

وقال الإمام أحمد: إذا اختلف زكريا وإسرائيل، فإن زكريا أحب إلي في أبي إسحاق من إسرائيل، ما أقربهما، وحديثهما عن أبي إسحاق لينٌ، سمعا منه بأخرة.

وقال أبو حاتم: لَيِّنُ الحديث، كان يُدَلِّس، وإسرائيل أحب إلي منه.

وقال ابن حجر: ثقةٌ، وكان يُدَلِّس، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة.

انظر: «ثقات العجلي» (١/ ٣٧٠)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٥٩٣)، و«ثقات ابن شاهين» (٤٠٩)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٢٩)، و«التقريب» (٢١٦).

٣ - شريك بن عبدالله بن أبي شريك النخعي، أبو عبدالله القاضي الكوفي (خت، م، ٤).

قال ابن معين في رواية: ثقةٌ، ثقةٌ.

ووثّقه ابن سعد - وزاد: مأمونٌ كثير الحديث، وكان يغلط كثيرًا -، وابن معينٍ في رواية، والعجلي - وزاد: وكان حسن الحديث -.

وذكره ابن حبان، وابن شاهين في «الثقات».

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ، صاحب وَهْم، وهو يغلط أحيانًا.

وقال الترمذي: كثير الغلط.

وقال الدارقطني: ليس بالقوي فيما ينفرد به.

وقال يعقوب بن شيبة: صدوقٌ، ثقةٌ، سيء الحفظ جدًّا.

وقال الجوزجاني: سيء الحفظ، مُضطرب الحديث، مائلٌ.

وقال يحيى بن سعيد: ما زال مُختلطًا.

وقال الإمام أحمد: كان يُحدِّث الحديث بالتوهُّم.

وقال ابن حجر: صدوقٌ، يخطئ كثيرًا، تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً، فاضلاً، عابدًا، شديدًا على أهل البدع.

انظر: «طبقات ابن سعد» (٧/ ١١٩)، و«ابن طهمان» (٣١، ٣٢)، و«العلل» لأحمد (١/ ٣٩١)، و«أحوال الرجال» (١٣٤)، و«ثقات العجلي» (١/ ٤٥٣)، و«جامع الترمذي» (٤٦)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٦٨)، و«الجرح والتعديل» (٤/ ٣٦٥)، و«ثقات ابن شاهين» (٥٥٢)، و«سنن الدارقطني» (١٣٠٦)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ٢٧٩)، و«تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٦٢)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٣٣)، و«التقريب» (٢٦٦).

دراسة حال صاحب الوجه الرابع:

وهو زكريا بن أبي زائدة، وقد سبقت ترجمته قريبًا حيث إنه من رُواة الوجه الثالث أيضًا.

ثالثا: دراسة الاختلاف:

إن الباحث في عِلل الحديث، يقفُ مشدوهًا، وهو يتأمّل في هذا العرض العلميّ الرصين من الإمام الترمذي تجاه العِلّة الواردة في هذا الحديث.

ولا يملك الباحث تجاه هذا العرض العلمي الرائع من الإمام الترمذي، إلا أن يشهد لهؤلاء الأئمة الحُفّاظ بالتمكُّن والتقدُّم في حفظ الحديث ومعرفة عِلله وخفاياه، مما لا يُجاريهم فيه أحدٌ، ولا يلحق بهم أو يقاربهم فيما قدَّموه للسنة النبوية من الحفظ والإتقان، فرحمهم الله تعالى، ورضي عنهم وأرضاهم.

أمّا ما يتعلق بهذا الحديث الذي نحن بصدد دراسة الاختلاف الوارد فيه، فقد رواه الإمام الترمذي ههنا من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله رضي الله عنه.

ثم بَيّن أن قيس بن الربيع تابع إسرائيل على روايته.

ثم ذكر رواية معمر، وعمّار بن زريق، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن عبدالله رضي الله عنه.

ورواية زهير، وزكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن ابن الأسود، عن أبيه؛ الأسود بن يزيد، عن عبدالله رضي الله عنه.

ثم حكم الإمام الترمذي على الحديث بالاضطراب.

ثم روى عن عمرو بن مرة، أنه سأل أبا عبيدة بن عبدالله: هل تذكر من عبدالله شيئا؟ فقال: لا.

بعد ذلك سأل الإمام الترمذي الحافظ عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي عن أصحِّ الروايات في هذا الحديث، وأن الدارمي لم يقضِ فيه بشيء.

ثم سأل الإمام الترمذي الإمام أبا عبدالله البخاري، فكان موقفه كموقف الإمام الدارمي؛ فلم يقض في هذا الاختلاف بشيءٍ، غير أنه رأى أن رواية زهيرٍ، عن أبي إسحاق، أشبه من غيرها من الروايات؛ ولذلك وضعها في كتابه الجامع.

ثم بيَّن الإمام الترمذي رأيه في هذا الاختلاف، ورأى أن أرجح رواية عنده في هذا الحديث: رواية إسرائيل، وقيس بن الربيع، عن أبي إسحاق.

وعلَّل الإمام الترمذي ترجيحه بأمرين:

الأوَّل: أن إسرائيل أثبتُ، وأحفظ لحديث أبي إسحاق ممن خالفه.

الثاني: أنه قد تابعه على روايته: قيس بن الربيع.

ثم عضَّد الإمام الترمذي ترجيحه لرواية إسرائيل بما نقله من ثناء الحافظ عبدالرحمن بن مهدي على إسرائيل، حيث وصفه بضبط حديث أبي إسحاق، وأنه يأتي بحديثه أتمَّ من غيره.

ثم ذكر الإمام الترمذيُّ أن زهير في أبي إسحاق ليس بذاك، وعلَّل ذلك بأن سماعه من كان بأخرة.

ودلَّل على ذلك بما نقله عن الإمام أحمد، من كون زهير في أبي إسحاق ليس بذاك.

وختم الإمام الترمذي حديثه عن هذا الاختلاف، بأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، وأنه لا يُعرف اسمه.

أقول: إن هذا التفصيل والبيان من هذا الإمام الحافظ لعلة هذا الحديث تفصيلٌ لا مزيد عليه.

ويندرُ أو يقلُّ أن تجد كلامًا لأئمة الحديث وحفَّاظه ممن كان في عصر الإمام الترمذي مُفصَّلاً مثل هذا التفصيل. وعارضًا لأقوال الأئمَّة الحُفَّاظ في ترجيحهم لأحد أوجه الاختلاف، ومُدلِّلاً ومُعلِّلاً لما رآه راجحًا من تلك الأوجه، من غير أن يكون مُقلِّدًا لمن سبقه بدون حُجَّةٍ أو برهانٍ.

ورجَّح الإمام أبو زرعة (كما في «علل ابن أبي حاتم» ٩٠) رواية إسرائيل، وقال بعد أن ذكر الاختلاف على أبي إسحاق: وإسرائيل أحفظهم.

قال ابن حجر في «الهدي» (٣٦٦): وكأن الترمذي تبعهما في ذلك.

وأما الحافظ الدراقطني، فقد سئل عن هذا الحديث في كتابه «العلل» (٦٨٦)، فبيَّن الأوجه التي رُوِي بها، ثم عقد فصلاً خاصًّا برواية أبي إسحاق، وعرض الأوجه التي اختلف بها عليه.

إلا أنه لم يُرجِّح أحد تلك الأوجه.

وذكر الحافظ ابن حجر في «الهدي» (٣٦٦) هذا الحديث من ضمن الأحاديث التي انتقدها الحافظ الدارقطني على البخاري، وقول الدارقطني: «وأحسنها سياقًا الطريق الأولى التي أخرجها البخاري، ولكن في النفس منها شيءٌ؛ لكثرة الاختلاف فيه على أبي إسحاق».

ثم قال الحافظ: والذي يظهر أن الذي رجّحه البخاري هو الأرجح، وبيان ذلك أن مجموع كلام الأئمة مُشعرٌ بأن الراجح على الروايات كلها إما طريق إسرائيل، وهي عن أبي عبيدة، عن أبيه، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، فيكون الإسناد منقطعًا.

أو رواية زهير، وهي عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن ابن مسعود، فيكون مُتَّصلاً.

وهو تصرُّفٌ صحيحٌ؛ لأن الأسانيد فيه إلى زهير، وإلى إسرائيل أثبت من بقية الأسانيد.

وإذا تقرَّر ذلك كانت دعوى الاضطراب في هذا الحديث منتفيةٌ؛ لأن الاختلاف على الحُفَّاظ في الحديث لا يُوجب أن يكون مُضطربًا إلا بشرطين... والذي يظهر بعد ذلك تقديم رواية زهير؛ لأن يوسف بن إسحاق ابن أبي إسحاق قد تابع زهيرًا... ثم إن ظاهر سياق زهير يُشْعِرُ بأن أبا إسحاق كان يرويه أوَّلاً عن أبي عبيدة، عن أبيه، ثم رجع عن ذلك، وصيَّره عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، فهذا صريحٌ في أن أبا إسحاق كان مُستحضرًا للسندين جميعًا عند إرادة التحديث، ثم اختار طريق عبدالرحمن، وأعرض عن طريق أبي عبيدة... وإذا تقرَّر ذلك لم يبق لدعوى التعليل عليه مجالٌ؛ لأن روايتي إسرائيل، وزهير لا تعارُض بينهما، إلا أن رواية زهير أرجح؛ لأنها اقتضت الاضطراب عن رواية إسرائيل، ولم تقتض ذلك رواية إسرائيل، فترجَّحت رواية زهير... على أن الذي حرَّرناه لا يردُّ شيئًا من الطريقين، إلا أنه يُوضِّح قُوَّة طريق زهير، واتِّصالها،

وتَمكُّنها من الصحة، وبعد إعلالها، وبه يظهر نفوذ رأي البخاري، وثقوب ذهنه، والله أعلم.

وقد أخرج البخاري من حديث أبي هريرة ما يشهد لصحة حديث ابن مسعودٍ، فازداد قوةً بذلك.

فانظر إلى هذا الحديث، كيف حكم عليه بالمرجوحيَّة مثل أبي حاتم، وأبي زرعة، وهما إماما التعليل، وتبعهما الترمذي، وتوقَّف الدارمي... ومع ذلك، فتبيَّن بالتنقيب والتتبُّع التامِّ أن الصواب في الحكم له بالراجحيَّة، فما ظنك بما يدَّعيه من هو دون هؤلاء الحُفَّاظ النُّقَّاد من العِلل؟ هل يسوغ أن يقبل منهم في حق مثل هذا الإمام مسلم؟ كلا والله. والله الموفق. اهـ.

ثم لخَّص الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٣١٠) ما أورده هنا، فقال: «وقد أعلَّه قومٌ بالاضطراب... لكن رواية زهير هذه ترجَّحت عند البخاري بمتابعة يوسف؛ حفيد أبي إسحاق، وتابعهما شريك القاضي، وزكريا بن أبي زائدة، وغيرهما.

وتابع أبا إسحاق على روايته عن عبدالرحمن المذكور: ليث بن أبي سليم، وحديثه يستشهد به... ومما يُرجِّحه أيضًا؛ استحضار أبي إسحاق لطريق أبي عبيدة، وعدوله عنها، بخلاف رواية إسرائيل عنه، عن أبي عبيدة؛ فإنه لم يتعرَّض فيها لرواية عبدالرحمن، كما أخرجه الترمذي، وغيره.

فلما اختار في رواية زهير طريق عبدالرحمن، على طريق أبي عبيدة، دلَّ على أنه عارفٌ بالطريقين، وأن رواية عبدالرحمن عنده أرجح. والله أعلم. اهـ.

وبعد هذه النقولات لآراء العلماء والحُفَّاظ تجاه هذا الاختلاف يتبيَّن أنه اختلافٌ قويٌّ، جعل بعض الأئمة يختار رواية زهير، وبعضهم يختار رواية إسرائيل، لأن كلا الروايتين قد احتفَّت به قرائن ترجِّحُه على الروايات الأخرى.

الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كما تقدَّم في التخريج.

الحديث الثالث:

قال الإمام الترمذي (في الطهارة: باب ما جاء في النضح بعد الوضوء):

(٣) ٥٠/ حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدِ اللهِ السَّلِيمِيُّ الْبَصْرِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ؛ سَلْمُ بْنُ قُتَيْبَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ الأَعْـرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جَاءَنِي جِبْرِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَضِحْ».

قَـالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، قَالَ: وَسَمِعْت مُحَمَّدًا يَقُولُ: الْحَسَنُ ابْنُ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ مُنْكَرُ الْحَدِيث.

وَفِي الْبَـابِ عَـنْ أَبِي الْحَكَـمِ بْنِ سُفْيَانَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سُفْيَانُ بْنُ الْحَكَمِ، أَوْ: الْحَكَمُ بْنُ سُفْيَانَ، وَاضْطَرَبُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

أولا: تخريج الحديث:

روى حديث أبي الحكم بن سفيان: منصورُ بنُ المُعتمر، واختلف عليه على أوجهٍ كثيرةٍ:

١ - تخريج الوجه الأول:

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٢٦٤) - ومن طريقه: الروياني في «مسنده» (٢/ ٤٥٧)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١٦١) - ولفظه: «أن رسول الله ﷺ تَوَضَّأَ، وَنَضَحَ فَرْجَهُ».

والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٣٠) عن النضر بن شميل. بنحوه.

والطبراني في «الكبير» (٣١٧٦) من طريق حجاج بن منهال. بنحوه.

والبيهقي في «الكبرى» (١/ ١٦١) من طريق حفص بن عمر. بنحوه.

أربعتهم: (الطيالسي، والنضر بن شميل، وحجاج بن منهال، وحفص ابن عمر) عن شعبة بن الحجاج، عن منصور، عن مجاهد، عن الحكم، أو أبي الحكم - رجل من ثقيف - عن أبيه: أن رسول الله ﷺ... إلخ.

٢ - تخريج الوجه الثاني:

أخرجه النسائي في «المجتبى» (١٣٤) في الطهارة: باب النضح، وكذا في «الكبرى» (١٣٥) من طريق شعبة. بنحوه.

والطبراني في «الكبير» (٣١٧٨) من طريق وهيب بن خالد. بنحوه.

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٣٨٦) من طريق مؤمل، عن سفيان الثوري. بنحوه.

ثلاثتهم: (شعبة بن الحجاج، ووهيب بن خالد، والثوري) عن منصور، عن مجاهد، عن الحكم بن سفيان، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ.

٣ - تخريج الوجه الثالث:

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٥٣٨٤، ١٧٨٥٣) بنحوه.

والطبراني في «الكبير» (٣١٨٤) من طريق عثمان بن أبي شيبة. بنحوه.

كلاهما: (الإمام أحمد، وعثمان بن أبي شيبة) عن جرير بن عبدالحميد.

والطبراني في «الكبير» (٣١٧٧) من طريق شعبة بن الحجاج. بنحوه.

والطبراني في «الكبير» (٣١٧٩) من طريق أبي عوانة. بنحوه.

ثلاثتهم: (جرير بن عبدالحميد، وشعبة، وأبو عوانة) عن منصور ابن المعتمر، عن مجاهد، عن أبي الحكم، أو الحكم بن سفيان الثقفي قال: رأيت رسول الله ﷺ.

٤ - تخريج الوجه الرابع:

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٢٩) معلقًا عن معلى بن أسد، عن وهيب، عن منصور، عن مجاهد، عن أبي الحكم بن سفيان الثقفي، عن أبيه.

٥ - تخريج الوجه الخامس:

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٥٣٨٦، ١٧٦٢٠) من طريق يعلى ابن عبيد، ويحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي. بنحوه.

وأبو داود في «سننه» (١٦٦) في الطهارة: باب في الانتضاح. بنحوه.

وقال أبو داود عقبه: وافق سفيانَ جماعةٌ على هذا الإسناد، وقال بعضهم: الحكم، أو ابن الحكم.

والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٣٠) معلقًا. بنحوه.

والحاكم في «مستدركه» (١/ ١٧١) - ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» (١/ ١٦١) - من طريق أحمد بن يسار. بنحوه.

وقال الحاكم عقبه: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين، وإنما تركاه للشكِّ فيه، وليس ذلك مما يُوَهِّنه!.

ثلاثتهم: (أبو داود، والبخاري، وأحمد بن يسار) عن محمد بن كثير.

والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٢٩) معلقًا عن وكيع، وابن المبارك، وعلي بن الجعد.

وعبدالرزاق في «مصنفه» (٥٨٦، ٥٨٧) - ومن طريقه: عبدبن حميدٍ في «المنتخب» (٤٨٦)، والطبراني في «الكبير» (٣١٧٤)، و(٦٣٩٢) - بنحوه.

والحاكم في «مستدركه» (١/ ١٧١) من طريق أبي نعيمٍ: الفضل بن دكينٍ. بنحوه.

تسعتهم: (يعلى بن عبيد، ويحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثيرٍ، ووكيعٌ، وابن المبارك، وعلي بن الجعد، وعبدالرزاق، وأبو نعيمٍ) عن سفيان الثوري.

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ٧١٧) من طريق زائدة بن قدامة. بنحوه.

والطبراني في «الكبير» (٣١٧٤)، و(٦٣٩٢) - عن معمرٍ.

والطبراني في «الكبير» (٣١٨١) من طريق مفضل بن مهلهلٍ.

أربعتهم: (الثوري، وزائدة بن قدامة، ومعمرٌ، ومفضل بن مهلهلٍ) عن منصورٍ، عن مجاهدٍ، عن الحكم بن سفيان، أو سفيان بن الحكم، قال: رأيت النبي ﷺ.

٦ - **تخريج الوجه السادس:**

أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ١٦٨) - ومن طريقه: ابن ماجه في «سننه» (٤٦١) في الطهارة: باب ما جاء في النضح بعد الوضوء، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٥٨٩)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٩٢٢) - عن محمد بن بشرٍ. بنحوه.

والطبراني في «الكبير» (٣١٨٠)، و(٣١٨٢) من طريق يحيى بن زكرياء. بنحوه.

كلاهما: (محمد بن بشر، ويحيى بن زكرياء) عن زكرياء بن أبي زائدة.

والطبراني في «الكبير» (٣١٧٥، ٣١٨٣)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٩٢٠، ١٩٢١) من طريق سلام بن أبي مطيع، وقيس بن الربيع. فرقهما. بنحوه.

ثلاثتهم: (زكرياء بن أبي زائدة، وسلام بن أبي مطيع، وقيس بن الربيع) عن منصور، عن مجاهد، عن الحكم بن سفيان، قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ، ونضح فرجه.

٧ - **تخريج الوجه السابع:**

أخرجه أبو داود في «سننه» (١٦٨) في الطهارة: باب في الانتضاح. من طريق معاوية بن عمرو، عن زائدة، عن منصور، عن مجاهد، عن الحكم، أو ابن الحكم، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ بال، ثم توضأ ونضح فرجه.

٨ - **تخريج الوجه الثامن:**

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٢٩) عن ابن المبارك، عن معمر، عن منصور، عن مجاهد، عن مولى الحكم بن سفيان، أو سفيان بن الحكم: كان النبي ﷺ.

٩ - **تخريج الوجه التاسع:**

أخرجه الإسماعيلي في «معجم الشيوخ» (٢/ ٥٦٧) عن محمد بن شجاع المروزي، عن وكيع، عن مسعر بن كدام، عن منصور، عن مجاهد، عن رجل من ثقيف: أن رسول الله ﷺ.

١٠ - تخريج الوجه العاشر:

رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٣٠) معلقًا عن منصورٍ، عن مجاهدٍ، عن الحكم بن سفيان، أو سفيان بن الحكم، عن أبيه.

١١ - تخريج الوجه الحادي عشر:

أخرجه أبو داود في «سننه» (١٦٧) في الطهارة: باب في الانتضاح. بنحوه.

والحاكم في «مستدركه» (١/ ١٧١) بنحوه.

كلاهما من طريق ابن أبي نجيحٍ، عن مجاهدٍ، عن رجلٍ من ثقيفٍ، عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ بال، ثم نضح فرجه.

ثانيا: دراسة أحوال الرواة:

أ - دراسة حال مَدار الإسناد:

منصور بن المعتمر بن عبدالله بن ربيعة السلمي، أبو عتاب الكوفي (ع).

ثقةٌ متفقٌ عليه؛ وقال عبدالرحمن بن مهدي: أربعةٌ في الكوفة لا يُختَلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يُخطئ ليس هم، منهم منصور ابن المعتمر.

انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٧٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٨/ ٥٤٦)، و«التهذيب» (١٠/ ٣١٢)، و«التقريب» (٥٤٧).

ب - دراسة حال راوي الوجه الأول:

شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، أبو بسطام الواسطي (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث الأول، وأنه: إمامٌ حافظٌ كبير الشأن، حتى لقَّبوه بأمير المؤمنين في الحديث.

ج - دراسة أحوال رواة الوجه الثاني:

١ - شعبة بن الحجاج، سبقت ترجمته قريبًا حيث إنه روى الوجه الأول أيضًا.

٢ - وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي، أبو بكر البصري (ع).

أحد الحُفَّاظ المُتقنين، ومن أثبت شيوخ البصريين، إلا أنه تغيَّر قليلاً في آخر عمره.

انظر: «ثقات العجلي» (٢/ ٣٤٦)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ٣٤)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٦٩)، و«التقريب» (٥٨٦).

٣/ سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي (ع).

إمامٌ كبير الشأن، لقَّبه غير واحدٍ من الأئمة بأنه أمير المؤمنين في الحديث.

انظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ١٥٢)، و«تهذيب الكمال» (١١/ ١٥٤)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١١١)، و«التقريب» (٢٤٤).

د - دراسة أحوال رواة الوجه الثالث:

١ - جرير بن عبدالحميد بن قرطٍ الضبي، أبو عبدالله الرازي، القاضي (ع).

مجمعٌ على ثقته، وقال الذهبي: حافظٌ حُجَّةٌ، وقال ابن حجر: ثقةٌ صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يَهِم في حفظه.

انظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٢/ ٢١٤)، و«تذكرة الحُفَّاظ» (١/ ٢٧١)، و«التهذيب» (٢/ ٧٥)، و«التقريب» (١٣٩).

٢ - شعبة بن الحجاج، سبقت الترجمة له حيث إنه من رواة الوجه الأول أيضًا.

٣ - أبو عوانة؛ الوضاح بن عبدالله اليشكري، الواسطي (ع).

وهو ثقةٌ ثَبتٌ إذا حدَّث من كتابه، وربما غلط إذا حدَّث من حفظه.

انظر: «ثقات العجلي» (٢/ ٣٤٠)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ٤١)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/ ٤٤١)، و«الميزان» (٤/ ٣٣٤)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١١٦)، و«التقريب» (٥٨٠).

هـ - دراسة حال راوي الوجه الرابع:

وهيب بن خالد، سبقت الترجمة له قريبًا، حيث إنه من رواة الوجه الثاني أيضًا.

و - دراسة أحوال رواة الوجه الخامس:

١ - سفيان الثوري، سبقت الترجمة له قريبًا، حيث إنه من رواة الوجه الثاني أيضًا.

٢ - زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي (ع).

ثقةٌ متفقٌ عليه، حتى قال الإمام أحمد: عِلْمُ الناس إنما هو عن شعبة، وسفيان، وزائدة، وزهير؛ هؤلاء أثبت الناس، وأعلم بالحديث من غيرهم.

انظر: «تاريخ الدوري» (٢/ ١٧٠)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٦١٣)، و«شرح علل الترمذي» (١/ ٤٥٣)، و«التهذيب» (٣/ ٣٠٦)، و«التقريب» (٢١٣).

٣ - معمر بن راشد الأزدي، أبو عروة البصري، سبقت الترجمة له في الحديث الثاني.

٤ - مُفضل بن مُهلهل السعدي، أبو عبدالرحمن الكوفي (م، س، ق).

ثقةٌ، ثبتٌ؛ وثّقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وغيرهم.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٤١)، و«التقريب» (٥٤٤).

ز - دراسة أحوال رواة الوجه السادس:

١ - زكريا بن أبي زائدة بن ميمون بن فيروز الهمداني، أبو يحيى الكوفي (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث الثاني، وأنه: ثقةٌ، وكان يُدلّس، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة.

٢ - سلام بن أبي مطيع، أبو سعيد البصري (خ، م، ل، ت، س، ق).

وثّقه الإمام أحمد، وغيره، وذكر ابن عدي أن في روايته عن قتادة ضعفًا.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٤٠)، و«التقريب» (٢٦١).

٣ - قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي (د، ت، ق).

سبقت الترجمة له في الحديث الثاني، وأنه: ضعيفٌ لروايته أحاديث مُنكرةً بسبب سوء حفظه لمّا كبرت سِنُّه، وبسبب ما أدخله ابنه عليه مما ليس من حديثه.

ح - دراسة حال راوي الوجه السابع:

زائدة سبقت الترجمة له قريبًا حيث إنه من رواة الوجه الخامس.

ط - دراسة حال راوي الوجه الثامن:

معمر بن راشدٍ الأزدي، أبو عروة البصري، سبقت الترجمة له في الحديث الثاني، وهو من رواة الوجه الخامس أيضًا.

ك - دراسة حال راوي الوجه التاسع:

مسعر بن كدام بن ظهير بن عبيدة العامري، أبو سلمة الكوفي (ع).

ثقةٌ حافظٌ مُتقنٌ إمامٌ، وكان يقال له: المُصحف؛ لقلة خطئه، وكان يقال له: المِيزان.

انظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٦١)، و«الكاشف» (٣/ ١٣٧)، «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١١٣)، و«التقريب» (٥٢٨).

ل - دراسة حال راوي الوجه العاشر:

وقد رواه البخاري مُعَلقًا فلم يُبْرِز من رواه عن منصورٍ.

ثالثا: دراسة الاختلاف:

روى الإمام الترمذي هذا الحديث من طريق الحسن بن علي الهاشمي، عن الأعرج عن أبي هريرة. رضي الله عنه

ثم حكم عليه بأنه حديثٌ غريبٌ، وأن راويه: الحسن بن علي، مُنكر الحديث.

ثم ذكر أن في الباب عن أبي الحكم بن سفيان، وغيره.

ثم ذكر أن بعضهم قال: سفيان بن الحكم، أو الحكم بن سفيان، وأنهم اضطربوا في هذا الحديث.

وقد تقدَّم في التخريج أن منصور بن المعتمر روى هذا الحديث عن مجاهد، واختُلف عليه على عشرة أوجه.

وأن ابن أبي نجيح رواه عن مجاهد، عن رجلٍ من ثقيف، عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ بال، ثم نضح فرجه.

وقد تقدَّم تخريج هذه الأوجه جميعًا.

وقال ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (١/ ٣٦٠) في ترجمة الحكم بن سفيان: روى حديثه منصورٌ، عن مجاهد، فاختَلَف أصحاب منصورٍ في اسمه، وهو معدودٌ في أهل الحجاز، له حديثٌ واحدٌ في الوضوء مضطرب الإسناد.

وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٣٠): الحديث عَدِمَ الصحةَ من وجوهٍ:

أحدها: ما أعرض عنه بعد الإشارة إليه من الاضطراب.

والثاني: الجهل بحال الحكم بن سفيان، فإنه غير معروفها...

والثالث: أن أباه المذكور لا تُعرف صحبته، ولا روايته لشيءٍ غير هذا. اهـ.

وذكر أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢/ ٧١٧) طُرُق هذا الحديث بقوله: رواه الثوري مثله [يعني زائدة] على الشكِّ؛ رواه عنه عامَّة أصحابه إلا عفيف ابن سالمٍ، والفريابي، فإنهما روياه عنه من غير شكٍّ... ورواه روح بن القاسم، وابن عيينة، وشيبان، وشعبة، ومعمرٌ، وأبو عوانة، ومفضل بن مُهلهلٍ، وجرير ابن عبدالحميد، وإسرائيل، وهريم بن سفيان، مثل رواية زائدة على الشكِّ، منهم من قال: الحكم بن سفيان، أو سفيان بن الحكم، فقال شعبة، وأبو عوانة، وجريرٌ:

عن الحكم أو أبي الحكم، وقال معمرٌ، ومفضلٌ كرواية زائدة: الحكم أو سفيان، وقال روح بن القاسم: عن ابن الحكم، أو أبي الحكم بن سفيان، ورواه وهيب بن خالدٍ، عن منصورٍ، فقال: عن الحكم، عن أبيه، ورواه مسعرٌ فقال: عن رجلٍ من ثقيفٍ، ولم يُسَمِّهِ، وقال الحسن بن صالح: عن الحكم بن سفيان، أو ابنِ أبي سفيان، وممن رواه ولم يشكَّ: سلام بن أبي مطيعٍ، وقيس بنِ الربيع، وزكريا ابن أبي زائدة، وشريكٌ، فقالوا: عن الحكم بن سفيان، ولم يشكوا. ا.هـ

وبالنظر في الاختلاف على منصورٍ يتبيَّن أن بعض الرُّواة رواه عن منصورٍ، عن مجاهدٍ، عن الحكم، عن أبيه، عن النبي ﷺ. على اختلاف بينهم في تسمية الحكم. وهذا كما فيِ الأوجه: الأول، والثاني، والرابع، والسابع، والعاشر.

وبعضهم رواه عن منصورٍ، عن مجاهدٍ، عن الحكم، عن النبي ﷺ. على اختلافٍ بينهم في تسمية الحكم، ولم يذكروا: عن أبيه. وهذا كما في الأوجه: الثالث، والخامس، والسادس، والثامن، والتاسع.

وتابعهم ابن أبي نجيح عن مجاهدٍ، إلا أنه قال: عن رجلٍ من ثقيفٍ، عن النبي ﷺ. وهو الوجه الحادي عشر.

وهذا الاختلاف هو الذي يُؤثِّر؛ لأن فيه زيادة راوٍ على الأوجه السابقة.

وبالنظر في أحوال الرواة عن منصورٍ، يتبيَّن أن أكثرهم حُفَّاظٌ أثباتٌ، كما يتبيَّن أن أكثرهم قد رواه عن منصورٍ من أكثر من وجهٍ.

فيظهر أن منصورًا رواه على هذه الأوجه جميعًا.

وقال الترمذي في «العلل الكبير» (٢٧): سألتُ محمدًا عن حديث منصور، عن مجاهد، عن الحكم بن سفيان، أو أبي الحكم، أو سفيان ابن الحكم، ... فقال: الصحيح ما روى شعبة، ووهيبٌ، وقالا: عن أبيه، وربما قال ابن عيينة في هذا الحديث: عن أبيه، وقال شعبة: عن الحكم، أو أبي الحكم، عن أبيه.

قال محمدٌ: وقال بعض ولد الحكم بن سفيان: إن الحكم لم يُدرك النبي ﷺ، ولم يره.

قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٣٣): فما في هذا عن البخاري أنه قال: هو أصحُّ الأسانيد، وإنما قال: الصحيح رواية من زاد: «عن أبيه»... وذلك لا يفيد صحة الحديث الذي قيل فيه ذلك، بخلاف ما إذا قال: هذا حديثٌ صحيحٌ. اهـ.

وسأل ابن أبي حاتم في «العلل» (١٠٣) أباه، وأبا زرعة عن هذا الحديث، فقال أبو زرعة: الصحيح مجاهدٌ، عن الحكم بن سفيان، وله صحبةٌ.

وقال أبو حاتم: الصحيح: مجاهد، عن الحكم بن سفيان، عن أبيه، ولأبيه صحبةٌ.

فرجّح الإمامان البخاري، وأبو حاتم رواية شعبة، ووهيب، عن منصور، عن مجاهد، عن الحكم، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وهو الوجه الثاني من أوجه الاختلاف على منصور.

رابعا: الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه الذي رجَّحه الإمام البخاري، إسناده رجاله ثقاتٌ، وأما الحكم بن سفيان، فقد أورده ابن حجرٍ في «التقريب» (١٧٥)، وقال: قيل: له صحبةٌ، لكن في حديثه اضطرابٌ.

وهو بهذا يشير إلى الاختلاف فيه، فعلى الوجه المُرجَّح ههنا يُعدُّ تابعيًّا، ولم أجد أحدًا وثَّقه. فالله أعلم.

الحديث الرابع:

قال الإمام الترمذي (في الطهارة: باب فيما يقال بعد الوضوء):

(٤) ٥٥/ حَدَّثَنَا جعفرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ الثَّعْلَبِيُّ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ ابْنُ حُبَابٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلانِيِّ، وَأَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ، فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ، فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُمَرَ قَدْ خُولِفَ زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

قَالَ: وَرَوَى عبدالله بْنُ صَالِحٍ، وَغَيْرُهُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ ابْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ عُمَرَ.

وَعَنْ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ عُمَرَ.

وَهَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ.

وَلا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ كَبِيرُ شَيْءٍ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَبُو إِدْرِيسَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ شَيْئًا.

أولا: تخريج الحديث:

روى هذا الحديث معاوية بن صالح، واختُلف عليه على ثلاثة أوجه:

الأول: من رواه عن معاوية، عن ربيعة، عن أبي إدريس وأبي عثمان، عن عمر رضي الله عنه.

الثاني: من رواه عن معاوية، عن ربيعة، عن أبي إدريس، عن عقبة، عن عمر رضي الله عنه.

الثالث: من رواه عن معاوية، عن ربيعة، عن أبي عثمان، عن جبير بن نفير، عن عمر رضي الله عنه.

وفيما يأتي تخريج لهذه الأوجه:

١ - تخريج الوجه الأول:

وروى هذا الوجه عن معاوية: زيد بن الحباب، واختُلف عليه:

فأخرجه الترمذي ههنا عن جعفر بن محمد بن عمران، عن زيد بن الحباب، عن معاوية، عن ربيعة، عن أبي إدريس، وأبي عثمان، عن عمر رضي الله عنه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ٣) - ومن طريقه: مسلم في «صحيحه» (٥٥٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٧٨) - بأطول منه.

والبزار في «مسنده» (٢٤٣) عن بشر بن آدم. بنحوه.

وأبو عوانة في «مسنده» (٦٠٤، ٦٠٥) عن عباس بن محمد الدوري، وأبي بكر الجعفي، فرَّقهما. بنحوه.

أربعتهم: (ابن أبي شيبة، وبشر بن آدم، وعباس الدوري، وأبو بكر الجعفي) عن زيد بن الحباب، عن معاوية، عن ربيعة، عن أبي إدريس، عن عقبة، عن عمر رضي الله عنهما.

وأخرجه أبو داود في «سننه» (٩٠٦) في الصلاة: باب كراهية الوسوسة وحديث النفس في الصلاة. عن عثمان بن أبي شيبة. مختصرًا.

والنسائي في «سننه» (١٥١) في الطهارة: باب ثواب من أحسن الوضوء، ثم صلى ركعتين. عن موسى بن عبدالرحمن المسروقي. مُختصرًا.

كلاهما: (عثمان بن أبي شيبة، وموسى بن عبدالرحمن) عن زيد، عن معاوية، عن ربيعة، عن أبي إدريس، عن جبير بن نفير، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه.

وأخرجه النسائي في «سننه» (١٤٨) - وكذا في الكبرى (١٤١)، ومن طريقه: ابن عبدالبر في «التمهيد» (٧/ ١٨٩) - في الطهارة: باب القول بعد الفراغ من الوضوء. عن محمد بن علي المروزي. بنحوه.

والبيهقي في «الدعوات» (٥٨) من طريق عباس بن محمد الدوري.

كلاهما: (محمد بن علي، وعباس بن محمد) عن زيد، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة، عن أبي إدريس، وأبي عثمان، عن عقبة رضي الله عنه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ٣) - ومن طريقه: مسلم في «صحيحه» (٥٥٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٧٨) - بأطول منه.

والنسائي في «سننه» (١٥١) في الطهارة: باب ثواب من أحسن الوضوء ثم صلى ركعتين. عن موسى المسروقي. بنحوه.

وأبو عوانة في «مسنده» (٦٠٤، ٦٠٥) من طريق عباس بن محمد الدوري، وأبي بكر الجعفي، فرّقهما. بنحوه.

أربعتهم: (ابن أبي شيبة، وموسى بن عبدالرحمن، والدوري، وأبو بكر الجعفي) عن زيد، عن معاوية بن صالح، عن أبي عثمان، عن جبير بن نفير، عن عقبة، عن عمر رضي الله عنهما.

وبالنظر في هذا الاختلاف على زيد بن الحباب، يظهر أنه من قِبَل زيد نفسه؛

حيث قد روى بعض الرواة عنه وجهين في آنٍ واحدٍ.

ومع هذا فأرجح هذه الأوجه عنه: الوجهان الأول، والثاني؛ لأنه قد تابع زيدًا عليهما غيرُه من الثقات كما سيأتي.

٢ - تخريج الوجه الثاني:

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٥٣) في الطهارة: باب الذكر المُستحب عقب الوضوء. عن محمد بن حاتم بن ميمون. بنحوه، أطول منه.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٧٣٩٣) - ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» (١/ ٧٨) - بنحوه، أطول منه.

وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٢٢) عن عبدالله بن هاشمٍ. بنحوه، أطول منه.

ثلاثتهم: (محمد بن حاتم، والإمام أحمد، وعبدالله بن هاشم) عن عبدالرحمن بن مهدي.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٧٣١٤) من طريق الليث بن سعدٍ. بنحوه، أطول منه.

وأبو داود في «سننه» (١٦٩) في الطهارة: باب ما يقول الرجل إذا توضأ. عن أحمد بن سعيد الهمداني. بنحوه.

وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٢٢) عن بحر بن نصر بن سابقٍ. بنحوه.

وأبو عوانة في «مسنده» (٦٠٦) بنحوه، أطول منه.

كلاهما: (ابن خزيمة، وأبو عوانة) عن بحر بن نصر بن سابقٍ.

وابن حبان في «صحيحه» (١٠٥٠) من طريق حرملة بن يحيى. بنحوه، أطول منه.

ثلاثتهم: (أحمد بن سعيد الهمداني، وبحر بن نصرٍ، وحرملة بن يحيى) عن عبدالله بن وهبٍ.

والفسوي في «المعرفة» (٢/ ٤٢٦) - ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١/ ٧٨) - بنحوه، أطول منه.

والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٩١٧) عن بكر بن سهلٍ. مُختصرًا.

وابن عبدالبر في «التمهيد» (٧/ ١٩٠) من طريق محمد بن سنجر. مُختصرًا.

ثلاثتهم: (الفسوي، وبكر بن سهلٍ، ومحمد بن سنجر) عن عبدالله ابن صالح الجهني.

وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٢٣) عن نصر بن مرزوق المصري. بنحوه، أطول منه.

وأبو عوانة في «مسنده» (٦٠٧) عن عبدالله بن محمد بن عمرو. بنحوه.

والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٩١٧) عن أبي يزيد القراطيسي. مختصرًا.

ثلاثتهم: (نصر بن مرزوقٍ، وعبدالله بن محمدٍ، وأبي يزيد القراطيسي) عن موسى بن أسدٍ.

خمستهم: (عبدالرحمن بن مهدي، والليث بن سعدٍ، وابن وهبٍ، وعبدالله بن صالحٍ، وأسد بن موسى) عن معاوية بن صالحٍ، عن ربيعة، عن أبي إدريس، عن عقبةَ، عن عمر رضي الله عنه.

٣ - تخريج الوجه الثالث:

أشار الترمذي إلى هذا الوجه ههنا.

ثانيا: دراسة أحوال الرواة:

أ - دراسة حال مَدار الإسناد:

معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي، أبو عمر الحمصي (ر، م، ٤).

وثَّقه جماعةٌ من أئمة الجرح والتعديل، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، حسن الحديث، يُكتب حديثه، ولا يُحتَجُّ به.

وقال الذهبي وابن حجر: صدوقٌ، زاد ابن حجر: له أوهامٌ.

انظر: «ثقات العجلي» (٢/ ٢٨٤)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٣٨٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٨/ ١٨٦)، و«الكاشف» (٣/ ١٥٧)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٠٩)، و«التقريب» (٥٣٨).

ب - دراسة حال صاحب الوجه الأول:

زيد بن الحباب بن الريان التميمي، أبو الحسين الكوفي (ر، م، ٤).

صدوقٌ، يخطئ في روايته عن الثوري، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية ابن صالح، ولكنه كان كثير الخطأ.

انظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٦١)، و«تاريخ بغداد» (٨/ ٤٤٢)، و«الميزان» (٢/ ١٠٠)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٠)، و«التقريب» (٢٢٢).

ج - دراسة أحوال أصحاب الوجه الثاني:

١ - عبدالرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، أبو سعيد البصري (ع).

إمامٌ حافظٌ مُجمعٌ عليه، حتى قال فيه الإمام الشافعي: لا أعرف له نظيرًا في الدنيا.

انظر: «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٣٠)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٧٩)، و«التقريب» (٣٥١).

٢ - الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري (ع).

ثقةٌ إمامٌ مشهورٌ، متفقٌ عليه.

انظر: «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٥٥)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٥٩)، و«التقريب» (٤٦٤).

٣ - عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي، أبو محمد المصري الفقيه (ع).

ثقةٌ حافظٌ حُجَّةٌ مُتفقٌ عليه، حتّى قال أبو زرعة: نظرتُ في نحو ثلاثين ألف حديثٍ من حديث ابن وهب بمصر وغير مصر، لا أعلم أني وجدتُ له حديثًا لا أصلَ له، وهو ثقةٌ.

انظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ١٨٩)، و«تذكرة الحُفَّاظ» (١/ ٣٠٤)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٧١)، و«التقريب» (٣٢٨).

٤ - عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري (خت، د، ت، ق).

وثّقه ابن معين في روايةٍ عنه، وضعّفه جمعٌ من أئمة الجرح والتعديل، وقال ابن حجر: صدوقٌ كثير الغلط، ثَبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلةٌ.

انظر: «ضعفاء النسائي» (٣٣٤)، و«الجرح والتعديل» (٥/ ٨٦)، و«المجروحين» لابن حبان (٢/ ٤٠)، و«تاريخ بغداد» (٩/ ٤٧٨)، و«تهذيب الكمال» (١٥/ ٩٨)، و«المغني في الضعفاء» (١/ ٣٤٢)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٥٦)، و«التقريب» (٣٠٨).

٥ - أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبدالملك بن مروان الأموي، يُلَقَّب بأسد السُّنَّة (خت، د، س).

قال الذهبي: استشهد به البخاري، واحتجَّ به النسائي وأبو داود، وما علمتُ به بأسًا، إلا أن ابن حزم... قال: مُنكرُ الحديث،... وقال ابن حزم أيضًا: ضعيفٌ، وهذا تضعيفٌ مردودٌ.

وقال ابن حجر: صدوقٌ يُغرب، وفيه نَصْبٌ.

انظر: «التاريخ الكبير» (٢/ ٤٩)، و«ثقات العجلي» (١/ ٢٢٢)، و«تهذيب الكمال» (٢/ ٥١٢)، و«الميزان» (١/ ٢٠٧)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٦٠)، و«التقريب» (١٠٤).

هـ - دراسة حال صاحب الوجه الثالث:

أشار إليه الترمذي - كما تقدَّم - ولم أقف على من رواه.

ثالثا: دراسة الاختلاف:

روى الإمام الترمذي هذا الحديث من طريق زيد بن الحباب، عن معاوية بن صالحٍ، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، وأبي عثمان، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

ثم ذكر أن زيد بن الحباب خُولِف في هذا الحديث.

ثم ذكر الأوجه التي رُوِي بها هذا الحديث عن معاوية بن صالح.

ثم قال: وهذا حديث في إسناده اضطرابٌ، ولا يصحُّ عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيءٍ.

ثم نقل عن البخاري أن أبا إدريس لم يسمع من عمر رضي الله عنه شيئًا.

وبالنظر في حال مَدار الإسناد، وأحوال المُختلفين عليه يظهر رُجحان الوجهين: الأول، والثاني؛ لأنه قد رواهما جَمْعٌ من الثقات، ولكون الإمام مُسلم قد أخرجها في صحيحه، ولقول الدارقطني في العِلَل (٢/ ١١٤): وأحسنُ أسانيده: ما رواه معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، وعن أبي عثمان، عن جبير بن نفير، عن عقبة بن عامر.

وتعقَّب ابنُ حجر الترمذيَّ، فقال في «التلخيص الحبير» (١/ ١٠١): لكن رواية مسلم سالمةٌ من هذا الاعتراض. اهـ.

رابعاً: الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه الإمام مسلمٌ في صحيحه، كما تقدَّم في التخريج، من الوجه الأول، والثاني.

الحديث الخامس:

قال الإمام الترمذي (في الصلاة: باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل):

(٥) ١٧٠/ حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ؛ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ عبدالله بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ غَنَّامٍ، عَنْ عَمَّتِهِ أُمِّ فَرْوَةَ - وَكَانَتْ مِمَّنْ بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ - قَالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلاةُ لأَوَّلِ وَقْتِهَا».

..... قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أُمِّ فَرْوَةَ لا يُرْوَى إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ عبدالله بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَاضْطَرَبُوا عَنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ صَدُوقٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ.

أولا: تخريج الحديث:

روى هذا الحديث القاسم بن غنام، واختُلِف عليه على خمسة أوجه:

الأول: من رواه عن القاسم، عن أم فروة رضي الله عنها.

الثاني: من رواه عن القاسم، عن بعض أمهاته، عن أم فروة رضي الله عنها.

الثالث: القاسم، عن جدته الدُّنيا، عن جدته العُلْيا: أم فروة رضي الله عنها.

الرابع: من رواه عن القاسم، عن بعض أهله، عن أم فروة رضي الله عنها.

الخامس: من رواه عن القاسم، عن بعض عماته، عن أم فروة رضي الله عنها.

وفيما يأتي تخريجٌ لهذه الأوجه.

١ - تخريج الوجه الأول:

أخرجه الدوري في «تاريخه» (٣/ ١٨٤) بمثله.

وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٧٣) من طريق الحارث بن أبي أسامة. بمثله.

كلاهما: (الدوري، وابن أبي أسامة) عن أبي سلمة الخزاعي.

والدارقطني في «سننه» (٩٧٢) من طريق الوليد بن مسلم. بنحوه.

كلاهما: (أبو سلمة الخزاعي، والوليد بن مسلمٍ) عنْ عبدالله بن عمر العمري.

وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٣٧٥) عن يعقوب بن حميدٍ. بنحوه.

والطبراني في «الكبير» (٢٥/ ٢١١) عن أحمد بن عمرو الخلال. بنحوه، أطول منه.

كلاهما: (ابن أبي عاصم، وأحمد بن عمروٍ) عن يعقوب بن حميدٍ.

والدارقطني في «سننه» (٩٧٨) عن عبيد الله بن محمدٍ. بنحوه، أطول منه. وفيه: «عن امرأةٍ من المُبايِعات».

كلاهما: (يعقوب بن حميدٍ، وعبيد الله بن محمدٍ) عن ابن أبي فديكٍ، عن الضحاك بن عثمان الحزامي.

والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٧٥) من طريق الليث بن سعدٍ. ولم يَسُق لفظه.

والطبراني في «الكبير» (٢٥/ ٢١٠) من طريق المُعتمر بن سليمان. بنحوه.

كلاهما: (الليث بن سعد، والمُعتمر بن سليمان) عن عبيد الله بن عمر العمري.

ثلاثتهم: (عبدالله بن عمر العمري، والضحاك بن عمر الحزامي، وعبيد الله بن عمر العمري) عن القاسم بن غنام، عن أم فروة رضي الله عنها.

٢ - تخريج الوجه الثاني:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٣٠٣) عن أبي نعيم. بمثله.

وعبدالرزاق في «مصنفه» (٢٢١٧) - ومن طريقه: الطبراني في «الكبير» (٢٥/ ٢٠٧) - بنحوه.

وابن أبي شيبة في «مصنفه» (١/ ٣١٦) بنحوه.

وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢٢٦٨) بنحوه.

كلاهما: (ابن أبي شيبة، وإسحاق) عن وكيع بن الجراح.

وأبو داود في «سننه» (٤٢٦) - ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١/ ٢٣٢) - في الصلاة: باب في المحافظة على وقت الصلوات. عن محمد ابن عبدالله الخزاعي، وعبدالله بن مسلمة القعنبي. بنحوه.

والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٧٥) من طريق القعنبي. بمثله.

وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٣٣٧٤) من طريق المغيرة بن عبدالرحمن المخزومي. بنحوه.

والطبراني في «الكبير» (٢٥/ ٢٠٩) من طريق قزعة بن سويد. بنحوه.

سبعتهم: (أبو نعيم، وعبدالرزاق، ووكيع بن الجراح، ومحمد بن عبدالله الخزاعي، وعبدالله بن مسلمة القعنبي، والمغيرة بن عبدالرحمن، وقزعة ابن سويدٍ) عن عبدالله بن عمر العمري.

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٩٧٧) من طريق أزهر بن مروان الرقاشي، عن قزعة بن سويدٍ. بمثله.

وابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٤/ ٧٨) من طريق عثمان بن عمر العبدي. بمثله.

كلاهما: (قزعة بن سويد، وعثمان بن عمر) عن عبيد الله بن عمر العمري.

كلاهما: (عبدالله، وعبيد الله) عن القاسم بن غنامٍ، عن بعض أمهاته، عن أم فروة رضي الله عنها.

٣ - تخريج الوجه الثالث:

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٧١٤٩) عن يونس بن محمد المُؤدب. بمثله أطول منه.

وابن المنذر في «الأوسط» (١٠٠٠) عن علان. بنحوه، وفيه زيادةٌ.

والحاكم في «المستدرك» (١/ ١٩٠) من طريق أحمد بن عبدالرحمن المعافري. بنحوه.

كلاهما: (ابن المنذر، وأحمد بن عبدالرحمن) عن علان؛ علي بن عبدالرحمن، عن عمرو بن الربيع بن طارق.

كلاهما: (يونس بن محمد، وعمرو بن الربيع) عن الليث بن سعدٍ.

وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٣٣٧٣) بمثله.

والدارقطني في «سننه» (٩٧٦) بمثله.

كلاهما: (ابن أبي عاصم، والدارقطني) عن محمد بن يحيى بن ميمونٍ، عن المعتمر بن سليمان.

كلاهما: (الليث بن سعد، ومعتمر بن سليمان) عن عبيد الله بن عمر العمري.

وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٧١٤٨) بمثله.

والحاكم في «مستدركه» (١/ ١٨٩) - ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» (١/ ٤٣٤) - بمثله.

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٨٠١١) بمثله.

كلهم من طريق أبي سلمة؛ منصور بن سلمة الخزاعي.

والطبراني في «الكبير» (٢٥/ ٢٠٨) - ومن طريقه: أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٧٢) - من طريق عبدالله بن صالح كاتب الليث.

والدارقطني في «السنن» (٩٧٥) من طريق آدم بن أبي إياس. بنحوه أطول منه.

كلاهما: (عبدالله بن صالح، وآدم بن أبي إياس) عن الليث بن سعد.

والدارقطني في «سننه» (٩٧٣) من طريق إسحاق بن سليمان الرازي. بنحوه.

ثلاثتهم: (منصور بن سلمة الخزاعي، والليث بن سعد، وإسحاق ابن سليمان) عن عبدالله بن عمر العمري.

كلاهما: (عبيد الله، وعبدالله) عن القاسم بن غنّام، عن جدته الدنيا، عن جدته العُليا؛ أم فروة رضي الله عنها.

٤ - تخريج الوجه الرابع:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٣٠٣) عن يزيد بن هارون، عن عبدالله بن عمر العمري. بمثله.

والدارقطني في «سننه» (٩٧٧) من طريق محمد بن بشر العبدي، عن عبيد الله بن عمر العمري. بمثله أطول منه.

كلاهما: (عبدالله، وعبيد الله) عن القاسم بن غنَّام، عن بعض أهله، عن أم فروة رضي الله عنها.

٥ - تخريج الوجه الخامس:

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٧١٤٧) عن أبي عاصم: الضحاك ابن مخلد، عن عبيد الله بن عمر العمري، عن القاسم بن غنام، عن بعض عماته، عن م فروة رضي الله عنها. بمثله.

ثانيا: دراسة أحوال الرواة:

أ - دراسة حال مدار الإسناد:

وهو القاسم بن غنَّام الأنصاري المدني (د، ت).

وثَّقه ابن حبان، وقال العقيلي: في حديثه اضطرابٌ، ووافقه الذهبي.

وقال ابن حجر: صدوقٌ، مضطرب الحديث.

انظر: ضعفاء «العقيلي» (٣/ ٤٧٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٣/ ٤٠٨)، و«الميزان» (٣/ ٣٧٧)، و«التقريب» (٤٥١).

ب - دراسة أحوال الرواة المختلفين:

١ - عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم (م، ٤).

ضعيفٌ؛ ضعَّفه ابن المديني، والنسائي، ويحيى بن سعيد.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٨٨)، و«التقريب» (٣١٤).

٢ - الضحاك بن عثمان بن عبدالله الأسدي الحزامي، أبو عثمان المدني (م، ٤).

وثَّقه الإمام أحمد، وابن معين، وأبو داود، وقال أبو حاتم: يُكتَب حديثه، ولا يُحْتَجُّ به، وهو صدوقٌ.

وقال ابن حجر: صدوقٌ يَهِمُ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٢٣)، و«التقريب» (٢٧٩).

٣ - عبيد الله بن عمر بن حفص العمري، أبو عثمان المدني (ع).

وهو: ثقةٌ ثَبتٌ مُتَّفقٌ عليه.

انظر: «ثقات العجلي» (٢/ ١١٣)، و«الجرح والتعديل» (٥/ ٣٢٦)، و«ثقات ابن حبان» (٧/ ١٤٩)، و«تهذيب الكمال» (١٩/ ١٢٤)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٨)، و«التقريب» (٣٧٣).

ثالثا: دراسة الاختلاف:

روى الإمام الترمذي هذا الحديث من طريق عبدالله بن عمر العمري، عن القاسم بن غنَّام.

ثم بيَّن أنهً لا يُروى إلا من حديث عبدالله بن عمر العمري، وأنه ليس بالقوي عند أهل الحديث، وأنه صدوقٌ، وقد تكلَّم فيه يحيى بن سعيدٍ مِنْ قِبَلِ حفظه، وأن الرُّواة قد اضطربوا عنه في هذا الحديث.

وقد تقدَّم في التخريج أن هذا الحديث رواه القاسم بن غنامٍ، واختُلِف عليه على خمسة أوجهٍ:

الأول: من رواه عن القاسم، عن أم فروة رضي الله عنها.

الثاني: من رواه عن القاسم، عن بعض أمهاته، عن أم فروة رضي الله عنها.

الثالث: من رواه عن القاسم، عن جدته الدُّنيا، عن جدته العُليا: أم فروة رضي الله عنها.

الرابع: من رواه عن القاسم، عن بعض أهله، عن أم فروة رضي الله عنها.

الخامس: من رواه عن القاسم، عن بعض عماته، عن أم فروة رضي الله عنها.

وتقدَّم في التخريج أن عبيد الله، قد تابع أخاه عبدالله على رواية الأوجه الأربعة جميعًا، عن القاسم بن غنَّام.

وأن عبيد الله بن عمر العمريَّ، قد انفرد برواية الوجه الخامس، عن القاسم بن غنام.

فتبيَّن بهذا أن عِلَّة الحديث هو القاسم بن غنَّامٍ، وهو صدوقٌ، مضطرب الحديث.

ورجَّح الإمام الدارقطني في «العِلَل» (٧٩ س ٢٤ المفرد) الوجه الثالث مما ههنا، بقوله: والقول، قول من قال: عَن القاسم بن غَنَّام، عَنْ جدته، عَنْ أم فروة.

رابعا: الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الذي رجَّحه الدارقطني، رواته ثقاتٌ، سوى القاسم ابن غنَّامٍ، فقد تقدَّم أنه صدوقٌ، مضطرب الحديث.

الحديث السادس:

قال الإمام الترمذي (في الصلاة: باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام):

(٦) ٣١٧/ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَأَبُو عَمَّارٍ؛ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ الْمَرْوَزِيُّ، قَالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ، إِلاَّ الْمَقْبَرَةَ، وَالْحَمَّامَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ، وَعبدالله بْنِ عَمْرٍو، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَحُذَيْفَةَ، وَأَنَسٍ، وَأَبِي أُمَامَةَ، وَأَبِي ذَرٍّ، قَالُوا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا، وَطَهُورًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ قَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ رِوَايَتَيْنِ؛ مِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَهُ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَذْكُرْهُ، وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ.

رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. مُرْسَلٌ.

وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: وَكَانَ عَامَّةُ رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَكَأَنَّ رِوَايَةَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَثْبَتُ، وَأَصَحُّ مُرْسَلاً.

أولا: تخريج الحديث:

روى هذا الحديث عمرو بن يحيى، واختُلِف عليه على وجهين:

الوجه الأول: من رواه عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: من رواه عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

وفيما يأتي تخريج لهذين الوجهين:

١ - تخريج الوجه الأول:

رواه الإمام الترمذي - ومن طريقه: البغوي في «شرح السُّنَّة» (٥٠٦) - عن ابن أبي عمر، والحسين بن حريث، من هذا الوجه.

وابن خزيمة في «صحيحه» (٧٩١) عن الحسين بن حريث. بنحوه.

والدارمي في «سننه» (١٣٩٧) عن سعيد بن منصور. بنحوه.

والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٤٣٥) من طريق إبراهيم بن موسى. بنحوه.

أربعتهم: (ابن أبي عمر، والحسين بن حريث، وسعيد بن منصور، وإبراهيم بن موسى) عن عبدالعزيز بن محمدٍ الدراوردي.

وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (٧٤٥) في المساجد والجماعات: باب المواضع التي تُكرَه فيها الصلاة. بنحوه.

والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٤٣٤) بنحوه.

كلاهما من طريق محمد بن يحيى الذهلي.

والإمام أحمد في «مسنده» (١١٧٨٨) بنحوه.

وأبو يعلى في «مسنده» (١٣٥٠) عن أبي خيثمة. بنحوه.

ثلاثتهم: (محمد بن يحيى، والإمام أحمد، أبو خيثمة) عن يزيد بن هارون.

وأبو داود في «سننه» (٤٩٢) في الصلاة: باب المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة. عن موسى بن إسماعيل. بنحوه.

كلاهما: (يزيد بن هارون، وموسى بن إسماعيل) عن حماد بن سلمة.

وأبو داود في «سننه» (٤٩٢) - وكذا البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٤٣٥) - في الصلاة: باب المَواضع التي لا تجوز فيها الصلاة. عن مُسدد. بنحوه.

والإمام أحمد في «مسنده» (١١٩١٩) عن أبي معاوية الغلابي. بنحوه.

وابن خزيمة في «صحيحه» (٧٩١)ـ ومن طريقه: ابن حبان في «صحيحه» (١٦٩٩)، والحاكم في «مستدركه» (١/ ٢٥١) - عن بشر بن معاذ. بنحوه.

والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٤٣٥) من طريق عبدالله بن عبدالوهاب. بنحوه.

أربعتهم: (مسددٌ، وأبو معاوية الغلابي، وبشر بن معاذٍ، وعبدالله ابن عبدالوهاب) عن عبدالواحد بن زيادٍ.

والدارقطني في «العِلل» (١١/ ٣٢١) من طريق أبي نعيمٍ، عن الثوري. بنحوه.

أربعتهم: (عبدالعزيز بن محمدٍ الدراوردي، وحماد بن سلمة، وعبدالواحد بن زياد، والثوري) عن عمرو بن يحيى.

وأخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٧٩٢) - ومن طريقه: الحاكم في «مستدركه» (١/ ٢٥١)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٤٣٥) - من طريق عمارة بن غزية. بنحوه.

وقال الحاكم عقبه: «هذه الأسانيد كلها صحيحةٌ، على شرط البخاري، ومسلم، ولم يخرجاه».

كلاهما: (عمرو بن يحيى، وعمارة بن غُزيَّة) عن يحيى بن عمارة الأنصاري، عن أبي سعيدٍ الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٢ - تخريج الوجه الثاني:

أشار الإمام الترمذي ههنا إلى رواية محمد بن إسحاق من هذا الوجه.

وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١١٧٨٤) من طريق محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق. بنحوه.

وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (٧٤٥) في المساجد والجماعات: باب المَواضع التي تُكْرَهُ فيها الصلاة. بنحوه.

والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٤٣٤) بنحوه.

كلاهما من طريق محمد بن يحيى الذهلي.

والإمام أحمد في «مسنده» (١١٧٨٨) بنحوه.

وأبو يعلى في «مسنده» (١٣٥٠) عن أبي خيثمة. بنحوه.

ثلاثتهم: (محمد بن يحيى، والإمام أحمد، وأبو خيثمة) عن يزيد بن هارون.

وأخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (١٥٨٢) بنحوه.

وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/ ٣٧٩) عن وكيع بن الجراح. بنحوه.

والدارقطني في «العِلَل» (١١/ ٣٢١) من طريق أبي نعيم، وقبيصة. بنحوه.

خمستهم: (يزيد بن هارون، وعبدالرزاق، ووكيع بن الجراح، وأبو نعيم، وقبيصة) عن سفيان الثوري.

كلاهما: (محمد بن إسحاق، وسفيان الثوري) عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النبي ﷺ. مرسلا.

ثانيا: دراسة أحوال الرواة:

أ - دراسة حال مدار الإسناد:

وهو عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسنٍ الأنصاري (ع).

وثَّقه ابن معينٍ، وأبو حاتمٍ، والترمذي، والنسائي، والعجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن معينٍ، وأبو حاتم - أيضًا -: صالحٌ.

وقال ابن معينٍ في موضعٍ آخر: صويلحٌ، وليس بالقوي. وضعَّفه في موضعٍ آخر.

وقال ابن حجر: ثقةٌ.

ويظهر مما سبق أنه ثقةٌ، وأمَّا ما نُقِل عن ابن معينٍ في تضعيفه فلعل ذلك راجعٌ إلى ما ذكره من الاختلاف عليه في حديثين، وقد رُوِيَ عن يحيى توثيقه.

انظر: «تاريخ الدرامي» (٤٥٦)، و«جامع الترمذي» (٧٧٢)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٢٦٩)، و«ثقات ابن حبان» (٧/ ٢١٥)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ١١٨)، و«التقريب» (٤٢٨).

ب - دراسة أحوال أصحاب الوجه الأول:

١ - عبدالعزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي (ع).

وثَّقه الإمام مالكٌ، والعجلي، وابن معينٍ، وابن المديني.

وقال ابن معين في رواية: صالحٌ، ليس به بأس.

وقال أبو زرعة: سيء الحفظ، فربما حدَّث من حفظه بالشيء فيُخطئ.

وقال النسائي: ليس به بأسٌ، وحديثه عن عبيد الله بن عمر مُنكرٌ.

وقال ابن حجر: صدوقٌ، كان يحدث من كُتُب غيره فيخطيء.

انظر: «تاريخ الدرامي» (٣٨٩)، و«ثقات العجلي» (٢/ ٩٨)، و«الجرح والتعديل» (٥/ ٣٩٥)، و«ثقات ابن حبان» (٧/ ١١٦)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٥٣)، و«التقريب» (٣٥٨).

٢ – حَمَّاد بن سلمة بن دينارٍ البصري (خت، م، ٤).

إمامٌ حافظٌ عابدٌ، تغيَّرَ حفظه لَمَّا كَبِرت سِنُّه، وهو من أثبت الناس في ثابتٍ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١١)، و«التقريب» (١٧٨)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٧٠٧)، و«الكواكب النيرات» (٦).

٣ – عبدالواحد بن زيادٍ العبدي البصري (ع).

ثقةٌ، في حديثه عن الأعمش مقالٌ، وقد انتقى صاحبا الصحيحين ما خرَّجا له من حديثه.

انظر: «الميزان» (٢/ ٦٧٢)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٣٤)، و«التقريب» (٣٦٧).

٤ – سفيان بن سعيد بن مسروقٍ الثوري الكوفي (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث الثالث، وأنه: إمامٌ كبير الشأن، لقَّبه غير واحدٍ من الأئمة بأنه أمير المُؤمنين في الحديث.

ج - دراسة أحوال صاحبي الوجه الثاني:

١ - محمد بن إسحاق بن يسار المدني (خت، م، ٤).

وهو صدوقٌ، حسن الحديث، وهو أرفع من هذا في المغازي، ويُدَلِّس.

انظر: «ضعفاء النسائي» (٥١٣)، و«الجرح والتعديل» (٧/ ١٩١)، و«ثقات ابن حبان» (٧/ ٣٨٠)، و«الميزان» (٣/ ٤٦٨)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٨)، و«التقريب» (٤٦٧).

٢ - سفيان بن سعيد بن مسروقٍ الثوري الكوفي (ع).

سبقت الترجمة له قريبًا، حيث إنه من رُواة الوجه الأول.

ثالثا: دراسة الاختلاف:

روى الإمام الترمذي هذا الحديث من طريق الدراوردي، ثم أشار إلى الاختلاف على الدراوردي، وقال: وهذا حديثٌ فيه اضطرابٌ.

ثم أشار إلى روايات: الثوري، وحماد بن سلمة، وابن إسحاق.

ورجَّح رواية الثوري، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النبي ﷺ. مُرسلاً.

وتقدَّم أن هذا الحديث يرويه عمرو بن يحيى، وهو ثقةٌ، وقد اختُلف عليه على وجهين:

الأول: رواه عبدالعزيز الدراوردي، وحماد بن سلمة، وعبدالواحد بن زياد، والثوري، في رواية عنه، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

الثاني: رواه محمد بن إسحاق، وسفيان الثوري، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النبي ﷺ. مُرسلاً.

وقد حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث بالاضطراب، لكنه رجَّح رواية الثوري التي فيها الحديث مُرسلاً، فقال عَقِب روايته للحديث: وكأن رواية الثوري، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن النبي ﷺ، أثبتُ، وأصحُّ مُرسلاً.

وكذا رجَّحه الحافظ الدارقطني، فقال في «العِلل» (٢٣١٠): والمُرسل المَحفوظ.

وقال البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٤٣٤): حديث الثوري مُرسلٌ، وقد روي موصولاً، وليس بشيءٍ، وحديث حماد بن سلمة موصولٌ.

رابعا: الحكم على الحديث:

الحديث رجَّح الإمام الترمذي، والدارقطني أنه مُرسلٌ.

لكن الوجه الموصول من رواية يحيى بن عمارة، قد تابعه عليه عمارة بن غزية، وهو (كما في «التقريب» ٤٠٩): لا بأس به.

وقد أشار إلى صحته الإمام البخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» (١٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ١٨٩): رواه ... بأسانيد جيِّدةٍ، ومن تكلم فيه فما استوفى طرقه.

وينظر للمزيد: «إرواء الغليل» (٢٨٧).

الحديث السابع:

قال الإمام الترمذي (في الصلاة: باب ما جاء في الرجل يُحْدِث بعد التشهد):

(٧) ٤٠٨/ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى، الْمُلَقَّبُ: مَرْدُوَيْهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ رَافِعٍ، وَبَكْرَ بْنَ سَوَادَةَ أَخْبَرَاهُ، عَنْ عبدالله بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَحْدَثَ - يَعْنِي: الرَّجُلَ - وَقَدْ جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَقَدْ جَازَتْ صَلَاتُهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِيِّ، وَقَدْ اضْطَرَبُوا فِي إِسْنَادِهِ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا؛ قَالُوا: إِذَا جَلَسَ مِقْدَارَ التَّشَهُّدِ، وَأَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يَتَشَهَّدَ، وَقَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: إِذَا لَمْ يَتَشَهَّدْ وَسَلَّمَ أَجْزَأَهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»، وَالتَّشَهُّدُ أَهْوَنُ، قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي اثْنَتَيْنِ، فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ، وَلَمْ يَتَشَهَّدْ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: إِذَا تَشَهَّدَ، وَلَمْ يُسَلِّمْ أَجْزَأَهُ، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ حِينَ عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ التَّشَهُّدَ، فَقَالَ: «إِذَا فَرَغْتَ مِنْ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ هُوَ الأَفْرِيقِيُّ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ مِنْهُمْ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

أولا: تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الترمذي ههنا، ومن طريقه رواه: البغوي في «شرح السُّنَّة» (٧٥٠)، وابن الجوزي في «التحقيق في أحاديث الخلاف» (٥٤٩). عن أحمد ابن محمد بن موسى.

والطيالسي في «مسنده» (٢٣٦٦) – ومن طريقه: الطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٢٧٤) – ولفظه: «إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ آخِرِ السُّجُودِ، ثُمَّ أَحْدَثَ، فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ».

كلاهما: (أحمد بن محمد، وأبو داود الطيالسي) عن عبدالله بن المبارك.

وأبو داود في «سننه» (٦١٧) – ومن طريقه الدارقطني في «سننه» (١٤٢٣)، والبغوي في «شرح السُّنَّة» (٧٥١) – في الصلاة: باب الإمام يحدث بعدما يرفع رأسه من آخر ركعة. من طريق زهير بن معاوية. ولفظه: «إِذَا قَضَى الإِمَامُ الصَّلَاةَ وَقَعَدَ، فَأَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ، فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ، وَمَنْ كَانَ خَلْفَهُ مِمَّنْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ».

والدارقطني في «سننه» (١٤٢٢) من طريق مروان بن معاوية الفزاري. ولفظه: «إِذَا جَلَسَ الإِمَامُ فِي آخِرِ رَكْعَةٍ، ثُمَّ أَحْدَثَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ الإِمَامُ، فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ».

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٢٧٤)، وأحال على حديث أبي داود.

والدارقطني في «سننه» (١٤٢٤) ولفظه: «إِذَا أَحْدَثَ الإِمَامُ بَعْدَمَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنْ آخِرِ سَجْدَةٍ، وَاسْتَوَى جَالِسًا تَمَّتْ صَلَاتُهُ، وَصَلَاةُ مَنْ خَلْفَهُ، مِمَّنِ ائْتَمَّ بِهِ مِمَّنْ أَدْرَكَ أَوَّلَ الصَّلَاةِ».

كلاهما: (الطحاوي، والدارقطني) من طريق سفيان الثوري.

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٢٧٥) من طريق معاذ بن الحكم.
ولفظه: «إِذَا رَفَعَ الْمُصَلِّي رَأْسَهُ مِنْ آخِرِ صَلاتِهِ، وَقَضَى تَشَهُّدَهُ، ثُمَّ أَحْدَثَ، فَقَدْ تَمَّتْ صَلاتُهُ، فَلا يَعُودُ لَهَا».

والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٢٧٤) من طريق أبي عبدالرحمن المقرئ.
ولفظه: «إِذَا قَضَى الإِمَامُ الصَّلاةَ، فَقَعَدَ، فَأَحْدَثَ هُوَ أَوْ أَحَدٌ مِمَّنْ أَتَمَّ الصَّلاةَ مَعَهُ، قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ الإِمَامُ، فَقَدْ تَمَّتْ صَلاتُهُ، فَلا يَعُودُ فِيهَا».

ستَّتُهم: (عبدالله بن المُبارك، وزهير بن معاوية، ومروان بن معاوية، وسفيان الثوري، ومعاذ بن الحكم، وأبو عبدالرحمن المقرئ) عن عبدالرحمن بن زياد، عن عبدالرحمن بن رافع، وبكر بن سوادة، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

ثانيا: دراسة أحوال الرواة:

١ - أحمد بن محمد بن موسى السمسار، المعروف بمردويه (خ، ت، س).
ثقةٌ، حافظٌ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٥)، و«التقريب» (٨٤).

٢ - عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي، أبو عبدالرحمن المروزي.

إمامٌ حُجَّةٌ، مُتفقٌ عليه، قال أبو أسامة: ابن المبارك في أصحاب الحديث، مثل أمير المؤمنين في الناس.

انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٥٢)، و«سير النبلاء» (٨/ ٣٧٨)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٨٢).

٣ - عبدالرحمن بن زياد بن أَنْعُم الأفريقي (بخ، د، ت، ق).

ضعيف الحديث؛ لأحاديث أنكروها من رواياته.

انظر: «الضعفاء الصغير» للبخاري (٢٠٧)، و«ضعفاء النسائي» (٣٦١)، و«الجرح والتعديل» (٥/ ٢٣٤)، و«المجروحين» (٢/ ٥٠)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ١٧٣)، و«التقريب» (٣٤٠).

٤ - عبدالرحمن بن رافع التنوخي المصري، قاضي إفريقية (بخ، د، ت، ق).

ضعيف الحديث.

انظر: «الميزان» (٢/ ٥٦٠)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٠٣)، و«التقريب» (٣٤٠).

٥ - بكر بن سوادة بن ثمامة الجذامي (خت، م، ٤).

ثقة، فقيه.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٤٤)، و«التقريب» (١٢٦).

ثالثا: الدراسة:

حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث بأن إسناده ليس بذاك القوي، وأنهم قد اضطربوا في إسناده.

ثم بيَّن أن راويه عبدالرحمن بن زياد بن أنعُم الأفريقي، ضعَّفه بعض أهل العلم؛ منهم: يحيى القطان، وأحمد بن حنبل.

وقد تبيَّن مما سبق، أن عبدالرحمن بن أنعُم الأفريقي ينفرد بهذا الحديث مرفوعًا، وعبدالرحمن لا تقوم به حُجَّةٌ؛ لضعفه.

وقد ضعَّفه وضعَّف روايته هذه كثيرٌ من الحُفَّاظ:

فقد قال الدارقطني في «سننه» (١٤٢٢): عبدالرحمن بن زياد الأفريقي ضعيفٌ لا يُحْتَجُّ به.

وقال ابن رجب في «فتح الباري» (٧/ ٣٧٨): وخرَّجه الدارقطني، ولفظه: «إِذَا أَحْدَثَ بَعْدَمَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنْ آخِرِ سَجْدَةٍ، وَاسْتَوَى جَالِسًا تَمَّتْ صَلاتُهُ».

وقد رُوِيَ بهذا المعنى عن الأفريقي، عن عبدالله بن يزيد، عن عبدالله ابن عمرو - مرفوعًا.

وهذا اضطرابٌ منه في إسناده، كما أشار إليه الترمذي، ورَفْعُه مُنكَرٌ جدًّا، ولعله موقوفٌ، والأفريقي لا يُعتَمد على ما ينفرد به.

قال حربٌ: ذكرتُ هذا الحديث لأحمد، فرَدَّه، ولم يصحِّحْه.

وقال الجوزجاني: هذا الحديث لا يبلغ القوة أن يدفع أحاديث: «تَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ».

وقال البيهقي في «الكبرى» (٢/ ١٧٦): لا يصحُّ، وعبدالرحمن بن زياد ينفرد به، وهو مُختلَفٌ عليه في لفظه، وعبدالرحمن لا يُحْتَجُّ به، كان يحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي لا يُحَدِّثان عنه؛ لضعفه، وجرَّحه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معينٍ، وغيرهما من الحُفَّاظ.

وقال النوويُّ في «المجموع» (٣/ ٤٤٤): ضعيفٌ باتفاق الحُفَّاظ.

رابعا: الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيفٌ، من أجل عبدالرحمن بن أنعُم الأفريقي؛ فإنه لا تقوم بما ينفرد به حُجَّةٌ، وقد اختُلِف عليه في لفظه، فيُنْظَر؛ فلعل حكم الإمام الترمذي عليه بالاضطراب من هذه الجهة.

الحديث الثامن:

قال الإمام الترمذي (في الحج: باب ما جاء في كراهية الحلق للنساء):

(٨) ٩١٤/ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْحَرَشِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ خِلاسِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ تَحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا.

٩١٥/ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ خِلاسٍ، نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: عَنْ عَلِيٍّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ فِيهِ اضْطِرَابٌ.

وَرُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تَحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لا يَرَوْنَ عَلَى الْمَرْأَةِ حَلْقًا، وَيَرَوْنَ أَنَّ عَلَيْهَا التَّقْصِيرَ.

أولا: تخريج الحديث:

ذكر الإمام الترمذيُّ لهذا الحديث ثلاثة أوجهٍ:

الأول: يرويه محمد بن موسى، عن الطيالسي، عن همام، عن قتادة، عن خلاس بن عمرٍو، عن عليٍّ رضي الله عنه.

الثاني: يرويه محمد بن بشارٍ، عن الطيالسي، عن همامٍ، عن خلاس. ولم يذكر فيه: عن علي رضي الله عنه.

الثالث: يرويه حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

وفيما يأتي تخريج لهذه الأوجه:

١ - تخريج الوجه الأول:

رواه الترمذيُّ ههنا.

والنسائيُّ في «المجتبى» (٥٠٥٢) في الزينة: النهي عن حَلْق المرأة رأسها. وكذا في «الكبرى» (٩٢٥١) بمثله.

كلاهما: (الترمذي، والنسائي) عن محمد بن موسى، عن أبي داود الطيالسي.

والمحامليُّ في «أماليه» (١٢٨) عن محمد بن عبدالرحيم. بمثله.

وتمَّام في «فوائده» (١٣١٠) من طريق محمد بن غالب بن حرب. بمثله.

كلاهما: (محمد بن عبدالرحيم، ومحمد بن غالب) عن عبدالصمد بن النعمان.

كلاهما: (الطيالسي، وعبدالصمد بن النعمان) عن همام بن يحيى، عن قتادة، عن خلاس بن عمرو، عن علي رضي الله عنه.

قال الإمام الدارقطني في «العلل» (٣٥٦): وخالفه هشامٌ الدستوائي، وحماد بن سلمة، فروياه عن قتادة مُرسلاً، عن النبي ﷺ.

٢ - تخريج الوجه الثاني:

رواه الإمـام الترمـذي ههنا عن محمد بن بشار، عن الطيالسي، عن همام ابن يحيى، عن خلاس بن عمرو. مُرسلاً، ولم يذكر فيه: عن علي رضي الله عنه.

٣ - تخريج الوجه الثالث:

أشار الإمام الترمذي ههنا إلى رواية حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عائشة رضي الله عنها.

ولم أجد من ذكره سواه.

ثانيا: دراسة أحوال الرواة:

أ - دراسة أحوال رواة الوجه الأول:

وروى هـذا الوجـه: محمد بن موسى الحرشي، عن الطيالسي، عن همام ابن يحيى، عن قتادة، عن خلاس بن عمرو، عن علي رضي الله عنه.

١ - محمد بن موسى بن نفيع الحرشي (ت، س).

وهَّاهُ أبو داود وضعَّفه، وقال أبو حاتم: شيخٌ، وقال النسائي: صالحٌ، وأرجو أن يكون صدوقًا. وقال ابن حجر: ليِّنٌ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٧١٣)، و«التقريب» (٥٠٩).

٢ - سليمان بن داود بن الجارود البصري، أبو داود الطيالسي (خت، م، ٤).

ثقةٌ، حافظٌ، مُتَّفقٌ عليه، وقد غَلِط في أحاديث؛ لأنه كان يتَّكِل على حفظه، وهو مُقدَّم في شعبة، لكن غندرٌ مُقدَّمٌ عليه فيه.

انظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ١١١)، و«تهذيب الكمال» (١١/ ٤٠١)، و«التقريب» (٢٥٠).

٣ - همام بن يحيى بن دينارٍ العوذي البصري (ع).

ثقةٌ ربما وَهِمَ، وهو في المرتبة الثانية في أصحاب قتادة، بعد شعبة، وسعيد ابن أبي عروبة، وهشام الدستوائي.

انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٠٧)، و«ثقات ابن حبان» (٧/ ٥٨٦)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٦٧)، و«التقريب» (٥٧٤).

٤ - قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي (ع).

ثقةٌ ثَبتٌ، لكنه مُدلِّسٌ، من أصحاب المرتبة الثالثة فيهم.

انظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ١٣٣)، و«ثقات ابن حبان» (٥/ ٣٢١)، و«الميزان» (٣/ ٣٨٥)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٥١)، و«التقريب» (٤٥٣).

٥ - خلاس بن عمرو الهجري البصري (ع).

ثقةٌ، وكان يُرْسِل، وكان على شرطة علي رضي الله عنه، واختلفوا في سماعه من عليٍّ رضي الله عنه، ومن غيره من الصحابة، وجزم البخاري بأن روايته عنه صحيفةٌ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٥٨)، و«التقريب» (١٩٧).

ب - دراسة أحوال رواة الوجه الثاني:

وهذا الوجه رواه محمد بن بشارٍ، عن الطيالسي، عن همام بن يحيى، عن خلاس بن عمرٍو.

محمد بن بشار بن عثمان العبدي : بندارٌ (ع).

ثقةٌ، حافظٌ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥١٩)، و«التقريب» (٤٦٩).

ج - دراسة أحوال رواة الوجه الثالث:

وهذا الوجه رواه حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عائشة رضي الله عنها.

وحماد بن سلمة بن دينارٍ البصري (خت، م، ٤).

سبقت الترجمة له في الحديث السادس، وأنه إمامٌ حافظٌ عابدٌ، تغيَّر حفظه لَمَّا كَبِرت سِنُّه، وهو من أثبت الناس في ثابتٍ.

ثالثا: دراسة الاختلاف:

روى الإمام الترمذي حديث علي رضي الله عنه، موصولاً، ثم رواه مُرسلاً، وبيَّن أن فيه اضطرابًا.

ثم رواه من حديث عائشة رضي الله عنها.

وأما الحافظ الدارقطني فقد سُئِل عن هذا الحديث في «العِلَل» (٣٥٦) فقال: رواه همام بن يحيى، عن قتادة، عن خلاس، عن عليٍّ.

وخالفه هشام الدستوائي، وحماد بن سلمة، فرواه عن قتادة مُرسلاً، عن النبي ﷺ. والمُرسَلُ أصحُّ.

فرجَّح الحافظ الدارقطني الوجه المُرسَل على الموصول.

رابعًا: الحكم على الحديث:

الحديث من الوجه المُرجَّح إسناده ضعيفٌ؛ لأنه مُرسَلٌ.

وله شاهدٌ من حديث عائشة رضي الله عنها، أشار إليه الإمام الترمذي ههنا، ولم يَسُق إسناده بتمامه.

الحديث التاسع:

قال الإمام الترمذي (في الطلاق واللعان: باب ما جاء في الرجل يُطلِّق امرأته البتَّةَ):

(٩) ١١٧٧/ حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عبدالله بْنِ يَزِيدَ بْنِ رُكَانَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي الْبَتَّةَ، فَقَالَ: «مَا أَرَدْتَ بِهَا؟» قُلْتُ: وَاحِدَةً، قَالَ: «وَاللهِ؟» قُلْتُ: وَاللهِ! قَالَ: «فَهُوَ مَا أَرَدْتَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لا نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: فِيهِ اضْطِرَابٌ.

وَيُرْوَى عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلاثًا.

أولا: تخريج الحديث:

نقل الإمام الترمذي عن الإمام البخاري ههنا، وكذا في «العلل الكبير» (٢٩٨): أن هذا الحديث فيه اضطرابٌ.

ثم أشار إلى رواية عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه: أن ركانة طلق امرأته ثلاثًا.

وأخرجه أبو داود في «سننه» (٢٢٠٨) في الطلاق: باب في البتَّة. بنحوه.

وقال أبو داود عَقِبه: وهذا أصحُّ من حديث ابن جريج: أن ركانة طلق امرأته ثلاثًا؛ لأنهم أهل بيته، وهم أعلم به، وحديث ابن جريج رواه عن بعض بني أبي رافعٍ، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ.

وأبو يعلى في «مسنده» (١٥٣٧، ١٥٣٨) - ومن طريقه: رواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٢٧٤) - بنحوه.

والدارقطني في «سننه» (٣٩٨١) عن أبي القاسم؛ عبدالله بن محمد. بنحوه.

ثلاثتهم: (أبو داود السجستاني، وأبو يعلى الموصلي، وعبدالله بن محمد) عن أبي الربيع؛ سليمان بن داودٍ العتكي.

وابن ماجه في «سننه» (٢٠٥١) في الطلاق: باب طلاق البتَّة. عن أبي بكر بن أبي شيبة (وهو في «مصنفه» ٥/ ٦٥)، وعلي بن محمد. كلاهما عن وكيع. بنحوه.

وقال ابن ماجه عقبه: سمعت أبا الحسن؛ علي بن محمد الطنافسي يقول: ما أشرفَ هذا الحديث!

قال ابن ماجه: أبو عبيدٍ تركه [ناحيةً]، وأحمدُ جبُن عنه.

والطيالسي في «مسنده» (١٢٨٤) - ومن طريقه: رواه البيهقي في «الكبرى» (٧/ ٣٤٢)، والخطيب في «الأسماء المُبهمة» (١١٣) - بنحوه.

والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٨٢) من طريق عارمٍ. بنحوه.

وأبو يعلى في «مسنده» (١٥٣٨) عن شيبان. بنحوه.

والدارقطني في «سُننه» (٣٩٨١) من طريق أبي نصرٍ التمار. بنحوه.

سبعتهم: (وكيع بن الجراح، وسليمان بن داود العتكي، وقبيصة، والطيالسي، وعارمٌ، وشيبان، وأبو نصر التمار) عن جرير بن حازمٍ، عن الزبير بن سعيد الهاشمي، عن عبدالله بن يزيد بن ركانة، عن أبيه، عن جدِّه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وفي جميع الروايات: عن عبدالله بن علي بن يزيد بن ركانة. سوى رواية الترمذي، وأبي الربيع الزهراني، ففيهما: عن عبدالله بن يزيد بن ركانة.

وأخرجه الدارقطني في «سننه» (٣٩٨٢) من طريق حبان، عن ابن المبارك، عن الزبير بن سعيد، عن عبدالله بن علي بن يزيد بن ركانة، قال: كان جدي ركانة بن عبديزيد طلَّق امرته البتَّةَ... بنحوه.

وأخرجه الدارقطني في «سننه» (٣٩٨٣) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، عن عبدالله بن المُبارك، عن الزبير بن سعيد، عن عبدالله بن علي بن السائب، عن جده ركانة بن عبديزيد: أنه طلَّق امرأته البتَّةَ... بنحوه.

ثانيا: دراسة أحوال الرواة:

رواه الإمام الترمذي، عن هناد بن السري، عن قبيصة، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن سعيد، عن عبدالله بن يزيد بن ركانة، عن أبيه، عن جده، قالَ: أتيت النبي ﷺ.

١ - هناد بن السري بن مصعب التميمي الكوفي (عخ، م، ٤).

ثقةٌ؛ وثَّقه النسائي، وغيره.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٨٥)، و«التقريب» (٥٧٤).

٢ - قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة الخزاعي المدني (ع).

وهو من أولاد الصحابة، وُلِدَ عام الفتح، وله رؤيةٌ، وارتَحل إلى الشام، ومات بها، وكان ثقةً، مأمونًا، كثير الحديث.

انظر: «طبقات ابن سعد» (٥/ ١٧٦)، و«الاستيعاب» (٣/ ١٢٧٢)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٤٦)، و«التقريب» (٤٥٣).

٣ - جرير بن حازم بن زيدٍ الأزدي (ع).

ثقةٌ، لكن في حديثه عن قتادة ضعْفٌ، وله أوهامٌ إذا حدَّث من حفظه، واختلط، لكنه لم يُحَدِّثْ في حال اختلاطه.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٠٤)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٦٩)، و«التقريب» (١٣٨).

٤ - الزبير بن سعيد بن سليمان الهاشمي المدني (د، ت، ق).

ليَّن أمرَه الإمامُ أحمد، واختلفت الرواية عن ابن معينٍ فيه، وقال العجلي: روى حديثا مُنكرًا في الطلاق، وقال ابن حجرٍ: ليِّنٌ.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٢٤)، و«التقريب» (٢١٤).

٥ - عبدالله بن يزيد بن ركانة: هو عبدالله بن علي بن يزيد بن ركانة المُطلبي، وقد يُنسَب لجده (د، ت، س).

ليِّن الحديث، وقال العقيلي: حديثه مُضطربٌ، ولا يُتابَع.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٨٨)، و«التقريب» (٣١٤).

٦ - علي بن يزيد بن ركانة المُطلبي (د، ق).

مستورٌ، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر: روى الترمذي عن عبدالله بن يزيد بن ركانة، عن أبيه، عن جدِّه. فسقط عنده عليٌّ من نَسَب ابنه، والصواب إثباته.

انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٠٨)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ١٩٨)، و«التقريب» (٤٠٦).

ثالثا: الدراسة:

نقل الإمام الترمذي، عن الإمام البخاري: أن هذا الحديث فيه اضطرابٌ.

وتبيَّن من تخريج الحديث أنه قد رُوِيَ على أوجهٍ مُختلِفةٍ.

وتقدَّم قول الإمام أبي داود: وهذا أصحُّ من حديث ابن جريج: أن ركانة طلَّق امرأته ثلاثًا؛ لأنهم أهل بيته، وهم أعلم به، وحديث ابن جريجٍ رواه عن بعض بني أبي رافع، عن عكرمة، عن ابن عباس.

ونقل الحافظ ابنُ القيِّم في «تهذيب السنن» (٣/ ١٣٤) أن الترمذي ذكر في كتاب «العلل» عن البخاري: أنه مضطربٌ؛ تارة قيل فيه: ثلاثًا، وتارة قيل فيه: واحدةً.

ولم أجده بهذا التفصيل في «علل الترمذي» (٢٩٨).

فيُؤخَذ من هذا، أن الاضطراب الحاصل في هذا الحديث: كون بعض الرواة ذكر أنه طلَّق امرأته البتَّة؛ فاحتُسِبَتْ واحدةً بناءً على نِيَّته، وبعضهم ذكر أنه طلقها ثلاثًا.

وتقدَّم عن العُقيلي، أنه قال في ترجمة عبدالله بن علي بن يزيد: حديثه مضطربٌ، ولا يُتابَعُ.

رابعا: الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيفٌ، ووصفه غير واحد من الحُفَّاظ بأنه مضطربٌ.

قال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٠١): علي بن يزيد بن ركانة القرشي، عن أبيه،لم يصحَّ حديثه.

وحكى المُنذري في «مختصر السُّنَن» (٣/ ١٣٤) عن أحمد أنه كان يُضعِّف طُرُق هذا الحديث.

الحديث العاشر:

قال الإمام الترمذي (في البيوع: باب ما جاء في كراهية ثَمَن الكلب والسِّنَّوْر):

(١٠) ١٢٧٩/ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالا: أَنبأَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَن ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَالسِّنَّوْرِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ، وَلا يَصِحُّ فِي ثَمَنِ السِّنَّوْرِ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَن الأَعْمَشِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنْ جَابِرٍ، وَاضْطَرَبُوا عَلَى الأَعْمَشِ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ثَمَنَ الْهِرِّ، وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ.

وَرَوَى ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ.

أولا: تخريج الحديث:

روى هذا الحديث الأعمش، واختُلِف عليه:

فرواه ابن الجارود في «المنتقى» (٥٨٠) عن علي بن خشرم. بمثله.

وأبو داود في «سُننه» (٣٤٧٩) في البيوع: باب في ثمن السِّنَّوْر. عن إبراهيم بن موسى الرازي، وأبي توبة؛ الربيع بن نافع، وعلي بن بحرٍ. بنحوه.

والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ٥٢) من طريق أسد. بنحوه.

ستتهم: (علي بن حجر، وعلي بن خشرم، وإبراهيم بن موسى، والربيع ابن نافع، وعلي بن بحر، وأسد) عن عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن أبي سفان، عن جابر رضي الله عنه.

وأخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ٥٢) من طريق حفص ابن غياث، عن الأعمش قال: حدثني أبو سفيان، عن جابر. أثبته مرَّة، ومرَّة شكَّ في أبي سفيان، عن النبي ﷺ. بنحوه.

ثانيا: دراسة أحوال الرواة:

أ - دراسة حال مدار الإسناد:

الأعمش؛ سليمان بن مهران الأسدي الكوفي (ع).

أحد الأئمة الثقات الحُفَّاظ، لكنه يُدَلِّس.

انظر: «الميزان» (٢/ ٢٢٤)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٢٢)، و«تعريف أهل التقديس» (١١٨)، و«التقريب» (٢٥٤).

ب - دراسة حال صاحب الوجه الأول:

عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (ع).

ثقةٌ، ثَبتٌ، حافظٌ، مأمونٌ، من أثبت الناس في الأعمش.

انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٩١)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٧١)، و«التقريب» (٤٤١).

ج - دراسة حال صاحب الوجه الثاني:

حفص بن غياث بن طلق النخعي الكوفي (ع).

ثقةٌ، فقيهٌ، تغيَّر حفظه قليلاً في الآخر، وهو من أوثق أصحاب الأعمش.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٥٨)، و«التقريب» (١٧٣).

ثالثا: دراسة الاختلاف:

حكم الإمام الترمذي على رواية الأعمش بأن فيها اضطرابا، وأن الرواة عن الأعمش اضطربوا في روايتهم عنه.

وقد تقدَّم في التخريج أن عيسى بن يونس، رواه عن الأعمش، عن أبي سفان، عن جابرٍ رضي الله عنه.

وخالفه حفص بن غياث، فرواه عن الأعمش، قال: حدثني أبو سفيان، عن جابر. أثبته مرَّةً، ومرَّةً شكَّ في أبي سفيان، عن النبي ﷺ.

وقد تقدَّم أن عيسى بن يونس، وحفص بن غياثٍ من أثبت أصحاب الأعمش، وتدُلُّ رواية حفص بن غياثٍ أن الاضطراب من قبل الأعمش نفسه، وأنه كان يشُكُّ في روايته لهذا الحديث.

ولذا حكم الإمام الترمذي على روايته بالاضطراب، وعيسى بن يونس، وحفص بن غياثٍ كلاهما ثقةٌ ثَبتٌ، مُقدَّمٌ في الأعمش.

والحديث أخرجه مسلمٌ في «صحيحه» (٤٠١٥) في البيوع: باب تحريم ثَمَن الكلب.

وابن حبان في «صحيحه» (٤٩٤٠) عن أبي عروبة.

والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ١٠) من طريق إبراهيم بن محمدٍ، وعبدالله ابن محمدٍ.

أربعتهم: (مسلمٌ، وأبو عروبة، وإبراهيم بن محمدٍ، وعبدالله بن محمدٍ) عن سلمة بن شبيب، عن الحسن بن أعين، عن معقل بن عبيد الله الجزري.

وأبو داود في «سننه» (٣٤٨٠) في البيوع: باب في ثَمَن السَّنَّوْر. من طريق عمر بن زيدٍ الصنعاني.

وابن ماجه في «سننه» (٢١٦١) في التجارات: باب النهي عن ثَمَن الكلب... من طريق ابن لهيعة.

ثلاثتهم: (معقل بن عبيد الله الجزري، وعمر بن زيد الصنعاني، وابن لهيعة) عن أبي الزبير قال: سألت جابرًا عن ثمن الكلب، والسِّنَّوْر، قال: زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

قال البيهقي في «الكبرى» (٦/ ١١): ولعل مسلمًا إنما لم يخرجه في الصحيح؛ لأن وكيع بن الجراح رواه عن الأعمش قال: قال جابر بن عبدالله، فذكره، ثم قال: قال الأعمش: أرى أبا سفيان ذكره.

فالأعمش كان يشُكُّ في وصل الحديث، فصارت رواية أبي سفيان بذلك ضعيفةً. انتهى.

وأما رواية ابن فضيلٍ التي أشار إليها الترمذي، فقد أخرجها ابن ماجه في «سننه» (٢١٦٠) في التجارات: باب النهي عن ثَمن الكلب... عن علي ابن محمد، ومحمد بن طريف.

والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ٥٣) من طريق محمد بن سعيدٍ الأصبهاني.

ثلاثتهم: (علي بن محمد، ومحمد بن طريف، ومحمد بن سعيد) عن محمد ابن الفضيل، عن الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ.

رابعا: الحكم على الحديث:

الحديث من رواية الأعمش فيه اضطرابٌ.

وأخرجه مسلمٌ في صحيحه - كما تقدَّم - من رواية أبي الزبير، عن جابرٍ رضي الله عنه.

الحديث الحادي عشر:

قال الإمام الترمذي (في الأحكام: باب من المُزارعة):

(١١) ١٣٨٤/ حَدَّثنا هنادٌ، حدَّثنا أبو بكرِ بنُ عيَّاش، عَنْ أبي حُصين، عَنْ مجاهد، عَنْ رَافع بن خَديج قَال: نهانَا رَسُولُ الله عَن أَمْرٍ كانَ لنَا نافعًا: إذا كانتْ لأحدنا أرضٌ أنْ يُعْطِيَها ببَعْضِ خراجِها أَوْ بدَراهِمَ، وَقَالَ: «إِذَا كَانَتْ لِأَحَدِكُمْ أَرْضٌ فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، أَوْ لِيزْرَعْها».

... قَالَ أبو عِيسَى: ... وَحَدِيثُ رَافِعٍ فِيهِ اضْطِرَابٌ: يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ رَافِع بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ عُمُومَتِه.

وَيُرْوَى عَنْهُ، عَنْ ظُهَيْرِ بْنِ رَافِع - وَهُوَ أَحَدُ عُمُومَتِه -.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْهُ عَلَى رِوَايَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ.

أولا: تخريج الحديث:

أما رواية رافع بن خديج رضي الله عنه، عن النبي ﷺ:

فأخرجها النسائي في «المُجتبى» (٣٨٩٩) في المُزارعة: ذكر الأحاديث المُختلفة في النهي عن كِراء الأرض... من طريق أبي عوانة. بنحوه.

كلاهما: (أبو بكر بن عياش، وأبو عوانة) عن أبي حصين.

والنسائي في «المجتبى» (٣٩٠٠) في المُزارعة: ذِكْر الأحاديث المُختلفة في النهي عن كِراء الأرض... من طريق إبراهيم بن مهاجر. بنحوه.

والطبراني في «الكبير» (٤٣٦٦) من طريق عبدالملك بن ميسرة. بنحوه.

ثلاثتهم: (أبو حصين، وإبراهيم بن مهاجر، وعبدالملك بن ميسرة) عن مجاهدٍ، عن رافع بن خديج رضي الله عنه.

وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢٤٦٠) في الأحكام: باب ما يُكْرَهُ من المُزارعة. بنحوه.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٥٨٠٨) - وكذا الطبراني في «الكبير» (٤٣٦٣) - عن عفّان، عن عبدالواحد بن زيادٍ، عن سعيد بن عبدالرحمن.

كلاهما: (منصورٌ، وسعيد بن عبدالرحمن) عن مجاهدٍ، عن أُسيد بن أخي رافع بن خديجٍ، عن رافع بن خديجٍ رضي الله عنه.

وأما روايةُ رافع بن خديجٍ رضيَ الله عنه عن عمومته:

فأخرجها أبو داود في «سُننه» (٣٣٩٥) في البيوع: باب التشديد في ذلك. والنسائي في «المجتبى» (٣٩٢٦، ٣٩٢٨) في المُزارعة: ذكر الأحاديث المُختلفة في النهي عن كِراء الأرض... من طريق سليمان بن يسارٍ. بنحوه.

والطبراني في «الكبير» (٤٣٦٨) من طريق مجاهدٍ. بنحوه.

كلاهما: (سليمان بن يسارٍ، ومجاهدٌ) عن رافع بن خديجٍ، عن رجل من عُمومته، عن النبي ﷺ.

وأخرجه أبو داود في «سننه» (٣٣٩٤) في البيوع: باب في التشديد في ذلك. والنسائي في «المُجتبى» (٣٩٣٥، ٣٩٣٦) في المُزارعة: ذِكر الأحاديث المُختلفة في النهي عن كِراء الأرض... من طريق سالم بن عبدالله، عن ابن عمر، عن رافع بن خديجٍ، عن عَمَّيْه وكانا قد شهدا بدرًا، عن النبي ﷺ.

وأخرجه النسائي في «المجتبى» (٣٩٣٩، ٣٩٤٠) في المُزارعة: ذكر الأحاديث المُختلفة في النهي عن كِراء الأرض... من طريق نافعٍ، عن ابن عمر، عن رافع ابن خديجٍ، عن بعض عمومته، عن النبي ﷺ.

وأما رواية رافع بن خديج رضي الله عنه عن ظُهير بن رافع:

فأخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٣٣٩) في الحرث والمُزارعة: باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يُواسي بعضهم بعضًا في الزراعة والثمر. والنسائي في «المجتبى» (٣٩٥٥) - وكذا الطبراني في «الكبير» (٤٤٢٣) - في المُزارعة: ذكر الأحاديث المُختلفة في النهي عن كراء الأرض...، وابن ماجه في "سننه" (٢٤٥٩) في الأحكام: باب ما يُكرَهُ من المُزارعة. من طريق أبي النجاشي؛ عطاء بن صهيب مولى رافع، عن رافع بن خديج، عن ظُهير بن رافع، عن النبي ﷺ. بنحوه.

ثانيا: دراسة أحوال الرُّواة:

أ - دراسة حال صاحب الوجه الأول:

مجاهد بن جبر المكي، أبو الحجاج (ع).

ثقةٌ، إمامٌ، مُجْمَعٌ عليه.

انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٤٩)، و«معرفة القُرَّاء الكبار» (١/ ٦٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٢)، و«التقريب» (٥٢٠).

ب - دراسة حال صاحِبَي الوجه الثاني:

١ - مجاهد بن جبر المكي. سبق ذكره قريبًا؛ حيث روى الوجه الأوَّل أيضًا.

٢ - سليمان بن يسار الهلالي المدني (ع).

ثقةٌ، فاضلٌ، وثَّقه أبو زرعة، وابن معين، وغيرهما، وهو أحد الفقهاء السبعة.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١١٢)، و«التقريب» (٢٥٥).

ج - دراسة حال صاحب الوجه الثالث:

أبو النجاشي؛ عطاء بن صهيب الأنصاري، مولى رافع بن خديج رضي الله عنه (خ، م، س، ق).

ثقةٌ؛ وثَّقه النسائي، وغيره.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٠٥)، و«التقريب» (٣٩١).

ثالثا: دراسة الاختلاف:

ذكر الإمام الترمذي أن حديث رافع رضي الله عنه فيه اضطرابٌ، ثم بيَّن هذا الاضطراب بذكره لثلاثة أوجه رُوِيَ بها الحديث عن رافع رضي الله عنه.

وبعد دراسة أحوال الرُّواة لهذه الأوجه تبيَّن أنهم جميعًا ثِقاتٌ، أثباتٌ، وأن مجاهد بن جبر قد روى الوجهين الأول والثاني جميعًا.

ويظهر بهذا، والله أعلم، أن هذا الاختلاف مِنْ قِبَلِ رافع رضي الله عنه نفسه، فقد كان يُحَدِّث به على هذه الأوجه الثلاثة.

وأما الإمام البخاري، فقد أخرج في صحيحه الوجه الثالث، كما تقدَّم في التخريج.

رابعا: الحكم على الحديث:

الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه"، من حديث رافع بن خديج، عن عمه ظهير بن رافع. كما تقدَّم.

الحديث الثاني عشر:

قال الإمام الترمذي (في الديات: باب ما جاء في الرجل يقتُل ابنه يُقاد منه أم لا؟):

(١٢) ١٣٩٩/ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ سُرَاقَةَ ابْنِ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ قَالَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقِيدُ الأَبَ مِن ابْنِهِ، وَلا يُقِيدُ الابْنَ مِنْ أَبِيهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُرَاقَةَ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِصَحِيحٍ.

رَوَاهُ إِسْمَعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ الصَّبَّاحِ، وَالْمُثَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ مُرْسَلاً، وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الأَبَ إِذَا قَتَلَ ابْنَهُ لا يُقْتَلُ بِهِ، وَإِذَا قَذَفَ ابْنَهُ لاَ يُحَدُّ.

أولا: تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني في «سُننه» (٣٢٧٨) من طريق الهيثم بن خارجة، وحجاج بن إبراهيم. بنحوه.

ثلاثتهم: (علي بن حجر، والهيثم بن خارجة، وحجاج بن إبراهيم) عن إسماعيل بن عيَّاش، عن المُثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن سراقة بن مالك رضي الله عنه.

وأما حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عمر رضي الله عنه:

فأخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢٦٦٢) في الديات: باب لا يُقتَل الوالد بولده. من طريق أبي خالد الأحمر. مُختصرًا.

والإمام أحمد في «مُسنَده» (٣٤٦) عن أبي المُنذر؛ أسد بن عمرو. بنحوه.

والدارقطني في «سُننه» (٣٢٧٣،٣٢٧٦) من طريق عباد بن العوام، وأبي خالد الأحمر. بلفظ: «لا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ».

ثلاثتهم: (أبو خالد الأحمر، وأسد بن عمرو، وعباد بن العوام) عن حجاج بن أرطأة.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٤٧، ١٤٨) من طريق ابن لهيعة. بنحوه.

وابن الجارود في «المُنتقى» (٧٨٨)، والدارقطني في «سننه» (٣٢٧٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٣٨) كلهم من طريق محمد بن عجلان. بنحوه أطول منه.

ثلاثتهم: (حجاج بن أرطأة، وابن لهيعة، ومحمد بن عجلان) عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عمر رضي الله عنه.

وأما حديث عمرو بن شعيب، مُرسلاً:

فقد أشار إليه الإمام الترمذي ههنا، ولم أقفْ عليه فيما بين يدي من مصادر.

ثانيا: دراسة أحوال الرواة:

أ - دراسة حال مَدار الإسناد:

عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي (ر، ٤).

اختلف فيه الأئمة النُّقَّاد؛ فمنهم من وثَّقه مُطلقًا، ومنهم من ضعَّفه مُطلقًا، ومنهم من تردَّد فيه، ومنهم من ضعَّف روايته عن أبيه، عن جده.

قال الذهبي: صدوقٌ في نفسه لا يظهر تضعيفه بحال، وحديثه قويٌّ، لكن لم يُخرجا له في الصحيحين، فأجادا.

وقال ابن حجر: عمرو بن شعيب ضعَّفه ناسٌ مُطلقًا، ووثَّقه الجمهور، وضعَّف بعضهم روايته عن أبيه، عن جده، وحَسْبُ، ومن ضعَّفه مُطلقًا فمحمولٌ على روايته عن أبيه، عن جده.

وقال في «التقريب»: صدوقٌ.

انظر: «ثقات العجلي» (٢/ ١٧٨)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٨)، و«المجروحين» لابن حبان (٢/ ٣٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٢/ ٦٤)، و«الميزان» (٣/ ٢٣٦)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٧٧)، و«التقريب» (٤٢٣).

وأما رواية عمرو بن شعيبٍ، عن أبيه، عن جده، فقد اختلف النُّقَّاد في هذه السلسلة:

فالجمهور على قبولها، وأن المُراد بجدِّ شعيبٍ: هو جدُّه الأعلى عبدالله ابن عمرو بن العاص.

وقد صحَّ سماع شعيبٍ من جدِّه عبدالله.

وأنكر بعضُهم سماع شعيب من جدِّه عبدالله، وزعم أن الهاء في «جدِّه» ترجع إلى محمد جَدِّ عمرو، فيكونُ الحديث مُرسلاً كما ذكر ابن عدي، وابن حبان وليس الأمر كذلك.

قال الإمام المزي: وهكذا قال غير واحد: أن شعيبًا يُرْوَي عن جدِّه عبدالله، ولم يذكر أحدٌ منهم أنه يروي عن أبيه محمد، ولم يذكر أحدٌ لمحمد بن عبدالله والد شعيب هذا ترجمة، إلا القليل من المُصنِّفين، فدلَّ ذلك على أن حديث عمرو بن شعيبٍ عن أبيه، عن جدِّه، صحيحٌ، مُتَّصلٌ، إذا صحَّ الإسناد إليه، وأن من ادَّعى فيه خلاف ذلك فدعواه مردودةٌ، حتى يأتي عليها بدليلٍ صحيحٍ يُعارض ما ذكرناه، والله أعلم.

وبنحو ذلك قال الذهبي، وساق في «السِّيَر» أحاديث صرَّح فيها بأن جدَّه هو عبدالله بن عمرو، وساق أيضًا ابن حجر في «التهذيب» شيئًا من ذلك ثم قال: وهذه قطعةٌ من جملة أحاديث تُصرِّح بأن الجدَّ هو عبدالله بن عمرو؛ لكن هل سمع منه جميع ما روى عنه، أم سمع بعضها، والباقي صحيفة؟ الثاني أظهر عندي، وهو الجامع لاختلاف الأقوال فيه، وعليه ينحطُّ كلام الدارقطني، وأبي زرعة.

وبعضهم قدحَ في رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه؛ لكونها صحيفةً كما جاء عن ابن معين، وأبي زرعة، والدارقطني، وغيرهم.

لكن كونها وجادةً لا يمنع الاحتجاج بها، بل الصحيح أن الوجادة حُجَّةٌ يجب العمل بها عند حصول الثقة.

انظر: «الكامل» لابن عدي (٥/ ١٧٦٦)، و«تهذيب الكمال» (٢٢/ ٦٤)،

و«سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٥)، و«من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّقٌ» (١٤٥)، و«المغني في الضعفاء» (٤٦٦٢).

ب - دراسة حال صاحب الوجه الأول:

المُثنى بن الصباح اليماني، نزيل مكة (د، ت، ق).

ضعيفٌ؛ ضعَّفه ابن معين، والترمذي، وغيرهما، وقد اختلط بأخرة، وقال الإمام أحمد: لا يُساوي حديثُه شيئًا، مضطرب الحديث.

انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٢٤)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٢)، و«التقريب» (٥١٩).

ج - دراسة أحوال رواة الوجه الثاني:

١ - حجاج بن أرطأة بن ثورٍ الكوفي (بخ، م، ٤).

صدوقٌ، لكنه مُدَلِّسٌ.

انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ١٣٠)، و«تهذيب الكمال» (٥/ ٤٢٠)، و«تعريف أهل التقديس» (٦٣، ١٦٤)، و«التقريب» (١٥٢).

٢ - عبدالله بن لهيعة بن عقبة المصري (م، د، ت، ق).

اختُلف فيه الأئمة النُّقَّاد؛ فبعضهم ضعَّفه مُطلقًا، وبعضهم عزا ضعْفَه إلى احتراق كُتُبه، وجعل حديثه قبل ذلك صحيحًا، وعدُّوا جماعةً من أصحابه ممن سمعوا منه قبل أن تحترق كُتُبه.

ويظهر أنه ضعيفٌ، وأن رواية ابن المبارك، وعبدالله بن وهب، وابن المُقري عنه، أقوى من رواية غيرهم.

انظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ١٤٥)، و«تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٨٧)،

و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٧٣)، و«التقريب» (٣١٩).

٣ - محمد بن عجلان القرشي المدني (خت، م، ٤).

اختلف فيه أئمة النقد، ولعل الصواب في حاله أنه صدوقٌ في نفسه، وفي ضبطه بعض الشيء من عدم الإتقان، واختلطت عليه أحاديث سعيدٍ المقبري.

انظر: «جامع الترمذي» (٢٦٣٨، ٢٧٤٧)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٤٩)، و«الميزان» (٣/ ٦٤٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٤٦)، و«التقريب» (٤٩٦).

ثالثا: دراسة الاختلاف:

تبيَّن مما سبق أن هذا الحديث رواه عمرو بن شعيبٍ، واختُلِف عليه على ثلاثة أوجهٍ:

الأول: من رواه عن عمرو بن شعيبٍ، عن أبيه، عن جده، عن سراقة ابن مالكٍ، عن النبي ﷺ.

الثاني: من رواه عن عمرو بن شعيبٍ، عن أبيه، عن جده، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الثالث: من رواه عن عمرو بن شعيبٍ مُرْسلاً.

فأما الوجه الأول، فرواه عن عمرو بن شعيبٍ: المُثنى بن الصباح، وضعَّف الإمام الترمذي هذا الوجه بالمُثنى بن الصباح.

وأما الوجه الثاني، فرواه عن عمرو بن شعيبٍ: حجاج بن أرطأة، وابن لهيعة، ومحمد بن عجلان.

وأما الوجه الثالث، فأشار إليه الإمام الترمذي، ولم أقف عليه.

وبعد أن ذكر الإمام الترمذي الأوجه التي رُوِيَ بها الحديث، قال: وهذا حديثٌ فيه اضطرابٌ.

وبالنظر في أحوال الرُّواة المُختلفين لا يظهر القول بترجيح رواية أحدٍ منهم على الآخر؛ ويُمْكِن أن يكون هذه الاضطراب مِنْ قِبَل عمرو بن شعيبٍ نفسه.

الحكم على الحديث:

حديث عمرو بن شعيب، رُوِيَ على أوجهٍ، وحكم الإمام الترمذي عليه بالاضطراب. والله تعالى أعلم.

الحديث الثالث عشر:

قال الإمام الترمذي (في الحدود: باب ما جاء في الرجل يقع على جارية امرأته):

(١٣) ١٤٥١/ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَأَيُّوبَ بْنِ مِسْكِينٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ: رُفِعَ إِلَى النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَجُلٌ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ، فَقَالَ: لَأَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَئِنْ كَانَتْ أَحَلَّتْهَا لَهُ لَأَجْلِدَنَّهُ مِائَةً، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَحَلَّتْهَا لَهُ رَجَمْتُهُ.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ نَحْوَهُ.

وَيُرْوَى عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّهُ قَالَ: كُتِبَ بِهِ إِلَى حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ.

وَأَبُو بِشْرٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ هَذَا أَيْضًا، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ ابْنِ عُرْفُطَةَ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبَّقِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ النُّعْمَانِ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ.

قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةُ مِنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عُرْفُطَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ، فَرُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْهُمْ: عَلِيٌّ، وَابْنُ عُمَرَ، أَنَّ عَلَيْهِ الرَّجْمَ، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ، وَلَكِنْ يُعَزَّرُ.

وَذَهَبَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ إِلَى مَا رَوَى النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أولا: تخريج الحديث:

روى هذا الحديث قتادة بن دعامة، وأبو بشر؛ جعفر بن إياس. واختُلِفَ عليهما:

فأما قتادة بن دعامة فاختُلِف عليه على أربعة أوجه:

رواه الترمذي ههنا (وكذا في «العِلَل الكبير» ٤٢٤) عن علي بن حجر، عن هشيم.

والنسائي في «سننه» (٣٣٦٤) في النكاح: باب إحلال الفرج، وكذا في «الكبرى» (٧١٨٩). عن أبي داود الحراني، عن عارم بن الفضل، عن حماد ابن سلمة. نحوه.

وابن ماجه في «سننه» (٢٥٥١) في الحدود: باب من وقع على جارية امرأته. من طريق خالد بن الحارث. بنحوه.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٨٣٩٧، ١٨٤٤٥) عن يزيد بن هارون، ومحمد بن جعفر، وعبدالله بن بكر. فرَّقهما. بنحوه.

ستتهم: (هشيمٌ، وحماد بن سلمة، وخالد بن الحارث، ويزيد بن هارون، ومحمد بن جعفر، وعبدالله بن بكر) عن سعيد بن أبي عروبة.

والترمذي ههنا، وكذا في «العِلَل الكبير» (٤٢٤) من طريق هشيم.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٨٣٩٧) عن يزيد بن هارون. بنحوه.

كلاهما: (هشيمٌ، ويزيد بن هارون) عن أيوب بن مسكين.

كلاهما: (سعيد بن أبي عروبة، وأيوب بن مسكين) عن قتادة، عن حبيب ابن سالمٍ، عن النعمان بن بشيرٍ رضي الله عنه.

ورواه أبو داود في «سننه» (٤٤٥٨) في الحدود: باب في الرجل يزني بجارية امرأته. عن موسى بن إسماعيل. بنحوه.

والنسائي في «سننه» (٣٣٦٣) في النكاح: باب إحلال الفرج، وكذا في «الكبرى» (٧١٩٠). عن محمد بن معمر البحراني، عن حبان ابن هلال. نحوه.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٨٤٢٥، ١٨٤٢٦) عن بهز بن أسد، وعفان، فرّقهما. بنحوه.

وفيها: قال قتادة: كتبت إلى حبيب بن سالم، فكتب إليّ بهذا.

أربعتهم: (موسى بن إسماعيل، وحبان، وبهز بن أسد، وعفان) عن أبان بن يزيد، عن قتادة، عن خالد بن عرفطة، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه.

ورواه النسائي في «الكبرى» (٧١٩١) في الرجم: ذِكْر الاختلاف على قتادة. عن محمد بن معمر، عن حبان بن هلال. بنحوه.

والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٣٩) من طريق هدبة بن خالد. بنحوه.

كلاهما: (حبان، وهدبة بن خالد) عن همام، عن قتادة، عن حبيب بن سالم، عن حبيب بن يساف، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه. نحوه.

ورواه الطحاوي في «شرح المعاني» (٣/ ١٤٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٣٩) من طريق أبي عمر الحوضي، عن همام، عن قتادة، عن حبيب ابن يساف، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير. بنحوه.

وأما أبو بشرٍ فاختُلِف عليه على وجهين:

رواه أبو داود في «سننه» (٤٤٥٩) في الحدود: باب في الرجل يزني بجارية امرأته. بنحوه.

والنسائي في «سننه» (٣٣٦٢) في النكاح: باب إحلال الفرج. وكذا في «الكبرى» (٧١٨٧) بنحوه.

كلاهما: (أبو داود، والنسائي) عن محمد بن بشارٍ.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٨٤٤٤) بنحوه.

كلاهما: (محمد بن بشارٍ، والإمام أحمد) عن محمد بن جعفرٍ، عن شعبة، عن أبي بشرٍ، عن خالد بن عرفطة، عن حبيب بن سالمٍ، عن النعمان ابن بشيرٍ رضي الله عنه.

ورواه النسائي في «الكبرى» (٧١٨٨) في الرجم: فيمن غَشِيَ جارية امرأته... عن يعقوب بن ماهان البغدادي، عن هشيم: أخبرنا أبو بشرٍ، عن حبيب بن سالمٍ، عن النعمان بن بشيرٍ رضي الله عنه. نحوه.

دراسة أحوال الرُّواة:

أ - دراسة حال مَدارَي الإسناد:

١ - قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث الثامن، وأنه ثقةٌ ثَبْتٌ، لكنه مُدَلِّسٌ، من أصحاب المَرتبة الثالثة فيهم.

٢ - أبو بشرٍ؛ جعفر بن إياس ابن أبي وحشيَّة (ت، س).

ثقةٌ؛ من أوثق الناس في سعيد بن جبيرٍ، وضعَّفه شعبة في حبيب بن سالمٍ، وفي مجاهدٍ؛ لكونه لم يسمع منهما.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٠٠)، و«التقريب» (١٣٩).

ب - دراسة أحوال الرُّواة عن قتادة:

١ - سعيد بن أبي عروبة هو أبو النضر البصري (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث الأول، وأنه: ثقةٌ حافظٌ له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة.

٢ - أيوب بن مسكينٍ - ويُقال ابن أبي مسكينٍ - التميمي الواسطي (د، ت، س).

وهو صدوقٌ، له أوهامٌ، وقال ابن عدي: في حديثه بعض الاضطراب.

انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٠٧)، و«التقريب» (١١٩).

٣ - همام بن يحيى بن دينارٍ العوذي البصري (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث الثامن، وأنه: ثقةٌ ربما وَهِمَ، وهو في المَرتبة الثانية في أصحاب قتادة، بعد شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي.

٤ - أبان بن يزيد العطار، أبو يزيد البصري (خ، م، د، ت، س).

ثقةٌ، قال عنه الإمام أحمد: ثَبْتٌ في كل المشايخ. ووثَّقه ابن معينٍ، والنسائي، وابن المديني، والعجلي.

انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٩٩)، و«تهذيب الكمال» (٢/ ٢٤)، و«الميزان» (١/ ١٦)، و«التقريب» (٨٧).

ج - دراسة أحوال الرُّواة عن أبي بشرٍ:

١ - شعبة بن الحجاج أبو بسطام الواسطي (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث الأول، وأنه: ثقةٌ حافظٌ مُتقِنٌ؛ أمير المؤمنين في الحديث.

٢ - هُشَيم بن بَشِير بن القاسم السُّلمي،الواسطي (ع).

وهو ثقةٌ، لكنه مُدَلِّسٌ.

انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١١٥)، و«ثقات ابن حبان» (٧/ ٣٨٧)، و«الكاشف» (٣/ ٢٢٤)، و«جامع التحصيل» (١١١)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٨٠)، و«التقريب» (٥٧٤) و«تعريف أهل التقديس» (١١٥).

ثالثا: دراسة الاختلاف:

روى الإمام الترمذي هذا الحديث، ثم بيَّن أن حديث النعمان رضي الله عنه، فيه اضطرابٌ.

ونقل عن الإمام البخاري، أن قتادة لم يسمعه من حبيبٍ، وإنما رواه عن خالد بن عرفطة.

وقد تقدَّم تخريج الأوجه التي رُوي بها هذا الحديث عن قتادة، وعن أبي بشرٍ.

ونقل الترمذي في «العِلل الكبير» (٤٢٤) عن البخاري قال: أنا أتَّقي هذا الحديث، إنما رواه قتادة، عن خالد بن عرفطة، عن حبيب بن سالمٍ، عن النعمان بن بشيرٍ.

وقال النسائي: أحاديث النعمان هذه مضطربةٌ.

ونقل ابن أبي حاتم في «العلل» (١٣٤٦) عن أبيه قوله: حبيب بن يساف مجهولٌ، لا أعلم أحدًا روى عنه غير قتادة هذا الحديث الواحد، وكذلك خالد بن عرفطة مجهولٌ، لا نعرف أحدًا يقال له خالد بن عرفطة إلا واحدٌ؛ الذي له صحبةٌ.

وقال ابن عدي في حبيب بن سالم: اضطرب في أسانيد ما يُروى عنه.

فظهر مما سبق أن قتادة، وأبا بشرٍ لم يسمعا هذا الحديث من حبيب بن سالم، بل روياه عن خالد بن عرفطة، عن حبيب.

وخالد بن عرفطة (كما في «التقريب»: ١٨٩) مقبولٌ.

ويُلاحظ أن أبان بن يزيد، رواه عن قتادة على الصواب.

كما يُلاحظ أن شعبة بن الحجاج، رواه عن أبي بشرٍ على الصواب.

رابعًا: الحكم على الحديث:

الحديث حكم عليه الإمام الترمذيُّ بأنه مضطربٌ، وبيَّن الإمام البخاري أن الصواب فيه ذكر خالد بن عرفطة في إسناده.

وعليه فيكون إسناده من رواية أبان بن يزيد ضعيفًا؛ فيه خالد بن عرفطة وهو مقبولٌ، ولم أجد من تابعه.

الحديث الرابع عشر:

قال الإمام الترمذي (في اللباس: باب ما جاء في جلود الميتة إذا دُبغَتْ):

(١٤) ١٧٢٩/ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ الْكُوفِيُّ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ. عَن الأَعْمَشِ، وَالشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عبدالله بْنِ عُكَيْمٍ قَالَ: أَتَانَا كِتَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «أَنْ لا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلا عَصَبٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَيُرْوَى عَنْ عبدالله بْنِ عُكَيْمٍ، عَنْ أَشْيَاخٍ لَهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ.

وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عبدالله بْنِ عُكَيْمٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَتَانَا كِتَابُ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ.

قَالَ: وسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَذْهَبُ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِمَا ذُكِرَ فِيهِ: قَبْلَ وَفَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ، وَكَانَ يَقُولُ: كَانَ هَذَا آخِرَ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثُمَّ تَرَكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا الْحَدِيثَ لَمَّا اضْطَرَبُوا فِي إِسْنَادِهِ؛ حَيْثُ رَوَى بَعْضُهُمْ فَقَالَ: عَنْ عبدالله بْنِ عُكَيْمٍ، عَنْ أَشْيَاخٍ لَهُ مِنْ جُهَيْنَةَ.

أولا: تخريج الحديث:

روى هذا الحديث الحكم بن عتيبة. واختُلف عليه على ثلاثة أوجه:

الأول: من رواه عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن عبدالله بن عكيم، قال: أتانا كتاب رسول الله ﷺ.

الثاني: من رواه عن الحكم، عن عبدالله بن عكيم، قال: أتانا كتاب رسول الله ﷺ.

الثالث: من رواه عن الحكم، عن القاسم بن مخيمرة، عن عبدالله بن عكيم، قال: أتانا كتاب رسول الله ﷺ.

الرابع: من رواه عن عبدالله بن عكيم، عن أشياخ له من جهينة، عن النبي ﷺ.

وفيما يأتي تخريج لهذه الأوجه:

أ - تخريج الوجه الأول:

رواه الترمذي ههنا عن محمد بن طريف، عن محمد بن فضيل، عن الأعمش، والشيباني قرنهما.

وابن ماجه في «سننه» (٣٦١٣) في اللباس: باب من قال: لا يُنْتَفَعُ من الميتة بإهاب، ولا عصب. عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن علي بن مسهر. بنحوه.

كلاهما: (محمد بن فضيل، وعلي بن مسهر) عن سليمان بن أبي سليمان الشيباني.

وأبو داود في «سننه» (٤١٢٧) في اللباس: باب من روى أن لا يُسْتَنفع بإهاب الميتة. عن حفص بن عمر. بنحوه.

والنسائي في «سننه» (٤٢٥٤) في الفَرَع والعتيرة: ما يُدْبَغ به جلود الميتة. عن إسماعيل بن مسعود، عن بشر بن المفضل. بنحوه.

وابن ماجه في «سننه» (٣٦١٣) في اللباس: باب من قال: لا يُنْتَفَعُ من المَيتة بإهابٍ، ولا عَصَبٍ. عن أبي بكر بن أبي شيبة. بنحوه.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٨٧٨٠، ١٨٧٨٥) بنحوه.

كلاهما: (ابن أبي شيبة، والإمام أحمد) عن غندر.

والطيالسي في «مسنده» (١٣٨٩) بنحوه.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٨٧٨٠) عن وكيع. بنحوه.

خمستهم: (حفص بن عمر، وبشر بن المفضل، وغندر، والطيالسي، ووكيع) عن شعبة بن الحجاج.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٨٧٨٣) من طريق عباد بن عباد، عن خالد الحذاء. بنحوه.

والنسائي في «سننه» (٤٢٥٥) في الفَرَع والعتيرة: باب ما يُدبغ به جلود المَيتة. عن محمد بن قُدامة. بنحوه.

وابن ماجه في «سننه» (٣٦١٣) في اللباس: باب من قال: لا يُنْتَفعُ من المَيتة بإهاب، ولا عَصَب. عن أبي بكر بن أبي شيبة. بنحوه.

كلاهما: (محمد بن قدامة، وأبو بكر بن أبي شيبة) عن جرير، عن منصور ابن زاذان الواسطي.

خمستهم: (الأعمش، والشيباني، وشعبة بن الحجاج، وخالدٌ الحذاء، ومنصور بن زاذان) عن الحكم بن عتيبة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عبدالله بن عكيم، قال: أتانا كتاب رسول الله ﷺ.

ب - تخريج الوجه الثاني:

رواه وأبو داود في «سننه» (٤١٢٨) في اللباس: باب من رَوَى أن لا يُسْتَنْفَع بإهاب الميتة. عن محمد بن إسماعيل مولى بني هاشم. بنحوه.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٨٧٨٢) بنحوه.

كلاهما: (محمد بن إسماعيل، والإمام أحمد) عن عبدالوهاب الثقفي، عن خالدٍ الحذاء، عن الحكم بن عتيبة.

ورواه النسائي في «سننه» (٤٢٥٦) في الفَرَع والعتيرة: باب ما يُدْبَغُ به جلود الميتة. عن علي بن حجرٍ. بنحوه.

والإمام أحمد في «مسنده» (١٨٧٨٤) عن إبراهيم بن أبي العباس. بنحوه.

كلاهما: (علي بن حجرٍ، وإبراهيم بن أبي العباس) عن شريكٍ، عن هلالٍ الوزان.

كلاهما: (الحكم بن عتيبة، وهلالٌ الوزان) عن عبدالله بن عكيمٍ، قال: أتانا كتاب رسول الله ﷺ.

ج - تخريج الوجه الثالث:

رواه الطبراني في «الأوسط» (٦٧١٢، ٦٨٢٧) من طريق عبدالملك بن حميد بن أبي غنية، عن الحكم، عن القاسم بن مخيمرة، عن عبدالله بن عكيمٍ، قال: أتانا كتاب رسول الله ﷺ.

د - تخريج الوجه الرابع:

رواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٥٧٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢٧٩)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٤٦٨)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٢٥).

كلهم من طُرُقٍ عن يزيد بن أبي مريم، عن القاسم بن مخيمرة، عن عبدالله ابن عكيمٍ، قال: حدثنا مشيخةٌ لنا من جهينة: أن رسول الله ﷺ.

دراسة أحوال الرواة:

أ - دراسة حال مَدار الإسناد:

الحكم بن عُتَيبة الكندي، أبو محمدٍ الكوفي (ع).

ثقةٌ، مُتفقٌ عليه، من أثبت الناس في إبراهيم النخعي، وذكر النسائي، وابن حبان، والدارقطني أنه كان يُدَلِّسُ.

انظر: «ثقات العجلي» (١/ ٣١٢)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ١٢٣)، و«تهذيب الكمال» (٧/ ١١٤)، و«تعريف أهل التقديس» (١٠٧)، و«التقريب» (١٧٥).

ب - دراسة أحوال رواة الوجه الأول:

١ - الأعمش؛ سليمان بن مهران الأسدي الكوفي (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث العاشر، وأنه أحد الأئمة الثقات الحُفَّاظ، لكنه يُدَلِّسُ.

٢ - سليمان بن أبي سليمان الشيباني (ع).

ثقة؛ ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٩٧)، و«التقريب» (٢٥٢).

٣ - شعبة بن الحجاج أبو بسطام الواسطي (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث الأول، وأنه: ثقةٌ حافظٌ مُتقنٌ؛ أمير المؤمنين في الحديث.

٤ - خالد بن مهران الحذاء، أبو المنازل البصري (ع).

ثقةٌ، حافظٌ، كبير القَدْر، وكان يُرْسِلُ.

انظر: «ثقات العجلي» (١/ ٣٣٣)، و«الجرح والتعديل» (٣/ ٣٥٢)، و«من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ» (١٠١)، و«الميزان» (١/ ٦٤٢)، و«الكاشف» (١/ ٢٧٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ١٢٠)، و«التقريب» (١٩١).

٥ - منصور بن زاذان الواسطي (ع).

ثقةٌ، ثَبْتٌ؛ وثَّقه ابن معين، والإمام أحمد، وأبو حاتم، والنسائي.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٥٦)، و«التقريب» (٥٤٦).

ج - دراسة حال صاحب الوجه الثاني:

خالدٌ الحذاء سبق ذكره قريبًا حيث إنه من رواة الوجه الأول أيضًا.

د - دراسة حال صاحب الوجه الثالث:

عبدالملك بن حُميد بن أبي غَنية الخزاعي الكوفي (ع).

ثقةٌ؛ وثَّقه الإمام أحمد، وابن معين، والعجلي، وغيرهم.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٦١١)، و«التقريب» (٣٦٢).

د - دراسة حال صاحب الوجه الرابع:

القاسم بن مخيمرة الهمداني الكوفي (خت، م، ٤).

ثقةٌ، فاضلٌ؛ وثَّقه ابن معين، والعجلي، وغيرهما.

انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٢١)، و«التقريب» (٤٥٢).

ثالثا: دراسة الاختلاف:

روى هذا الحديث الحكم بن عتيبة. واختُلِفَ عليه على ثلاثة أوجه:

الأول: رواه: (الأعمش، والشيباني، وشعبة بن الحجاج، وخالدٌ الحذاء، ومنصور بن زاذان) عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن عبدالله بن عكيم،

قال: أتانا كتاب رسول الله ﷺ.

الثاني: رواه: عبدالوهاب الثقفي، عن (خالدِ الحذاء) عن الحكم، عن عبدالله بن عكيم، قال: أتانا كتاب رسول الله ﷺ.

الثالث: رواه يزيد بن أبي مريم (وهو كما في «التقريب»:٦٠٥: لا بأس به) عن (عبدالملك بن حميد بن أبي غنية) عن الحكم، عن القاسم بن مخيمرة، عن عبدالله بن عكيم ، قال: أتانا كتاب رسول الله ﷺ.

الرابع: رواهُ (القاسم بن مخيمرة) عن عبدالله بن عكيم، عن أشياخٍ له من جهينة، عن النبي ﷺ.

وقد روى الإمام الترمذي هذا الحديث من وجهه الأول ههنا، وحكم عليه بأنه حديثٌ حَسَنٌ.

ثم أشار إلى الأوجه الأخرى التي رُوِي بها الحديث.

ثم بيَّن أن الإمام أحمد كان يذهب إلى هذا الحديث، ثم تركه بسبب الاضطراب في إسناده، وأشار إلى الوجه الرابع مما هنا.

ويظهر من صنيع الإمام الترمذي، أنه يرى رجحان الوجه الأوَّل حيث حكم عليه بأنه حَسَنٌ.

وأَمَا ذِكْره للاضطراب في آخر كلامه فلعلَّه إنما أراد بيان وِجهة الإمام أحمد في تركه ما دلَّ عليه هذا الحديث.

وقد تبيَّن من تخريج الحديث أن أصحاب الوجه الأول يَفْضُلون من خالفهم من حيث العَدَد، كما تبيَّن أنهم يَفْضُلونَهم كذلك في الرُّتبة.

وأما راوي الوجه الثاني (خالدٌ الحذاء) فهو أيضًا ممن روى الوجه الأول، فرواية عبدالوهاب الثقفي عنه معلولةٌ بروايته المُوافقة لرواية الجماعة عن الحكم

بن عتيبة في الوجه الأول.

وأما راوي الوجه الثالث فإنه وإن كان ثقة، إلا أن الراوي عنه: يزيد ابن أبي مريم، لا بأس به، فلا تُحْتَمَلُ مُخالفته لرواية أصحاب الوجه الأوّل.

وأما راوي الوجه الرابع؛ فإنه وإن كان ثقة، فإن روايته مرجوحةٌ برواية أصحاب الوجه الأول أيضًا.

على أنه يُحْتَمَلُ أن يكون الحكم بن عتيبة قد دَلَّس في روايته هذا الحديث، فتارةً يذكر في إسناده القاسم بن مخيمرة، وتارةً يُسْقِطُه، وتارةً يرويه عن النبي ﷺ، وتارةً عن أشياخٍ من جهينة.

رابعا: الحكم على الحديث:

الحديث حسَّنَهُ الإمام الترمذي.

لكن قال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٩): عبدالله بن عكيم أدرك زمان رسول الله ﷺ، ولا يُعْرَفُ له سماعٌ صحيحٌ.

وسبق أن الإمام أحمد تركه، من أجل الاضطراب الحاصل فيه.

وهو أيضًا مُعارِضٌ لحديث ميمونة رضي الله عنها في «صحيح البخاري» (١٤٩٢)، و«مسلم» (٨٠٦): عن ابن عباس رضي الله عنه قال: تُصُدِّقَ على مولاةٍ لميمونة بشاة، فماتت، فمرَّ بها رسول الله ﷺ، فقال: «هلاَّ أَخَذْتُم إهابَها، فدبَغْتُمُوهُ، فانْتَفَعْتُمْ بهِ؟» فقالوا: إنها ميتةٌ! فقال: «إنَّما حُرِّمَ أَكْلُهَا».

قال النسائي في «سننه» عَقِبَ روايته لحديث ابن عكيم (٤٢٥٦): أصحُّ ما في هذا الباب في جلود الميتة إذا دُبِغَتْ، حديث الزهري، عن عبيد الله ابن عبدالله، عن ابن عباس، عن ميمونة. والله أعلم.

الحديث الخامس عشر:

قال الإمام الترمذي (الفرائض: باب ما جاء في تعليم الفرائض):

(١٥) ٢٠٩١/ حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دَلْهَمٍ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ، وَالْفَرَائِضَ، وَعَلِّمُوا النَّاسَ، فَإِنِّي مَقْبُوضٌ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ.

وَرَوَى أَبُو أُسَامَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَابِرٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَوْفٍ، بِهَذَا، بِمَعْنَاهُ.

وَمُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الأَسَدِيُّ قَدْ ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَغَيْرُهُ.

أولا: تخريج الحديث:

روى هذا الحديث عوف بن أبي جميلة الأعرابي. واختُلِف عليه على أربعة أوجهٍ:

الأول: من رواه عن عوفٍ، عن شهرٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الثاني: من رواه عن عوفٍ، عن رجلٍ، عن سليمان بن جابرٍ، عن عبدالله ابن مسعودٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الثالث: من رواه عن عوفٍ، عن سليمان بن جابرٍ، عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الرابع: من رواه عن عوفٍ، عن سليمان بن جابرٍ، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وفيما يأتي تخريج لهذه الأوجه:

١ - تخريج الوجه الأول:

رواه الإمام الترمذي ههنا.

وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٥٠) عن محمد بن الحسين بن حفصٍ. بمثله.

كلاهما: (الترمذي، ومحمد بن الحسين) عن عبدالأعلى بن واصلٍ.

والمزي في «تهذيب الكمال» (٧/ ٤١) من طريق محمد بن ثوابٍ. بمثله.

كلاهما: (عبدالأعلى بن واصلٍ، ومحمد بن ثوابٍ) عن محمد بن القاسم، عن الفضل بن دلهم، عن عوفٍ الأعرابي، عن شهر بن حوشبٍ، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٢ - تخريج الوجه الثاني:

رواه الإمام الترمذي ههنا عن الحسين بن حريثٍ.

والشاشي في «مسنده» (٨٤٣) بنحوه.

والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ٢٠٨) من طريق أبي العباس: محمد بن يعقوب. بنحوه.

كلاهما: (الشاشي، ومحمد بن يعقوب) عن الحسن بن علي بن عفان.

كلاهما: (الحسين بن حريث، والحسن بن علي) عن أبي أسامة؛ حماد ابن أسامة.

والنسائي في «الكبرى» (٦٢٧٢) من طريق عبدالله بن المبارك. بنحوه.

والحاكم في «مستدركه» (٤/ ٣٣٣) من طريق هوذة بن خليفة. بنحوه.

والطيالسي في «مسنده» (٤٠٣) عن عبدالواحد بن واصل. بنحوه.

أربعتهم: (أبو أسامة، وعبدالله بن المبارك، وهوذة بن خليفة، وعبدالواحد بن واصلٍ) عن عوفٍ، عمَّن حدثه عن سليمان بن جابر، عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٣ - تخريج الوجه الثالث:

أخرجه الشاشي في «مسنده» (٨٤٢) عن عيسى بن أحمد العسقلاني. بنحوه.

والحاكم في «مستدركه» (٤/ ٣٣٣) من طريق الفضل بن عبدالجبار. بنحوه.

وقال الحاكم عَقِبَه: حديثٌ صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وله علَّةٌ.

ثم ذكر رواية هوذة بن خليفة، وقال: وإذا اختلفا فالحُكم للنضر ابن شميل.

كلاهما: (عيسى بن أحمد، والفضل بن عبدالجبار) عن النضر بن شميل.

والدارمي في «سننه» (٢٢١) عن عثمان بن الهيثم. بنحوه.

والنسائي في «الكبرى» (٦٢٧١) من طريق شريك القاضي. بنحوه.

والدارقطني في «سننه» (٤١٠٣) من طريق عمرو بن حمران. بنحوه.

أربعتهم: (النضر بن شميل، وعثمان بن الهيثم، وشريك بن عبدالله، وعمرو بن حمران) عن عوف، عن سليمان بن جابر، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٤ - تخريج الوجه الرابع:

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٥٠٢٨) بنحوه.

والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ٢٠٨) من طريق يوسف بن يعقوب. بنحوه.

كلاهما: (أبو يعلى، ويوسف بن يعقوب) عن محمد بن أبي بكر، عن المُثنى ابن بكر العطار، عن عوف، عن سليمان بن جابر، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

ثانيا - دراسة أحوال الرواة:

أ - دراسة حال مَدار الإسناد:

عوف بن أبي جميلة الأعرابي العبدي، البصري (ع).

ثقةٌ، رُمِيَ بالقَدَر والتشيُّع، وقد وثَّقه ابن سعدٍ، وابن معينٍ، والإمام أحمد، والنسائي - وزاد: ثَبْتٌ -.

انظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٤٣٧)، و«الميزان» (٣/ ٣٠٤)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ١٦٦)، و«التقريب» (٤٣٣).

ب - دراسة حال صاحب الوجه الأول:

الفضل بن دلهم الواسطي، البصري، القصَّاب (د، ت، ق).

وثَّقَهُ وكيعٌ، وقال ابن معينٍ، وأبو حاتم: حديثُه صالحٌ، وقال الإمام أحمد: ليس به بأسٌ.

وقال أبو داود: ليس بالقوي ولا بالحافظ، وقال: كان مُعتزليًا له رأيُ سوءٍ.

وضعّفه ابن معين في روايته عن الحسن البصري خاصّةً، وقال الأزدي: ضعيفٌ جدًّا.

وقال ابن حجر: لَيِّنٌ، ورُمِيَ بالاعتزال.

انظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٢٠)، و«الميزان» (٣/ ٣٥١)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٧٦)، و«التقريب» (٤٤٦).

ويظهر مما سبق أنه ليس به بأسٌ كما قال الإمام أحمد، وضعيفٌ فيما انفرد به عن الحسن البصري.

ج - دراسة أحوال أصحاب الوجه الثاني:

١ - أبو أسامة؛ حماد بن أسامة بن زيدٍ القرشي، الكوفي (ع).

وثّقه ابن سعدٍ، وابن معينٍ، والإمام أحمد، والعجلي، والدارقطني.

ونقل الأزدي عن سفيان بن وكيع: أن أبا أسامة كان يسرق الحديث!

وتعقّبه الذهبي بقوله: أبو أسامة أحدُ الأثبات... لم أُورِدْهُ لشيءٍ فيه، ولكن ليُعْرَفَ أن هذا القول باطلٌ.

وقال ابن حجرٍ: لم ينقله الأزدي إلا عن سفيان بن وكيعٍ، وهو به أليق، وسفيان بن وكيعٍ ضعيفٌ.

وذكره ابنُ حجرٍ في الطبقة الثانية من المُدَلِّسين، وهم: من احتَمَل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح، لإمامته، وقِلّة تدليسه.

وقال ابن حجر: ثقةٌ، ثبتٌ، ربما دلَّس، وكان بأخرة يُحدِّث من كُتُب غيره.

انظر: «الميزان» (١/ ٥٨٨)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢)، و«التقريب» (١٧٧)، و«هدي الساري» (٤١٨)، و«طبقات المدلِّسين» (٣٠).

٢ - عبدالله بن المبارك بن واضح الحنظلي، أبو عبدالرحمن المروزي (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث السابع، وأنه: إمامٌ حُجَّةٌ، مُتَّفقٌ عليه، قال أبو أسامة: ابن المبارك في أصحاب الحديث، مثل أمير المؤمنين في الناس.

٣ - هوذة بن خليفة بن عبدالله الثقفي البكراوي، أبو الأشهب البصري (ق).

قال الإمام أحمد: ما كان أصحَّ حديثه! وقال: أرجو أن يكون صدوقًا إن شاء الله.

وقال أبو حاتم: صدوقٌ، وقال النسائي: ليس به بأسٌ، ووثَّقه ابن حبان.

وقال ابن معين: هوذة لم يكن بالمحمود، قيل له: لم؟ قال: لم يأت أحدٌ بهذه الأحاديث كما جاء بها، وكان أطروشًا أيضًا.

وقال الذهبي: وُثِّقَ، وقال هو أيضًا، وابن حجر: صدوقٌ.

انظر: «سؤالات ابن محرز» (١٩٤)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ١١٨)، و«ثقات ابن حبان» (٧/ ٥٩٠)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/ ٣٢٠)، و«الكاشف» (٣/ ٢٢٦)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٧٤)، و«التقريب» (٥٧٥).

٤ - عبدالواحد بن واصل السدوسي، أبو عبيدة البصري (خ، د، ت، س).

وثّقه العجلي، وابن معين - وزاد: كان من المُتَثَبِّتين، ما أعلم أنا أخذنا عليه خطأً أبدًا -. ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود، والدارقطني، والخطيب.

وقال ابن حجر: ثقةٌ، تكلَّم فيه الأزدي بغير حُجَّةٍ.

انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٧٧)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٤٠)، و«التقريب» (٣٦٧).

ج - دراسة أحوال أصحاب الوجه الثالث:

١ - النضر بن شميل المازني، أبو الحسن النحوي البصري (ع).

وثَّقَهُ ابن سعد، وابن معين، والنسائي، وابن المديني، وأبو حاتم - وزاد: صاحب سُنَّة.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وتعقَّبَهُ الذهبي بقوله: ثقة حُجَّة، مُحْتَجٌّ به في الصحاح، ولولا أن العقيلي ذكره ما ذكرتُه.

وقال ابن حجر: ثقةٌ، ثَبْتٌ.

انظر: «طبقات ابن سعد» (٧/ ٣٧٣)، و«تاريخ الدارمي» (٨٢٧)، و«الضعفاء الكبير» (٤/ ٢٩٣)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٤٧٧)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٣٧)، و«التقريب» (٥٦٢).

٢ - شريك بن عبدالله بن أبي شريك النخعي، أبو عبدالله القاضي الكوفي (خت، م، ٤).

سبقت الترجمة له في الحديث الثاني، وأنه: صدوقٌ، يُخْطِئُ كثيرًا، تغيَّر حفظُه منذ وَلِيَ القضاءَ بالكوفة، وكان عادلاً، فاضلاً، عابدًا، شديدًا على أهل البِدَع.

٣ - عثمان بن الهيثم بن جهم بن عيسى العبدي، أبو عمرو البصري (خ، س).

قال أبو حاتم: كان صدوقًا، غير أنه بأخرة كان يتلقَّنُ ما يُلَقَّنُ.

وقال الدارقطني: صدوقٌ، كثير الخطأ. ووثّقه ابن حبان.

وقال الساجي: صدوقٌ، ذكر عند أحمد فأومأ إليه أنه ليس بثَبْتٍ، ولم يُحَدِّثْ عنه.

وقال ابن حجر: ثقةٌ، تغيَّر، فصار يتلَقَّنُ.

انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ١٧٢)، و«ثقات ابن حبان» (٨/ ٤٥٣)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ١٥٧)، و«التقريب» (٣٨٧).

٤ – عمرو بن حمران البصري.

قال أبو حاتم: صالحٌ.

انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٢٧).

د – دراسة حال صاحب الوجه الرابع:

وهو: المُثنى بن بكرٍ العبدي البصري.

قال أبو حاتم: مجهولٌ، وقال أبو زرعة: لا بأس به.

انظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٢٦).

ثالثا: دراسة الاختلاف:

تبيَّن مما سبق أن هذا الحديث يرويه عوف بن أبي جميلة، واختُلِف عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: رواه عنه: الفضل بن دلهم، وتقدَّم أنه لا بأس به، لكن في الإسناد إليه: محمد بن القاسم الأسدي؛ قال الترمذي ههنا أنه ضعَّفه الإمام أحمد وغيره.

وكذَّبه الدارقطني، والإمام أحمد أيضًا، وقال: أحاديثه موضوعةٌ، ليس بشيءٍ.

وقال أبو داود: غير ثقةٍ ولا مأمونٍ، أحاديثه موضوعةٌ.

وقال ابن حجرٍ: كذَّبُوه.

انظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣٠١)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٠٧)، و«التقريب» (٥٠٢).

وأما الوجه الثاني، فرواه عن عوفٍ: أبو أسامة، وابن المبارك، وعبدالواحد بن واصل، وهم ثقاتٌ، أثباتٌ، وتابعهم: هوذة بن خليفة، وهو صدوقٌ لا بأس به - وقد تقدَّم بيان ذلك في تراجمهم -.

وأما الوجه الثالث، فرواه عن عوفٍ: النضر بن شميلٍ، وعثمان بن الهيثم، وشريك بن عبدالله، وعمرو بن حمران - وقد تقدَّم بيان أحوالهم -.

وأما الوجه الرابع، فرواه عن عوفٍ: المُثنى بن بكرٍ، وهو لا بأس به.

وبالنظر في هذه الأوجه يظهر رُجحان الوجه الثاني؛ لأن رواته يَفْضُلُون من خالفهم في الثقة والثَّبتِ، وقد رجَّحه الدارقطني بقوله في «العِلَل» (٥/ ٧٩): والقول قول ابن المبارك ومن تابعه.

وقال في «العِلَل» (١١/ ٣٢): والمُرسَلُ أَصَحُّ.

ونقل المزي في «التحفة» (٧/ ٣١): أن حديث أبي أسامة وَهْمٌ، وتعقَّبه الحافظ في النُّكَتِ الظِّراف بقوله: قد تابع أبا أسامة: عبدالله بن المبارك، وكفى به حافظًا، وأبو عبيدة الحدَّاد، وهوذة بن خليفة، كلهم عن عوفٍ.

ووافق شريكًا على إسقاط الواسطة؛ النضرُ بن شميلٍ، عن عوفٍ، فوضح أن الاختلاف فيه من عوفٍ. اهـ.

رابعا: الحكم على الحديث:

إسناده ضعيفٌ؛ لجهالة الراوي عن سليمان بن جابر الهجري.

وسليمان بن جابرٍ (كما في «التقريب»: ٢٥٠): مجهولٌ أيضًا.

وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢٧١٩) في الفرائض: باب الحثّ على تعليم الفرائض. من طريق حفص بن عمر بن أبي العطاف، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! تَعَلَّمُوا الفَرَائِضَ، وَعَلِّمُوهَا، فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَهُوَ يُنْسَى، وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يُنْزَعُ مِنْ أُمَّتِي».

وسنده ضعيفٌ، فيه حفص بن عمر، وهو ضعيفٌ.

الحديث السادس عشر:

قال الإمام الترمذي (في فضائل القرآن: باب ما جاء في سورة «الإخلاص»، وسورة «إِذَا زُلْزِلَتْ»):

(١٦) ٢٨٩٦/ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ امْرَأَةِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ فِي لَيْلَةٍ ثُلُثَ الْقُرْآنِ؟

مَنْ قَرَأَ: {اللَّهُ الْوَاحِدُ الصَّمَدُ} فَقَدْ قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَقَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي مَسْعُودٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَلا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَحْسَنَ مِنْ رِوَايَةِ زَائِدَةَ، وَتَابَعَهُ عَلَى رِوَايَتِهِ: إِسْرَائِيلُ، وَالْفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ.

وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الثِّقَاتِ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَاضْطَرَبُوا فِيهِ.

أولا: تخريج الحديث:

روى هذا الحديث منصور بن المعتمر، واختُلِفَ عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: من رواه عنه، عن هلال بن يساف، عن الربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن امرأة من الأنصار، عن

أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: من رواه عنه، عن هلال بن يساف، عن الربيع بن خثيم، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الوجه الثالث: من رواه عنه، عن ربعي بن حراش، عن عمرو ابن ميمونٍ، عن ابن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الوجه الرابع: من رواه عنه، عن هلال بن يساف، عن الربيع ابن خثيم، عن عمرو بن ميمونٍ، عن امرأةٍ، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وفيما يأتي تخريج لهذه الأوجه:

١ - تخريج الوجه الأول:

وروى هذا الوجه عن منصورٍ: زائدة بن قدامة، والفضيل بن عياض، وإسرائيل بن يونس:

أمّا رواية زائدة، فأخرجها الترمذي في «جامعه» (وهو حديث الباب).

والنسائي في «الكبرى» (١٠٥١٧) مُختصرًا.

كلاهما: (الترمذي، والنسائي) عن محمد بن بشارٍ.

والترمذي في «جامعه» (وهو حديث الباب) عن قتيبة بن سعيد.

والإمام أحمد في «مسنده» (٢٣٥٥٤) - ومن طريقه: الخطيب في «حديث الستة من التابعين» - بنحوه.

ثلاثتهم: (محمد بن بشارٍ، وقتيبة بن سعيدٍ، والإمام أحمد) عن عبدالرحمن

بن مهديٍّ، عن زائدة، عن منصورٍ، عن هلالٍ، عن الربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمونٍ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

زاد الترمذي: وهي امرأة أبي أيوب.

ورواه الخطيب في «حديث الستة من التابعين» (٧) من طريق محمد ابن بشارٍ، عن عبدالرحمن بن مهديٍّ، عن زائدة، عن منصورٍ، عن هلالٍ، عن الربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمونٍ، عن ابن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيوب رضي الله عنه، قوله، مختصرًا.

وبالنظر في الاختلاف على محمد بن بشارٍ، يظهر رُجحان الوجه الأوّل؛ لأنه من رواية الإمام الترمذي، والنسائي عن محمد بن بشارٍ، ولكون هذا الوجه عن محمد بن بشارٍ مما وافق فيه محمدٌ الإمامَ أحمد، وقتيبةَ ابنَ سعيد.

ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٥٤) من طريق أبي حذيفة؛ موسى ابن مسعودٍ النهدي. بنحوه أطول منه.

ورواه الطبراني في «الكبير» (٤٠٢٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٥٤) بأطول منه، من طُرُقٍ عن معاوية بن عمرٍو الأزدي.

ورواه الخطيب في «حديث الستة» (٩) من طريق يحيى بن أبي بكيرٍ. بنحوه.

ورواه عبدبن حميد في «المُنتخب» (٢٢٢)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢٥٤) - ومن طريقه: الخطيب في «حديث الستة» (٨) -، والمحاملي

في «أماليه» (٤٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٣١٣) من طُرُقٍ عن حسينٍ الجعفي، عن زائدة بن قدامة، عن منصور بن المعتمر، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وخالفهم أحمد بن سليمان الرهاوي، فرواه النسائي في «الكبرى» (١٠٥٢٦) عنه، عن حسينٍ الجعفي، عن زائدة بن قدامة، عن أبي إسحاق السبيعي، عن عمرو بن ميمونٍ، عن النبي ﷺ.

ورواية أحمد الرهاوي هذه مرجوحةٌ؛ لأن من من خالفه في الرواية الأولى يَفْضُلُونه في العَدَد، حيث رواه أربعةٌ عن حسينٍ الجعفي في الرواية الأولى عنه، كما أن أقران حسينٍ الجعفي رَوَوْا هذا الحديث عن زائدة بمثل رواية حسينٍ الجعفي في الرواية الأُولى عنه.

خمستهم: (عبدالرحمن بن مهديٍّ، وأبو حذيفة النهدي، ومعاوية بن عمرٍو، ويحيى بن أبي بكيرٍ، وحسينٌ الجعفي) عن زائدة بن قدامة، عن منصورٍ، عن هلالٍ، عن الربيع، عن عمرو بن ميمونٍ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

ورواه النسائي في «الكبرى» (١٠٥١٨) من طريق عبيد الله بن عمر، ويوسف بن مروان. مُختصرًا.

والطبراني في «الكبير» (٤٠٢٨) من طريق محمد بن زيادٍ الزيادي.

ثلاثتهم: (عبيد الله، ويوسف، ومحمدٌ) عن الفضيل، عن منصور، عن هلالٍ، عن عمرو بن ميمونٍ، عن الربيع، عن ابن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار، عن

أبي أيوب، عن النبي ﷺ.

ورواه الخطيب في «حديث الستة» (١٠) من طريق سويد بن سعيد الحدثاني، عن الفضيل، عن منصور، عن هلال، عن الربيع، عن عمرو بن ميمون، عن ابن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيوبٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. بنحوه.

ورواه الخطيب في «حديث الستة» (١١) من طريق علي بن الأزهر الشاشي، عن الفضيل، عن منصورٍ، عن هلالٍ، عن عمرٍو، عن الربيع، عن ابن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار، عن النبي ﷺ. بنحوه.

وبالنظر في الاختلاف على الفضيل بن عياض يظهر رُجحان الرواية الأولى عنه، حيث رواها عنه ثلاثةٌ من الرُّواة، في حين روى الروايتين الثانية والثالثة راوٍ واحدٌ في كلٍّ منهما، كما أن رُواة الرواية الأولى عن الفضيل يَفْضُلُون من خالفهم من حيث الرُّتبة، كما أن بعض الأئمة يقتصر عند ذِكْرِه لرواية الفضيل بن عياض على الرواية الأولى عنه، فقد قال الدارقطني في «العِلل» (١٠٠٧): رواه فضيلٌ بن عياضٍ، عن منصورٍ، فقدَّم في إسناده وأخَّر، جعله: عن هلال بن يساف، عن عمرو بن ميمونٍ، عن الربيع بن خثيمٍ، عن ابن أبي ليلى، عن امرأةٍ، عن أبي أيوبٍ رضي الله عنه.

ورواه الدارمي في «سننه» (٣٤٤٠) من طريق إسرائيل، عن منصورٍ، عن هلالٍ، عن الربيع، عن عمرٍو، عن ابن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

ثلاثتهم: (زائدة بن قدامة، والفضيل بن عياضٍ، وإسرائيل بن يونس)

عن منصورٍ، عن هلالٍ، عن الربيع، عن عمرٍو، عن ابن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٢ - تخريج الوجه الثاني:

رواه المحاملي في «أماليه» (٤٨)، والطبراني في «الكبير» (٤٠٢٧) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن منصورٍ، عن هلالٍ، عن الربيع، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٣ - تخريج الوجه الثالث:

رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١/ ١٣٧)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٥١٩)، والطبراني في «الكبير» (٤٠٢٩) من طريق عبدالعزيز بن عبدالصمد، عن منصورٍ، عن ربعي بن حراشٍ، عن عمرو بن ميمونٍ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٧٣٥): سألت أبي عن حديثٍ رواه عبدالعزيز بن عبدالصمد، عن منصورٍ بن المُعتمر، عن ربعي بن حراشٍ، عن عمرو بن ميمونٍ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ.... قال أبي: هذا خطأٌ، الحديث عن منصورٍ، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن ميمونٍ.

وقال البخاري عَقِبَه: وربعيٌّ لا يَصِحُّ.

وقال النسائي عَقِبَه: هذا خطأٌ.

٤ - تخريج الوجه الرابع:

وروى هذا الوجه عن منصورٍ: شعبة بن الحجاج، واختُلِف عليه على سبعة

أوجه:

١ - فرواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (١٤٣) عن حجاج بن محمدٍ المصيصي.

والدارقطني في «العلل» (١٠٠٧)، والخطيب في «حديث الستة» (١٢) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث.

كلاهما: (حجاجٌ، وعبدالصمد) عن شعبة، عن منصورٍ، عن هلالٍ، عن الربيع، عن امرأةٍ، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٢ - ورواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٣٥٤٧) - ومن طريقه: أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٦٩)، والخطيب في «حديث الستة» (١٣) - مُختصرًا.

والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١/ ١٣٧) مُختصرًا.

والنسائي في «الكبرى» (١٠٥١٦) عن محمد بن المُثنى. مُختصرًا.

ثلاثتهم: (الإمام أحمد، والبخاري، ومحمد بن المثنى) عن محمد بن جعفرٍ، عن شعبة، عن منصورٍ، عن هلالٍ، عن الربيع، عن عمرو بن ميمونٍ، عن امرأةٍ، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

ورواه الخطيب في «حديث الستة» (١٤) من طريق أبي بكر بن خلادٍ، عن غندرٍ، عن شعبة، عن منصورٍ، عن هلالٍ، عن الربيع، عن امرأةٍ، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. مُختصرًا.

ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٦٨) من طريق الإمام أحمد، عن غندرٍ، عن شعبة، عن أبي قيس؛ عبدالرحمن بن ثروان، عن عمرو بن ميمونٍ، عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. بنحوه.

وبالنظر في الاختلاف على محمد بن جعفر يظهر رُجحان الرواية الأُولى؛ لأن رُوَاتها يَفْضُلُون من خالفهم من حيث العَدَد.

٣ - ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٦٨)، والخطيب في «حديث الستة» (٥) من طريق عثمان بن محمد النشيطي.

والبزار في «مسنده» (كما في «كشف الأستار» ٢٢٩٨)، والخطيب في «حديث الستة» (٤) من طريق أبي بحرٍ البكراوي. بنحوه.

ورواه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢٤٣) - ومن طريقه: الخطيب في «حديث الستة» (١) - بنحوه.

والنسائي في «الكبرى» (١٠٥١١) عن محمد بن عبيد الله بن عبدالعظيم. بنحوه.

والطبراني في «الكبير» (١٠٤٨٤) عن عبدالله بن أحمد بن حنبل. بنحوه.

وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٦٨) عن محمد بن أحمد بن الحسن. بنحوه.

والخطيب في «حديث الستة» (٢) من طريق أبي علي؛ صالح جزرة. بنحوه.

خمستهم: (ابن الضريس، ومحمد بن عبيد الله، وعبدالله بن الإمام أحمد، ومحمد بن أحمد، وصالح جزرة) عن عبيد الله بن معاذٍ العنبري، عن أبيه، عن شعبة، عن علي بن مدركٍ، عن إبراهيم النخعي، عن الربيع، عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وخالفهم: يحيى بن محمدٍ الحنائي، فرواه الخطيب في «حديث الستة» (٢٥) من طريق الحنائي، عن عبيد الله بن معاذ العنبري، عن أبيه، عن شعبة، عن أبي قيسٍ، عن عمرو بن ميمونٍ، عن أبي مسعودٍ الأنصاري رضي الله عنه،

عن النبي ﷺ. بنحوه.

وبالنظر في الاختلاف على عبيد الله بن معاذ يظهر رجحان الرواية الأُولى التي رواها خمسةٌ عنه، ولمتابعتها لرواية عثمان بن محمدٍ النشيطي، وأبي بحرٍ البكراوي، عن شعبة كما تقدَّم.

ثلاثتهم: (عثمان بن محمدٍ، والبكراوي، ومعاذٌ العنبري) عن شعبة، عن علي بن مدركٍ، عن إبراهيم النخعي، عن الربيع بن خثيمٍ، عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٤ - ورواه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢٥٥)، والطبراني في «الكبير» (٧٠٧) من طريق أمية بن خالدٍ. بنحوه.

والطيالسي في «مسنده» (٦١٧) بنحوه.

والخطيب في «حديث الستة» (٢٤) من طريق بشر بن عمر. مُختصرًا.

ورواه النسائي في «الكبرى» (١٠٥٢٩) عن إسماعيل بن مسعودٍ الجحدري، عن بشر بن المُفضل.

وخالفه: حميد بن مسعدة، فرواه النسائي في «الكبرى» (١٠٥٢٨) عن حميد بن مسعدة، عن بشر بن المُفضل، عن شعبة، عن أبي إسحاق السبيعي، عن عمرو بن ميمونٍ. قوله. مُختصرًا.

وبالنظر في الاختلاف على بشر بن المفضل يظهر رُجحان الرواية الأولى عنه؛ لأن راويها أعلى رُتبةً من راوي الرواية الثانية، ولكون الطيالسي، وأمية بن خالد، وبشر بن عمر قد رَوَوْهُ عن شعبة بمثل رواية بشر بن المُفضل الأولى.

أربعتهم: (أمية بن خالد، والطيالسي، وبشر بن عمر، وبشر بن المفضل) عن شعبة، عن أبي قيس، عن عمرو بن ميمون، عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٥ - ورواه الطبراني في «الكبير» (٤٠٢٥)، والدارقطني في «العلل» (١٠٠٧) - ومن طريقه: الخطيب في «حديث السِّتَّة» (١٧) -، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٦٨) من طريق حجاج بن نصير، عن شعبة، عن عبدالرحمن ابن أبي السفر، عن الشعبي، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وقال الدارقطني عَقِبه: رَفَعَهُ حجاجٌ، وغيره يُوقِفُهُ.

٦/ ورواه مسلم في «صحيحه» (٨١١) في صلاة المسافرين: باب فضل قراءة (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) من طريق يحيى بن سعيد القطان. بنحوه.

وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٦٨) من طريق أبي داود الطيالسي. بنحوه.

ورواه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢٦١) عن عمرو بن مرزوق، عن شعبة، عن أبي إسحاق السبيعي قال: سمعت عمرو بن ميمون. قوله. مُختصرًا.

ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٦٨) من طريق يوسف بن يعقوب القاضي، عن عمرو بن مرزوق، عن شبعة، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. بنحوه.

وبالنظر في هذا الاختلاف على عمرو بن مرزوق يظهر أنه من قِبَل عمرو نفسه؛ لأنه - كما في «التقريب» (٤٢٦) - ثقةٌ له أوهامٌ، على أن الرواية الثانية عنه أرجحُ من الأولى؛ لكونها مُوافقةً لرواية يحيى القطان، والطيالسي، عن شعبة.

ثلاثتهم: (يحيى القطان، والطيالسي، وعمرو بن مرزوقٍ) عن شعبة، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٧ - ورواه النسائي في «الكبرى» (١٠٥٢٠) من طريق محمد بن أبي عدي، عن شعبة، عن حصينٍ، عن هلال، عن الربيع، عن امرأةٍ، عن النبي ﷺ. مُختصرًا.

وبالنظر في الاختلاف على شعبة بن الحجاج يظهر رجحان الرواية الثانية عنه؛ لأنها من رواية محمد بن جعفر، وقد قال الإمام أحمد (كما في «شرح العِلل» لابن رجبٍ ٢/ ٧٠٢): ما في أصحاب شعبة أقل خطأً من محمد بن جعفرٍ.

وقال ابن المبارك - كما في المصدر السابق -: إذا اختلف أصحاب شعبة، فكتاب غندرٍ حَكَمٌ فيما بينهم.

وقال عمرو بن علي الفلاس - كما في المصدر السابق -: كان يحيى، وعبدالرحمن، ومعاذٌ، وخالدٌ، وأصحابنا إذا اختلفوا في حديث شعبة رجعوا إلى كتاب غُندرٍ فَحَكَمَ عليهم.

وقال العجلي - كما في المَصدر السابق -: غندرٌ أثبت الناس في حديث شعبة.

وقال محمد بن جعفرٍ (كما في «المَعرفة والتاريخ» ٢/ ٢٠١): لَزِمْتُ شعبة عشرين سنةً، لم أكتب من أحدٍ غيره فيها شيئًا، وكنتُ إذا كتبتُ عنه عرضته عليه.

ثانياً: دراسة أحوال الرواة:

١ - دراسة حال مَدار الإسناد:

منصور بن المعتمر بن عبدالله بن ربيعة السلمي، أبو عتاب الكوفي (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث الثالث، وأنه: ثقةٌ مُتَّفقٌ عليه، وقال عبدالرحمن بن مهدي: أربعةٌ في الكوفة لا يُختَلَفُ في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يُخطِئ ليس هم، منهم منصور بن المعتمر.

٢ - دراسة أحوال أصحاب الوجه الأول:

١ - زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت الكوفي (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث الثالث، وأنه: ثقةٌ مُتَّفقٌ عليه، حتى قال الإمام أحمد: عِلْمُ الناس إنما هو عن شعبة، وسفيان، وزائدة، وزهير؛ هؤلاء أثبت الناس، وأعلم بالحديث من غيرهم.

٢ - الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي، أبو علي الزاهد (خ، م، د، ت، س).

ثقةٌ، حافظٌ، إمامٌ، حتى قال الذهبي: مُجمعٌ على ثقته وجلالته.

انظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٧٣)، و«تهذيب الكمال» (٢٣/ ٢٨١)، و«الميزان» (٣/ ٣٦١)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٢٩٤)، و«التقريب» (٤٤٨).

٣ - إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أبو يوسف الكوفي (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث الثاني، وأنه: ثقةٌ تُكُلِّم فيه بلا حُجَّة.

٣ - دراسة حال صاحب الوجه الثاني:

وهو: جرير بن عبدالحميد بن قرط الضبي، أبو عبدالله الرازي، القاضي (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث الثالث، وأنه: مُجمعٌ على ثقته، وقال الذهبي: حافظٌ حُجَّةٌ، وقال ابن حجرٍ: ثقةٌ صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عُمُرِه يَهِمُ في حفظه.

٤ - دراسة حال صاحب الوجه الثالث:

وهو عبدالعزيز بن عبدالصمد العَمِّيُّ، أبو عبدالصمد البصري (ع).

وثّقه الإمام أحمد، وأبو زرعة، وأبو داود، والنسائي، والعجلي.

وقال ابن معينٍ: لم يكن به بأسٌ، وقال أبو حاتم: صالحٌ، وقال ابن حجر: ثقةٌ حافظٌ.

انظر: «ثقات العجلي» (٢/ ٩٨)، و«الجرح والتعديل» (٥/ ٣٣٨)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٤٦)، و«التقريب» (٣٥٨).

٥ - دراسة حال صاحب الوجه الرابع:

وهو: شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، أبو بسطام الواسطي (ع).

سبقت الترجمة له في الحديث الأوّل، وأنه: إمامٌ حافظٌ كبير الشأن، حتى لقَّبوه بأمير المؤمنين في الحديث.

ثالثا: دراسة الاختلاف:

بالنظر في الاختلاف على منصور، يظهر رجحان الوجه الأول؛ لما يأتي:

١ - أن رواته يَفْضُلُون من خالفهم من حيث العَدَد.

٢ - أن بعض أئمة هذا الشأن رجَّحُوه، فقد قال الإمام يحيى بن معينٍ (كما في «حديث الستة» ٢٧): الصواب حديث الربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمونٍ، عن ابن أبي ليلى، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيوب رضي الله عنه.

وقال الإمام الترمذي عقب روايته للحديث: هذا حديثٌ حَسَنٌ، ولا نعرف أحدًا روى هذا الحديث أحسن من رواية زائدة، وتابعه على روايته إسرائيل، والفضيل بن عياض.

وقال الإمامُ النسائي: لا أعرف في الحديث الصحيح إسنادًا أطوَل من هذا.

وقال الدارقطني في «العِلل» (١٠٠٧): رواه زائدة بن قدامة، فضبط إسناده... والقول قول زائدة بن قدامة.... الحديث حديث زائدة عن منصورٍ، هو أقام إسناده وحفظه.

ثم حكم الإمام الترمذي على بقيَّة الروايات عن منصورٍ بأنها مُضطربةٌ، بقوله: وقد روى شعبة، وغيرُ واحدٍ من الثقات هذا الحديث، عن منصورٍ، واضطربوا فيه.

رابعا: الحكم على الحديث:

حَكَم الإمام الترمذي على الحديث من رواية زائدة بأنه حسنٌ.

الخاتمة

الحمد لله، حمدًا كثيرًا طيبًا مُباركًا فيه، كما يحب ربنا ويرضى.

وبعد هذه الدراسة لمفهوم الحديث المُضطرب عند الإمام الترمذي، يمكن استخلاص بعض النتائج، ومنها:

١ - تبيَّن أن عدد الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بالاضطراب بلغت في جامعه ستَّة عشر حديثًا.

٢ - أن غالب الأحاديث الستة عشر، حكم عليها الإمام الترمذي بنفسه، وقليلٌ منها نقل حُكم غيره من الأئمة عليها بالاضطراب.

٣ - أن الإمام الترمذي كثيرًا ما يسأل شيخه الإمام البخاري عن بعض الأحاديث المُعَلَّة، وقد يسأل الإمام الدرامي كذلك.

٤ - قد يُوافق الإمام الترمذي شيخه البخاري، والدارمي على رأيهما، وقد يُخالِفُهما، ويتعقَّبُهما بما يراه صوابًا في رأيه.

٥ - أحيانًا يحكُم الإمام الترمذي على الحديث بالاضطراب، ونَجدُه قد سأل شيخه البخاري عنه، فيذكر حُكْم البخاري الذي يتضمَّن ترجيح أحد الأوجه، لكن الإمام الترمذي عند إيراده للحديث في جامعه لا يذكر سؤاله للإمام البخاري، ولا ترجيحه.

٦ - أن الإمام الترمذي يَرْوِي الحديث، ويُشير إلى الاختلاف على بعض رواته، وقد يُرَجِّحُ إحدى الروايات ويَحْكُم على البقيَّة بالاضطراب.

فيكون حُكْمُه بالاضطراب مُتَوَجِّهًا إلى بعض طُرُق الحديث، وليس إلى جميع طُرُقه.

٧ - قد يَذْكُر الإمام الترمذي قرائن الترجيح للوجه الذي يُرَجِّحُه من أوجه الاختلاف.

٨ - والغالب عليه أنه لا يُرَجِّحَ بين أوجه الاختلاف في الحديث المُضطرب.

٩ - يُوردُ الإمام الترمذي الحديث المُضطرب في صدر الباب، ثم يُبيِّنُ ما وقع فيه من اختلاف.

وأحيانًا يُصَدِّرُ الباب بحديثٍ، ثم يَحْكُم عليه، ويُعْقِبُه بذكر أحاديث الباب، ثم يُبيِّنُ ما فيها من اضطرابٍ، دون أن يرويَها.

١٠ - حكَم الإمام الترمذي بالاضطراب على غالب أحاديث الدراسة بناءً على اختلاف رواةٍ متساوين في الرُّتبة، والأحاديث هي: ١، ٣، ٤، ٥، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦.

١١ - حكم الإمام الترمذي بالاضطراب على اثنين من أحاديث الدراسة مع أنه رجَّح أحد أوجه الاختلاف بعددٍ من قرائن الترجيح، والحديثان هما: ٢، ٦.

١٢ - نقل الإمام الترمذي حُكم غيره من الأئمة على حديث بالاضطراب، مع أن الإمام الترمذي يرى رُجحان أحد الأوجه التي رُوِيَ بها الحديث، ثم علَّل الترمذي لحكم هذا الإمام على الحديث بالاضطراب، ومن أمثلة ذلك الحديث الرابع عشر.

المصادر والمراجع

١- «الآحاد والمثاني». لأبي بكر؛ أحمد بن عمرو بن الضحاك (ابن أبي عاصم) تحقيق د/ باسم فيصل الجوابرة. الطبعة الأولى. عام ١٤١١ هـ دار الراية. السعودية.

٢- «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان». لعلي بن بلبان الفارسي. تحقيق شعيب الأرنؤوط. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٨ هـ مؤسسة الرسالة. لبنان.

٣- «أحوال الرجال». لأبي إسحاق؛ إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني. تحقيق صبحي البدري السامرائي. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٥ هـ مؤسسة الرسالة. لبنان.

٤- «الاستيعاب في معرفة الأصحاب». لأبي عمر؛ يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر. تحقيق علي محمد البجاوي. مكتبة نهضة مصر. مصر.

٥- «أسد الغابة في معرفة الصحابة». لعز الدين علي بن محمد بن الأثير الجزري. دار الشعب. مصر.

٦- «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم». لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني. تحقيق د/ ناصر العقل. الطبعة السابعة. ١٤١٩هـ دار عالم الكتب للطباعة. الرياض.

٧- «البحر الزخار». لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار. تحقيق د/ محفوظ الرحمن زين الله. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٩ هـ مكتبة العلوم والحكم. السعودية.

٨- «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام». لأبي الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي. تحقيق د/ الحسين آيت سعيد. الطبعة الأولى. عام ١٤١٨هـ دار طيبة. الرياض.

٩- «تاريخ أسماء الثقات». لأبي حفص؛ عمر بن أحمد بن شاهين. تحقيق صبحي السامرائي. الطبعة الأولى. الدار السلفية. الكويت. عام ١٤٠٤ هـ.

١٠- «تاريخ بغداد». لأبي بكر؛ أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي). دار الكتاب العربي. بيروت.

١١- «تاريخ الدارمي عن يحيى بن معين». لعثمان بن سعيد الدارمي. تحقيق د/ أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث. سوريا.

١٢- «التاريخ الكبير». لأبي عبدالله؛ محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المُعلمي. مؤسسة الكتب الثقافية. لبنان.

١٣- «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف». لأبي الحجاج؛ يوسف ابن عبدالرحمن المزي. تحقيق عبدالصمد شرف الدين. الطبعة الأولى. الدار القيمة. الهند.

١٤- «التحقيق في أحاديث الخلاف». لأبي الفرج؛ عبدالرحمن ابن الجوزي. تحقيق مسعد عبدالحميد السعدني. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية. بيروت. عام ١٤١٥ هـ.

١٥- «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس». لأبي الفضل؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق د/ أحمد بن علي المباركي. الطبعة الأولى. عام ١٤١٣ هـ.

١٦- «تقريب التهذيب». لأبي الفضل؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق محمد عوامة. الطبعة الثالثة. عام ١٤١١ هـ دار الرشيد. سوريا.

١٧- «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد». لأبي عمر؛ يوسف ابن عبدالله بن عبدالبر. تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، وآخرين. وزارة الأوقاف. المغرب.

١٨- «تهذيب التهذيب». لأبي الفضل؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. الطبعة الأولى. عام ١٣٢٥ هـ مجلس دائرة المعارف النظامية. الهند.

١٩- «تهذيب سنن أبي داود». لأبي عبدالله؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن سعد الزرعي (ابن قيم الجوزية) تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي. دار المعرفة. بيروت.

٢٠- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال». لأبي الحجاج؛ يوسف المزي. تحقيق د/ بشار عواد معروف. الطبعة الأولى. عام ١٤١٣ هـ مؤسسة الرسالة. لبنان.

٢١- «تهذيب اللغة». لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق/ محمد عوض. الطبعة الأولى. عام ٢٠٠١م. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

٢٢- «الثقات». لأبي حاتم؛ محمد بن حبان البستي. الطبعة الأولى. عام ١٣٩٣ هـ. دائرة المعارف العثمانية. الهند.

- «ثقات العجلي» = «معرفة الثقات».

٢٣- «الجامع». للإمام أبي عيسى؛ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. بإشراف الشيخ/ صالح آل الشيخ. الطبعة الثانية . عام ١٤٢١ هـ . دار السلام للنشر والتوزيع. الرياض.

٢٤- «الجرح والتعديل». لأبي محمد؛ عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي. تحقيق الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي. الطبعة الأولى. عام ١٢٧١ هـ مجلس دائرة المعارف العثمانية. الهند.

٢٥- «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء». لأبي نعيم؛ أحمد بن عبدالله الأصبهاني. الطبعة الخامسة. عام ١٤٠٧ هـ دار الريان. مصر.

٢٦- «الدعاء». لأبي القاسم؛ سليمان بن أحمد الطبراني. دراسة وتحقيق د. محمد سعيد البخاري. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٧ هـ دار البشائر الإسلامية. لبنان.

٢٧- «ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين». لأبي عبدالله؛ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق الشيخ حماد بن محمد الأنصاري. مكتبة النهضة الحديثة. السعودية.

٢٨- «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق». لأبي عبدالله؛ محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي. تحقيق محمد شكور المياديني. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٦ هـ مكتبة المنار. الأردن.

٢٩- «السنن». لأبي داود؛ سليمان بن الأشعث السجستاني. بإشراف الشيخ/ صالح آل الشيخ. الطبعة الثانية. عام ١٤٢١ هـ . دار السلام للنشر والتوزيع. الرياض.

٣٠- «السنن». لأبي محمد؛ عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي. تحقيق عبدالله هاشم يماني. عام ١٤٠٤ هـ . حديث أكادمي. باكستان.

٣١- «السنن». لأبي عبدالله؛ محمد بن يزيد بن ماجه القزويني. بإشراف الشيخ/ صالح آل الشيخ. الطبعة الثانية. عام ١٤٢١ هـ . دار السلام للنشر والتوزيع. الرياض.

٣٢- «السنن الكبرى». لأبي عبدالرحمن؛ أحمد بن شعيب النسائي. تحقيق شعيب الأرنؤوط. الطبعة الأولى. عام ١٤٢١هـ. مؤسسة الرسالة. لبنان.

٣٣- «السنن الكبرى». لأبي بكر؛ أحمد بن الحسين البيهقي. الطبعة الأولى. عام ١٣٤٤ هـ مجلس دائرة المعارف العثمانية. الهند.

٣٤- «سير أعلام النبلاء». لأبي عبدالله؛ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق شعيب الأرنؤوط، وآخرين. الطبعة الرابعة. عام ١٤٠٦ هـ مؤسسة الرسالة. لبنان.

٣٥- «شرح السُّنَّة». للحسين بن مسعود البغوي. تحقيق شعيب الأرنؤوط. الطبعة الثانية. عام ١٤٠٣ هـ المكتب الإسلامي. لبنان.

٣٦- «شرح علل الترمذي». لعبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. تحقيق ودراسة د/ همام عبدالرحيم سعيد. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٧ هـ مكتبة المنار. الأردن.

٣٧- «شرح معاني الآثار». لأبي جعفر؛ أحمد بن محمد الطحاوي. تحقيق محمد سيد جاد الحق. مكتبة الأنوار المحمدية. مصر.

٣٨- «صحيح ابن خزيمة». لأبي بكر؛ محمد بن إسحاق بن خزيمة. تحقيق د/ محمد مصطفى الأعظمي. الطبعة الأولى. عام ١٣٩٥ هـ المكتب الإسلامي. لبنان.

٣٩- «صحيح مسلم». للإمام أبي الحسين؛ مسلم بن الحجاج النيسابوري. بإشراف الشيخ/ صالح آل الشيخ. الطبعة الثانية. عام ١٤٢١ هـ دار السلام للنشر والتوزيع. الرياض.

٤٠- «الضعفاء الصغير». للإمام أبي عبدالله؛ محمد بن إسماعيل البخاري. المكتبة الأثرية. باكستان.

٤١- «الضعفاء الكبير». لأبي جعفر؛ محمد بن عمرو العقيلي. تحقيق د/ عبدالمعطي أمين قلعجي. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٤ هـ دار الكتب العلمية. لبنان.

- «ضعفاء النسائي» = الضعفاء، والمتروكين.

٤٢- «الضعفاء والمتروكين». لأبي عبدالرحمن؛ أحمد بن شعيب النسائي. المكتبة الأثرية. باكستان.

٤٣- «الطبقات الكبرى». لأبي عبدالله؛ محمد بن سعد البصري. تحقيق إحسان عباس. دار صادر. لبنان.

٤٤- «العلل». للإمام أحمد بن حنبل. رواية ابنه عبدالله = «العلل ومعرفة الرجال».

- «العلل لابن أبي حاتم» = «علل الحديث».

- «العلل للدارقطني» = «العلل الواردة في الأحاديث النبوية».

٤٥- «علل الحديث». لأبي محمد؛ عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي. نشره محب الدين الخطيب. ١٤٠٥ هـ دار المعرفة. لبنان.

٤٦- «العلل الكبير». لأبي عيسى؛ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. ترتيب القاضي أبي طالب؛ محمود بن علي الأصبهاني. تحقيق السيد صبحي السامرائي، وآخرين. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٩ هـ عالم الكتب. لبنان.

٤٧- «العلل الواردة في الأحاديث النبوية». لأبي الحسن؛ علي بن عمر الدارقطني. تحقيق د/ محفوظ الرحمن زين الله. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٥ هـ دار طيبة. السعودية. والجزء المفرد بتحقيق طلاب الدراسات العليا بجامعة الملك سعود، وإشراف د.علي الصياح.

٤٨- «العلل ومعرفة الرجال». للإمام أحمد بن حنبل. رواية ابنه عبدالله. تحقيق د/ طلعت قوج، ود/ إسماعيل جراح. المكتبة الإسلامية. تركيا.

٤٩- «علوم الحديث». لأبي عمرو؛ عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري (ابن الصلاح). تحقيق د/ نور الدين عتر. عام ١٤٠١ هـ المكتبة العلمية. لبنان.

٥٠- «عمل اليوم والليلة». لأبي بكر؛ أحمد بن محمد الدينوري (ابن السني). تحقيق بشير محمد عيون. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٧ هـ مكتبة دار البيان. سوريا.

٥١- «غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود». لأبي إسحاق الحويني الأثري. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٨ هـ دار الكتاب العربي. لبنان.

٥٢- «فتح الباري بشرح صحيح البخاري». لأبي الفضل؛ أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني. حقق بعضه سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز، ورقمه محمد فؤاد عبدالباقي. الطبعة الثالثة. عام ١٤٠٧ هـ المكتبة السلفية. مصر.

٥٣- «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث». لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي. تحقيق/ علي حسين علي. الطبعة الولى. عام ١٤٠٧هـ المطبعة السلفية. الهند.

٥٤- «الفوائد». لأبي القاسم؛ تمام بن محمد الرازي. تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. الطبعة الثانية. عام ١٤١٤ هـ مكتبة الرشد. السعودية.

٥٥- «القاموس المحيط». لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي. الطبعة الثانية. عام ١٣٧١ هـ شركة مكتبة، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر.

٥٦- «قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث». لمحمد جمال الدين القاسمي. دار إحياء التارث العربية. مصر.

٥٧- «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة». لأبي عبدالله؛ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق عزت علي عطية، وموسى محمد علي. الطبعة الأولى. عام ١٣٩٢ هـ دار الكتب الحديثة. مصر.

٥٨- «الكامل في ضعفاء الرجال». لأبي أحمد؛ عبدالله بن عدي الجرجاني. تحقيق د/ سهيل زكار. الطبعة الثالثة. عام ١٤٠٩ هـ دار الفكر. لبنان.

- «الكامل لابن عدي» = الكامل في ضعفاء الرجال.
- «الكبرى للنسائي» = السنن الكبرى.
- «الكبير للطبراني» = المعجم الكبير.

٥٩- «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات». لأبي البركات؛ محمد بن أحمد (ابن الكيال) تحقيق عبدالقيوم عبدرب النبي. الطبعة الأولى. عام ١٤٠١ هـ دار المأمون للتراث. سوريا.

٦٠- «لسان العرب». لمحمد بن مكرم بن منظور. تحقيق عبدالله علي الكبير، وآخرين. دار المعارف. مصر.

٦١- «لسان الميزان». لأبي الفضل؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. الطبعة الأولى. عام ١٣٢٩ هـ مجلس دائرة المعارف النظامية. الهند.

٦٢- «المجتبى». لأبي عبدالرحمن؛ أحمد بن شعيب النسائي. بإشراف الشيخ/ صالح آل الشيخ. الطبعة الثانية. عام ١٤٢١ هـ دار السلام للنشر والتوزيع. الرياض.

٦٣- «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين». لأبي حاتم؛ محمد بن حبان البستي. تحقيق محمود إبراهيم زايد. الطبعة الثانية. عام ١٤٠٢هـ دار الوعي. حلب.

٦٤- «مختار الصحاح». لمحمد بن أبي بكر الرازي. تحقيق/ محمود خاطر. طبعة عام ١٤١٥هـ مكتبة لبنان. بيروت.

٦٥- «المستخرج». لأبي عوانة؛ يعقوب بن إسحاق الإسفراييني. دار الكتبي. مصر.

٦٦- «المستدرك على الصحيحين». لأبي عبدالله؛ محمد بن عبدالله الحاكم. دار الكتاب العربي. لبنان.

٦٧- «المسند». لأبي سعيد؛ الهيثم بن كليب الشاشي. تحقيق د/ محفوظ الرحمن زين الله. الطبعة الأولى. عام ١٤١٠ هـ مكتبة العلوم، والحكم. السعودية.

٦٨- «مسند أبي يعلى». لأبي يعلى؛ أحمد بن علي بن المثنى الموصلي. تحقيق حسين سليم أسد. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٤ هـ دار المأمون للتراث. سوريا.

٦٩- «مسند إسحاق بن راهويه». لإسحاق بن إبراهيم المروزي. تحقيق د/ عبدالغفور عبدالحق البلوشي. الطبعة الأولى. عام ١٤١٢ هـ مكتبة الإيمان. السعودية.

٧٠- «مسند الإمام أحمد»: أبي عبدالله؛ أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. الطبعة الأولى. عام ١٤٢١ هـ مؤسسة الرسالة. لبنان.

مسند البزار = البحر الزخار.

٧١- «مسند الروياني». لأبي بكر؛ محمد بن هارون الروياني. تحقيق أيمن علي أبو يماني. الطبعة الأولى. عام ١٤١٦ هـ مكتبة الخراز. السعودية.

٧٢- «مسند الشاميين». لأبي القاسم؛ أحمد بن سليمان الطبراني. تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٩ هـ مؤسسة الرسالة. بيروت.

٧٣- «مسند الطيالسي». لأبي داود؛ سليمان بن داود الطيالسي. تحقيق د/ محمد التركي. الطبعة الأولى. عام هـ دار هجر. مصر.

٧٤- «المصنف». لأبي بكر؛ عبدالرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة الثانية. عام ١٤٠٣ هـ المكتب الإسلامي. لبنان.

٧٥- «المصنف في الأحاديث والآثار». لأبي بكر؛ عبدالله بن محمد ابن أبي شيبة. تحقيق عبدالخالق الأفغاني.

٧٦- «المعجم الأوسط». لأبي القاسم؛ أحمد بن سليمان الطبراني. تحقيق د/ محمود الطحان. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٧ هـ دار المعارف. السعودية.

٧٧- «معجم الصحابة». لأبي الحسين؛ عبدالباقي بن قانع. ضبط نصه صلاح بن سالم المصراتي. الطبعة الأولى. دار الغرباء الأثرية. المدينة النبوية. عام ١٤١٨ هـ.

- «المعجم الصغير للطبراني» = الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني.

٧٨- «المعجم الكبير». لأبي القاسم؛ سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي. الطبعة الثانية.

٧٩- «معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم». لأبي الحسن؛ أحمد بن عبدالله العجلي. ترتيب الهيثمي، والسبكي. دراسة، وتحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٥ هـ مكتبة الدار. السعودية.

٨٠- «معرفة الرجال عن يحيى بن معين». رواية أحمد بن محمد بن محرز. تحقيق محمد كامل القصار. عام ١٤٠٥ هـ مجمع اللغة العربية. سوريا.

٨١- «معرفة الصحابة». لأبي نعيم؛ أحمد بن عبدالله الأصبهاني. تحقيق عادل بن يوسف العزازي. الطبعة الأولى. عام ١٤١٩ هـ دار الوطن. الرياض.

٨٢- «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار». لأبي عبدالله؛ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٤ هـ مؤسسة الرسالة. بيروت.

٨٣- «المعرفة والتاريخ». لأبي يوسف؛ يعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق د.أكرم ضياء العمري. الطبعة الأولى. عام ١٤٠١ هـ مكتبة الدار. السعودية.

٨٤- «المغني في الضعفاء». لأبي عبدالله؛ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق نور الدين عتر.

٨٥- «مفردات ألفاظ القرآن». للراغب الأصفهاني. تحقيق/ نديم مرعشلي. دار الفكر. بيروت.

- «المنتقى». لابن الجارود = غوث المكدود.
- «من تكلم فيه وهو موثق» = ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق.
- «الميزان» = ميزان الاعتدال.

٨٦- «ميـزان الاعتـدال في نقـد الرجال». لأبي عبدالله؛ محمد بن أحمـد ابن عثمان الذهبي. تحقيق علي محمد البجاوي. دار المعرفة. لبنان.

٨٧- «نزهة النظر شرح نخبة الفكر». للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. طبعة عام ١٣٥٢هـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر.

٨٨- «النكت الظراف على الأطراف». لأبي الفضل؛ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. تحقيق عبدالصمد شرف الدين. مطبوع بهامش تحفة الأشراف. الدار القيمة. الهند.

٨٩- «النهاية في غريب الحديث والأثر». لأبي السعادات؛ المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري. تحقيق محمود محمد الطناحي، وطاهر الزواوي. دار أنصار السُّنَّة المحمدية. باكستان.

٩٠- «هـدي السـاري مقدمة فتح الباري». لأبي الفضل؛ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. تحقيق محب الدين الخطيب. الطبعة الثانية. عام ١٤٠١ هـ المطبعة السلفية. مصر.